

مجلة جامعة البعث

للعلوم الانسانية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 41 . العدد 29

1440 هـ . 2019 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

د. ناصر سعد الدين	رئيس هيئة التحرير
د. جودت ابراهيم	رئيس التحرير
د. ناصر سعد الدين	رئيس التحرير

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث
بشرى مصطفى

د. محمود عزو الحسن	عضو هيئة التحرير
د. مهند أيوب	عضو هيئة التحرير
د. محمد خضور	عضو هيئة التحرير
د. الياس ميدع	عضو هيئة التحرير
د. رياض ظلي	عضو هيئة التحرير
د. شفيق باصيل	عضو هيئة التحرير
د. محمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. محمد الجاسم	عضو هيئة التحرير
د. منال مرسي	عضو هيئة التحرير
د. عزام الكردي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الإلكتروني : [magazine@ albaath-univ.edu.sy](mailto:magazine@albaath-univ.edu.sy)

ISSN: 1022-467X

قيمة العدد الواحد : 100 ل.س داخل القطر العربي السوري

25 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

قيمة الاشتراك السنوي : 1000 ل.س للعموم

500 ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب

250 دولاراً أمريكياً خارج القطر العربي السوري

توجه الطلبات الخاصة بالاشتراك في المجلة إلى العنوان المبين أعلاه.

يرسل المبلغ المطلوب من خارج القطر بالدولارات الأمريكية بموجب شيكات

باسم جامعة البعث.

تضاف نسبة 50% إذا كان الاشتراك أكثر من نسخة.

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة + word / CD
من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
- إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
- إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):

عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
- أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
- ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
- ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
- ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic
- قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام ورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. الموافقة على نشر بحث واحد لطلاب الماجستير و بحثين لطلاب الدكتوراه مجاناً خلال فترة الدراسة لطلاب جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (5000) فقط خمسة آلاف ل.س عن كل بحث لكل باحث يريد النشر من طلاب الماجستير و الدكتوراه زيادة عن البحوث المسموح بها في البند (1) خلال فترة الدراسة
3. دفع رسم نشر (5000) فقط خمسة آلاف ل.س لكل باحث أنهى دراسته (ماجستير / دكتوراه) ويريد النشر (بما فيها الراغبين بالتقدم الى مسابقة الدكتوراه)
4. دفع رسم نشر (5000) فقط خمسة آلاف ل.س لكل باحث من أعضاء الهيئة الفنية.
5. دفع رسم نشر (3000) فقط ثلاثة آلاف ل.س لأعضاء الهيئة التدريسية من الجامعات الحكومية السورية (عدا جامعة البعث) .
6. دفع رسم نشر (5000) فقط خمسة آلاف ل.س لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) من الجامعات الحكومية السورية (غير جامعة البعث خلال دراستهم) .
7. دفع رسم نشر (7000) فقط سبعة آلاف ل.س عن كل بحث للباحثين من الجامعة السورية الخاصة .
8. دفع رسم نشر (5000) فقط خمسة آلاف ل.س للباحثين من خارج الجامعات (وزارات الدولة و المؤسسات و الشركات الحكومية و غير الحكومية) .
9. دفع رسم نشر (150) فقط دولاراً أمريكياً للباحثين من خارج القطر العربي السوري.
- 10- تحصيل مبلغ (300) فقط ثلاثمئة ل.س رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين (خدمات طباعية) .

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
32-11	محمد الخوام	صلاحية محكمة الاستئناف في التصدي لأساس النزاع عند الطعن بالأحكام القضائية غير الفاصلة في الموضوع
78- 33	ريم الجبين د. وليد حماد	اتجاهات أولياء الأمور والمعلمين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة دير الزور
114-79	سمير موسى سعد الدين د. غسان بركات	أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارات المحادثة لدى طفل الروضة
150-115	دعاء غسان أبازيد أ.د. حسين دحدوح	مدى الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثره في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

صلاحية محكمة الاستئناف في التصدي لأساس النزاع عند الطعن بالأحكام القضائية غير الفاصلة في الموضوع

إعداد الباحث

محمد الخوام

الملخص:

تستنفد المحاكم ولايتها في الدعوى عند فصل موضوع النزاع كقاعدة عامة، ولا يحق لها بعد إصدار قرارها إعادة النظر من جديد في الخصومة، إلا ما تعلق بأمور بسيطة متممة لا تغيّر في جوهر قرارها، كطلب تصحيح خطأ مادي في الحكم. كما أنها تستنفد ولايتها في الدعوى دون الفصل في الموضوع على سبيل الاستثناء في حالات معدودة، كحالة الحكم بعدم الاختصاص، ويجب على المحكمة النازرة باستئناف الحكم غير الفاصل في الموضوع استبقاء الدعوى للنظر في أساس النزاع إذا فسخته، إلا إذا لم تُرفع يد محكمة الدرجة الأولى عن النزاع، فعندها ينبغي على محكمة الاستئناف إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى للنظر فيها، كحالة الحكم الصادر بوقف الخصومة.

Abstract:

The Courts exhausts its Jurisdiction in the lawsuit when adjudicating on the merits of the case always as a rule, and it's not allowed after the issuance of decision to reconsider on litigation again, except what is attached to a simple complementary matter which doesn't change its decision, as a request to correct a factual error in the judgment. Also, it is exhausting its Jurisdiction in the lawsuit without adjudicating the merits of the case, as an exception, in a few cases, for example, lack of jurisdiction's decision. The Court of Appeal must adjudicate on the case if it has annulled an interlocutory judgment, unless the Court of First Instance still has the jurisdiction on the lawsuit, so the court of appeal must return the lawsuit to the Court of First Instance for its consideration, like a case of suspension of the proceedings.

الكلمات المفتاحية:

استئناف - عدم الاختصاص - الأحكام الوقتية - قوة القضية المقضية - وقف الدعوى.

Key words:

Appeal - Lack of jurisdiction – Provisional order - Force of the adjudged
- Suspension of the proceedings.

Mots – Clés :

Appel – L'incompétence – Jugement provisoire - La force de chose
jugée - La suspension de l'instance.

المقدمة:

الطعن بالاستئناف هو طريق الطعن الوحيد الذي يصنف بأنه طريق طعن عادي، ومحكمة الاستئناف هي محكمة الدرجة الثانية لأن محكمة النقض لا تعد درجة من درجات التقاضي. وتُناط بمحكمة الاستئناف مهمة مراجعة قرارات محاكم الدرجة الأولى عند الطعن بها في حدود ما يثيره المستأنف في صحيفة طعنه، فمحكمة الاستئناف محكمة موضوع، ولها سلطة فصل موضوع الدعوى عند نشرها أمامها. وقد ألزم قانون أصول المحاكمات السوري القديم (رقم 84 لعام 1953 في المادة 236 منه) محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعاوى في حال فسخ الأحكام التي لا تفصل في الموضوع، وذلك بشكلٍ مطلقٍ، إلا أن الاجتهاد القضائي آنذاك كان قد خفّف من هذا القيد؛ كي لا تضيع درجة من درجات التقاضي على الخصوم، فأجاز في بعض الحالات إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى بعد عرضها على محكمة الاستئناف، مستنداً للمادة رقم 220 من القانون ذاته التي أجازت الطعن في الأحكام الوقتية ووقف الخصومة قبل فصل الموضوع، مع إلزام محكمة الدرجة الأولى بعدم تأخير الفصل في الدعوى الأصلية. ولقد قام المشرع السوري بتعديل المادة المتعلقة بذلك في قانون أصول المحاكمات الجديد رقم 1 لعام 2016؛ لتتماشى مع الاجتهاد القضائي المستقر والذي يبيح إعادة الدعاوى في حالاتٍ ضيقة، مع إضافة شرطٍ جديدٍ ملزمٍ لإعادتها أو التّظر فيها أمام محاكم الاستئناف، يتعلق بخروج أو بقاء النزاع في ولاية محكمة الدرجة الأولى.

إشكالية البحث:

تتعارض سلطة محكمة الاستئناف في التصدي لموضوع الدعوى مع مبدأ التقاضي على درجتين (المتعلق بالنظام العام)، والذي يقتضي إعادة جميع الدعاوى التي لم يُفصل موضوعها إلى محاكم الدرجة الأولى، وكذلك تخالف الأثر الناقل للاستئناف، والذي يحصر نطاق الاستئناف بما أثاره الخصوم في صحف طعونهم عند الطعن في مسائل شكلية.

كما أن شرط خروج النزاع من ولاية المحكمة (رفع يد محكمة الدرجة الأولى عن الدعوى أو عدم رفعها)، والذي تم إدراجه في قانون أصول المحاكمات السوري الجديد يثير إشكالاً مهماً فيما يتعلّق بتحديد طبيعة القرارات وتصنيفها، لمعرفة مدى صلاحية محكمة الاستئناف في نظرها موضوعاً. وبما أن الفقه القانوني قد تصدى لعملية تصنيف الأحكام فقد أدى ذلك إلى ظهور اختلافٍ وتعارضٍ في عملية التقسيم، وتعدّى الخلاف الفقه في ذلك وصولاً إلى

الاجتهاد القضائي والتشريعات المقارنة، فبعض القرارات التي ترفع يد المحكمة عن الدعوى في تشريع ما قد لا تعدّ كذلك في تشريع آخر. فاعتماد هذا الشرط في المادة 237 من قانون أصول المحاكمات السوري الجديد أدى لنشوء إشكالية جديدة تتعلق بفرز القرارات، فما هي القرارات التي ترفع يد محكمة الدرجة الأولى عن النزاع وماهي القرارات التي لا ترفعها؟

هدف البحث:

لهذا البحث غايتان رئيستان، الأولى شرح تقسيمات الأحكام القضائية بشكلٍ مقتضب، استناداً للفقهاء القانوني والاجتهاد القضائي المقارن، في التشريعات السورية والمصرية والفرنسية (وفق التعديل الفرنسي الأخير لقانون الإجراءات المدنية بموجب المرسوم رقم 891 تاريخ 6 أيار 2017)، لتوضيح نقاط الاختلاف والاتفاق بين هذه التقسيمات، مع التركيز على مفهوم الأحكام التي ترفع يد المحكمة عن الدعوى. أما الغاية الثانية فهي توضيح مدى تغير سلطة محكمة الاستئناف السورية وفق نص المادة 237 من قانون أصول المحاكمات الجديد (سواءً بالزيادة أو النقصان) في التصدي لأساس الدعاوى، والتي صدرت فيها أحكام غير فاصلة في الموضوع بالدرجة الأولى.

أهمية البحث:

إن تحديد سلطة محكمة الاستئناف أمرٌ شديد الدقة فيما يتعلق بنظرها لأحكام غير فاصلة في الموضوع، ومردّ ذلك أن نص المادة 237 من قانون أصول المحاكمات السوري لم يحدد الحالات التي تجبر فيها المحكمة على استبقاء الدعاوى، بل ترك الأمر للفقهاء والاجتهاد القضائي، والذين بدورهما ورد فيهما الكثير من الاختلافات، سواءً ضمن الفقه والاجتهاد القضائي السوري أم المقارن.

منهجية البحث:

سيكون تقسيم البحث ثنائياً وفق المنهج اللاتيني، وسأتطرق في المبحث الأول لسلطة محكمة الاستئناف في التصدي وتصنيف الأحكام ومشروعية استبقاء الدعاوى التي لم ينظر موضوعها أمام محكمة الاستئناف. وفي المبحث الثاني إلى استفاد ولاية المحاكم، مع شرح وتفصيل الشرط الجديد الذي تبنته المادة 237 من قانون أصول المحاكمات السوري، ألا وهو رفع يد المحكمة عن الدعوى، مع الاستئناس بالحالات التي تبناها الاجتهاد القضائي المقارن في هذا الصدد.

مخطط البحث:

المبحث الأول: تصدي محكمة الاستئناف لموضوع النزاع

- **المطلب الأول:** ضوابط عملية تصدي محكمة الاستئناف للموضوع
- **المطلب الثاني:** مشروعية تصدي محكمة الاستئناف للأحكام غير الفاصلة في الموضوع

المبحث الثاني: ولاية المحكمة المدنية في النزاع بعد إصدار الحكم

- **المطلب الأول:** استنفاد المحكمة ولايتها في النزاع
- **المطلب الثاني:** حالات استنفاد ولاية المحكمة في الدعوى

المبحث الأول

تصدي محكمة الاستئناف لموضوع النزاع

تتصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى في القرارات غير الفاصلة في الموضوع عند فسخها، بهدف الاقتصاد في الخصومة وتقصير أمد التقاضي. وقد تبنى المشرع الفرنسي هذه الآلية منذ العهود الملكية فيما يعرف بحق التصدي (Le droit d'évocation)¹، وظل العمل بها جاريًا في قانون الإجراءات المدنية الجديد الصادر عام 1975 في المادة 568 منه²، وتبنى المشرعان السوري واللبناني هذا المبدأ³، فيما يعرف بالأثر الساحب أو حق

¹ وقد كان لحق التصدي آنذاك نوعان (Les évocations de grâce)، و (Les évocations de justice)، الأول يعفي بعض الهيئات من نظر نزاعاتها الخاصة أمام المحاكم العادية، أما الثاني فمشابه لحق التصدي الموجود حالياً في التشريع الحديث، مذكور لدى ليبنوي في أطروحته للدكتوراه بعنوان الاستئناف في المواد المدنية في القانون الروماني، ص390:

Lépinoy L., Droit Romain de l'appel en matière civile. Thèse pour le doctorat, l'Université de France, Académie de Douai, Faculté de droit, Soutenue en 1885, p 390

² وتنص المادة 568 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الصادر عام 1975 على:

"Lorsque la cour d'appel est saisie d'un jugement qui a ordonné une mesure d'instruction, ou d'un jugement qui statuant sur une exception de procédure, a mis fin à l'instance, elle peut évoquer les points non jugés si elle estime de bonne justice de donner à l'affaire une solution définitive, après avoir ordonné elle-même, le cas échéant, une mesure d'instruction. L'évocation ne fait pas obstacle à l'application des articles 554, 555 et 563 à 567".

وقد ورد على هذه المادة تعديلٌ طفيفٌ بموجب المرسوم رقم 891 تاريخ 2017/5/6 والذي عدّل قانون الإجراءات المدنية الفرنسي. كما سيأتي في المطلب الأول من هذا المبحث عند ترجمة المادة إلى اللغة العربية.

³ تنص المادة 664 من قانون أصول المحاكمات اللبناني على أنه: "إذا استؤنف حكم نهائي يقضي برد الدعوى لسبب لا يتعلق بالموضوع فعلى محكمة الاستئناف إذا فسخت هذا الحكم أن تنظر في الموضوع. تطبق القاعدة ذاتها في حالة فسخ الحكم المتعلق بالموضوع بسبب بطلان إجراءات المحاكمة أو الحكم."

محكمة الاستئناف في التصدي لموضوع النزاع¹، في حين ألغى المشرع المصري حق التصدي في قانون المرافعات المصري منذ عام 1949، بعد أن كان قد تبناه قانون المرافعات الأهلي سابقاً بشكلٍ واسعٍ ومثابهِ للتوجه الفرنسي آنذاك، احتراماً لمبدأ التقاضي على درجتين في المقام الأول².

المطلب الأول

ضوابط عملية تصدي محكمة الاستئناف للموضوع

تتصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعاوى في حالات محددة ووفق ضوابط وشروط معينة. ويمكننا استنباط الخطوط العريضة لهذه القواعد من خلال نصوص المواد في قوانين أصول المحاكمات. ففي التشريع السوري نصّت المادة 237 من قانون أصول المحاكمات رقم 1 لعام 2016 على أنه:

"أ- ينشر الاستئناف الدعوى أمام محكمة الاستئناف بالنسبة للمسائل المستأنفة.

ب- إذا استؤنف حكم لا يتضمن الفصل في موضوع الدعوى ورفع يد المحكمة عنها وجب على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تحكم في الموضوع أيضاً.

ج- إذا استؤنف حكم لا يتضمن الفصل في موضوع الدعوى ولا يرفع يد المحكمة عنها وجب على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تعيده إلى المحكمة للفصل في الموضوع".

¹ أطلق المشرع الفرنسي مصطلح (Le droit d'évocation) على حالة تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى عند فسخ القرار، وعند ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية يصبح "حق التصدي"، ونثير الترجمة الحرفية للمصطلح هنا نوعاً من التساؤل لدى القارئ العربي حول كلمة "حق"، فكيف تكون عملية التصدي حقاً ممنوحاً لمحكمة الاستئناف! فهذا الأمر غير دقيق لغوياً أو قانونياً، فالمشرع السوري والمصري والجزائري والأردني وغيرهم من المشرعين العرب، قد ألزموا محكمة الاستئناف بنظر الحالة المذكورة، وتفسير ذلك أن المشرع الفرنسي قد منح محكمة الاستئناف الفرنسية تقدير جواز استخدام "حق التصدي" من عدمه، إذا كان ذلك يقتضي حسن سير العدالة بعكس المشرعين العرب ومنهم السوري واللبناني والجزائري وغيرهم، والذين جعلوه وجوبياً عند استئناف الأحكام.

² نقض مدني مصري، طعن رقم/3/، تاريخ 1955/4/28، سنة قضائية /22/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/9، (<http://www.cc.gov.eg>) والذي تؤكد فيه محكمة النقض المصرية على إلغاء حق التصدي في قانون المرافعات الجديد، وقد جاء فيه: "لما كان تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما كان حقاً اختيارياً خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناءً من الأصل، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله و لا يتعلق به حق للخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف، وكان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتصدي لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد الذي ألغى حق التصدي، فإن هذا الحكم يكون قد جاء مخالفاً للقانون وباطلاً، ولا يزيل هذا البطلان أن يكون المستأنف عليه لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد طلب التصدي لموضوع الدعوى ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها و لا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها". وفي الواقع الفعلي لم يُلغِ المشرع المصري التصدي بشكل كامل ولكنه ضيق بشكل كبير من حالات تصدي محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع كما سيأتي في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

بينما كان نص المادة القديم يلزم المحاكم وبشكلٍ مطلقٍ بفصل الدعاوى المستأنفة¹، ورغم أن المطلق يجري على إطلاقه، إلا أن محكمة النقض السورية كانت قد استدركت ذلك في اجتهادها المستقر، ووضعت استثناءين لهذه القاعدة²، فيما يتعلق بوقف الخصومة والقرارات الوقتية، وهو ما أكدته الهيئة العامة لذات المحكمة، والتي ينزل اجتهادها منزلة القانون ويعد ملزماً لجميع المحاكم³.

كما نصّت المادة 222 من قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016 على أنه:
 "أ- لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ترفع يد المحكمة عنها إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة كلها.
 ب- يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام الوقتية قبل الحكم في الموضوع.

ج- لا يستوجب الطعن في الأحكام الوقتية تأخير الفصل في الدعوى الأصلية".
 وفي ذات الوقت فإن اجتهاد محكمة النقض السورية قبل صدور القانون الجديد جاء لتوفيق حكم المادة 236 من القانون القديم مع المادة 220 منه ذاته⁴، والتي نصت على استثناء حالتي وقف الدعوى والقرارات الوقتية من عدم القابلية للطعن بشكلٍ مستقلٍ، مع التأكيد على عدم تأخير فصل الدعوى الأصلية عند الطعن بحكمٍ مؤقتٍ صادرٍ قبل الفصل في الموضوع⁵.

¹ تنص المادة 236 من قانون أصول المحاكمات السوري القديم رقم 84 لعام 1953 على:

"1- ينشر استئناف الدعوى أمام محكمة الاستئناف بالنسبة للمسائل المستأنفة.
 2- إذا استؤنف حكم لا يتضمن الفصل في موضوع الدعوى وجب على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تحكم في الموضوع أيضاً"

² طعمة، شفيق - استانبولي، أديب، تقنين أصول المحاكمات السوري، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، 1992، ص675، نقض مدني، القرار 666، أساس 574، تاريخ 1976/6/20، مجلة القانون، وجاء في القرار: "حيث أن اجتهاد محكمة النقض اطرء على أن هذا الاطلاق في نص الفقرة المذكورة يلزم المحكمة الاستئنافية برؤية الدعوى والفصل فيها ولو كانت المحكمة الابتدائية لم تفصل في أساس النزاع فيما عدا حالتي وقف الخصومة والقرارات الوقتية وهما الحالتان اللتان لا ترفع فيهما يد المحكمة (محكمة النقض في هيئتها العامة رقم 16/54 تاريخ 1970/3/4)"

³ نقض مدني سوري، قرار 150، أساس 44، تاريخ 2013/12/19، مجلة المحامون، العدد 01 إلى 06 لعام 2014، وقد جاء فيه: "لا يثبتم على المحكمة اتباع القرار الناقض فقط في حالة كان قد صدر مخالفاً للقانون أو لاجتهاد الهيئة العامة باعتبار أن اجتهاد الهيئة العامة ينزل منزلة القانون وهو الواجب الاتباع طالما أن الهيئة العامة تقرر المبادئ الأساسية في القانون الواجبة الاتباع من كافة محاكم القطر".

⁴ تنص المادة 220 من قانون أصول المحاكمات السوري القديم رقم 84 لعام 1953 على:

1- لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة كلها.
 2- يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى وفي الأحكام المؤقتة قبل الحكم في الموضوع.
 3- لا يستوجب الطعن في الأحكام المؤقتة تأخير الفصل في الدعوى الأصلية".
⁵ من المعروف أن قانون أصول المحاكمات القديم قد ألزم محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى التي صدر فيها قرار غير فاصل في الموضوع إذا فسخته، وذلك في المادة 236 منه، وفي ذات الوقت ألزم المشرع في ذات القانون القديم في المادة 220 منه محكمة الدرجة الأولى بعدم تأخير الفصل في الدعوى الأصلية عند نظر طعن أمام الاستئناف

أولاً: شروط تصدي محكمة الاستئناف لموضوع النزاع:

يرتبط تصدي محكمة الاستئناف لموضوع النزاع بأربعة شروط، أولها أن يكون القرار المستأنف غير فاصل في الموضوع، أي أن يكون حكماً فرعياً صادراً قبل الفصل في الموضوع، أما الأحكام التي تفصل موضوع النزاع أو الأحكام التي تفصل في دفع موضوعي فلا داعي لإعمال سلطة التصدي فيها؛ لأن محكمة الاستئناف ملزمة في فصلها. والثاني أن يكون القرار قد خرج من ولاية محكمة الدرجة الأولى، كما تنبأه المشرع السوري في المادة 237 من قانون أصول المحاكمات. وهذا الوصف أو الشرط ينطبق على الأحكام بقبول الدفوع بعدم القبول أو الحكم بعدم الاختصاص. والشرط الثالث أن تقوم محكمة الاستئناف بفسخ القرار الفرعي، ويجب أن يكون الحكم المعروض على محكمة الاستئناف قطعياً لإعمال سلطتها في التصدي¹، فالأحكام الوقتية والأحكام المتعلقة بسير إجراءات الخصومة لا تستند ولاية المحكمة ويجوز الرجوع عنها. أما الشرط الرابع فيختص به التشريع الفرنسي دون التشريعات العربية ألا وهو حسن سير العدالة، ومبرر ذلك أن المشرع الفرنسي قد جعل سلطة محكمة الاستئناف جوازية، وفق ما تقدّره من حسن سير العدالة، فتكون سلطتها تقديرية في فصل النزاع موضوعاً أو إعادته لمحكمة الدرجة الأولى²، فسلطة تقدير استخدام حق التصدي من عدمه ممنوحة للمحكمة دون الخصوم، وليس لهم المطالبة بذلك³.

وتنص المادة 568 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسية الجديد على أنه: "عندما تلغي محكمة الاستئناف أو تبطل حكماً أمر بإجراء في الإثبات أو فصل في دفع إجرائي ينهي

في حكم مؤقت، وبالتالي كيف يجب على محكمة الاستئناف الفصل في موضوع النزاع بموجب المادة 236 وفي ذات الوقت تكون محكمة الدرجة الأولى ملزمة بعدم تأخير الفصل في الدعوى الأصلية بموجب المادة 220 من قانون أصول المحاكمات السوري القديم؟ فالمادتان غير منسجمتان فيما بينهما، وبذلك يكون القول بأن الاجتهاد القضائي السوري قد خرج على نص المادة 236 بإعادة القرارات الوقتية لمحكمة الدرجة الأولى (وذلك استناداً لقاعدة لا اجتهاد في مورد النص) غير دقيق، لأنه بإمكاننا تدعيم هذا الاجتهاد بإسناده للمادة 220 من القانون القديم، فإذا كان يجب على محكمة الدرجة الأولى عدم التأخير في فصل الدعوى الأصلية عند الطعن بحكم مؤقت صادر عنها فذلك يقتضي ضمناً عدم صلاحية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى، ويجب عليها أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى، ورغم كل ما سبق فإن المشرع السوري قد استدرك هذه التفصيلات في قانون أصول المحاكمات الجديد رقم 1 لعام 2016 فعدل المواد وقام بوضع إضافات مما جعل المادتين منسجمتين بشكل كامل عند التطبيق.

¹ لأنه لا يجوز من حيث الأصل استئناف الأحكام غير القطعية التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ترفع يد المحكمة عنها، إلا ما استثنى بنص خاص وصريح، كنص المادة 222 من قانون أصول المحاكمات السوري.

² عنانيه، عبد الحليم، التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الاستئناف، اطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 139.

³ Crépon T., Traité de l'appel en matière civile. Tome second, L.Larose & Forcel, Libraires - Éditeurs, Paris, 1888, p 406.

الخصومة، فيجوز لها التصدي للنقاط التي لم يُفصل بها إذا ارتأت أن حسن سير العدالة يكون بإعطاء القضية حلاً نهائياً، بعد إصدارها أمراً، باتخاذ إجراء في الإثبات، إذا لزم الأمر. ولا يحول التصدي دون تطبيق المواد 545، 555، و563 حتى 567¹.
ثانياً: أثر تصنيف الأحكام القضائية في تحديد سلطة محكمة الاستئناف بنظر القرارات غير الفاصلة في الموضوع:

تضع طرق التقسيم التقليدية الأحكام في خمسة زمر من التصنيفات، فتقسم من حيث صدورها في مواجهة الخصوم أو غيابهم إلى وجاهية وبمثابة الجاهية²، ومن حيث صدورها في قضاء الخصومة إلى قضائية ورجائية (ولائية)³، ومن حيث حجيتها القانونية إلى قطعية وغير قطعية ووقتيّة⁴، ومن حيث قابليتها للطعن إلى ابتدائية وانتهائية (حائزة لقوة الشيء المحكوم به) وباتّة⁵، ومن حيث ارتباطها بالموضوع إلى أحكام فاصلة في الموضوع وأحكام فرعية (صادرة قبل الفصل في الموضوع)⁶.

¹ إن نص المادة 568 الموجود في متن البحث في أعلى الصفحة باللغة العربية هو ترجمة شخصية من قبل الباحث دون العودة لأي مرجع (وكذلك الأمر بالنسبة لباقي المواد الفرنسية المترجمة إلى العربية في هذا البحث)، وفيما يأتي النص الأصلي للمادة 568 كما جاءت في قانون الإجراءات المدنية الفرنسية:

L'article 568 du code de procédure civile français dispose que : « Lorsque la cour d'appel infirme ou annule un jugement qui a ordonné une mesure d'instruction, ou qui, statuant sur une exception de procédure, a mis fin à l'instance, elle peut évoquer les points non jugés si elle estime de bonne justice de donner à l'affaire une solution définitive, après avoir ordonné elle-même, le cas échéant, une mesure d'instruction. L'évocation ne fait pas obstacle à l'application des articles 554, 555 et 563 à 567. »

وقد استبدل المشرع الفرنسي في المرسوم الجديد (رقم 891 تاريخ 5 أيار 2017) المعدل لقانون الإجراءات المدنية بكلمة (Saisie) كلمتي (Infirme ou annule) للتأكيد أن عملية التصدي للدعوى التي لم يفصل موضوعها، تكون في حالة فسخ أو إلغاء الحكم، ولا تكون عند تصديق حكم محكمة الدرجة الأولى، لأن معنى كلمة (Saisie) ينصرف إلى النظر في القضية، وسواء صدر فيها حكم أم لم يصدر.

² فالمشرع السوري قد ألغى الأحكام الغيابية في الأمور المدنية واستعاض عنها بالأحكام الصادرة بمثابة الجاهية.

³ عيد، ادوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع (نظرية الأحكام)، 1986، ص 212.

⁴ أبو الوفا، أحمد، نظرية الأحكام في قانون المرافعات، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 358، ولدى أبو العيال، أيمن، شرح قانون أصول المحاكمات، الجزء الثاني، جامعة دمشق، 2014، ص 101.

⁵ السيد صاوي، أحمد، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلاً بالقانون رقم 76 لسنة 2007 والقانون رقم 120 لسنة 2008، 2010، ص 819.

⁶ الهندي، أحمد، أصول المحاكمات المدنية والتجارية، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص 333.

وسلطة التصدي تكون في الأحكام القضائية الفرعية القطعية عند فسخها، ولابد لدراسة عملية التصدي من إيضاح تصنيفات الأحكام من حيث حجيتها وموضوعها، لأنها الأكثر ارتباطاً بموضوع هذه الدراسة¹.

1- تقسيم الأحكام من حيث موضوعها:

- الأحكام الفاصلة في الموضوع: يُعرّف بعض الفقه الأحكام الموضوعية بأنها: "الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى (Jugement sur le fond) وتفصل النزاع بأكمله، وتترتب عليها الآثار العادية التي تنشأ عن الأحكام القضائية وبالأخص خروج القضية من يد المحكمة بعد أن استنفدت سلطتها بشأنها، وحجية القضية المحكوم بها"².

ويعرف البعض الآخر الأحكام الصادرة في الموضوع على أنها: "الأحكام التي تفصل في الطلبات والدفع الموضوعية، أي تفصل في موضوع الدعوى كله أو في شق منه، وهذه الأحكام تعدّ قضاءً موضوعياً يرتب حجية الشيء المقضي به"³. ويعرفه آخر فيقول: "أما الحكم الموضوعي فهو الذي يصدر في موضوع الدعوى أو في شق منه، ومن ثم يدخل في مدلوله الحكم الصادر في أي طلب موضوعي سواء أكان طلباً أصلياً أم عارضاً، وبعبارة أخرى أي حكم يصدر في صميم طلبات الخصم الأصلية أو دفعه الموضوعية"⁴.

فالقرار الفاصل في الموضوع يكتسب حجية الشيء المحكوم به (L'autorité de la chose jugée)، ولا يشترط به أن يحوز قوة الشيء المحكوم به (La force de chose jugée)، فكل قرار حائز لقوة القضية المقضية يكون حائزاً للحجية ولا يشترط العكس دائماً، فقد يكون صادراً بالدرجة الأولى قابلاً للاستئناف، فعندها يحوز حجية الشيء المحكوم به، ولا يحوز قوة

¹ أما الأحكام التي تخرج النزاع من ولاية المحكمة أو لا تخرجه، فتندرج ضمن الآثار القانونية للأحكام، ولا يصفها الفقه القانوني، إلا أنه وفي ظل القانون رقم 1 لعام 2016، وحيث إن المادتين 222 و 237 منه قد ميزت بين القرارات التي تخرج النزاع من يد المحكمة والقرارات التي لا تخرجه، فذلك أصبح من الممكن إضافة تصنيف جديد للأحكام من حيث أثرها القانوني، لتحديد اختصاص محكمة الاستئناف (Cour d'appel) فيما يتعلق بالقرارات غير الفاصلة في الموضوع، وهو ما سأتطرق إليه في المبحث الثاني من هذه الدراسة المقترضة.

² عيد، ادوار، الجزء الرابع (نظرية الأحكام)، المرجع السابق، ص 234.

³ الهندي، أحمد، المرجع السابق، ص 334، وهو بذلك يكون قد ميز بين تصنيف الأحكام من حيث المحل الذي تفصل فيه فقسمها إلى أحكام صادرة في الموضوع وأحكام فرعية، ومن حيث وظيفتها إلى أحكام موضوعية وأحكام وقتية، وهو في ذات المؤلف وضع تعريفين أحدهما للحكم الصادر في الموضوع، والآخر للحكم الموضوعي فذكر أنه: "الحكم الصادر في دعوى مرفوعة بإجراءات عادية بقصد حسم النزاع بصورة قطعية. فهو حكم صادر لحسم دعوى موضوعية، ويحوز حجية الشيء المقضي (حجية القضية المحكوم بها)، ويطعن فيه بطرق الطعن العادية."

⁴ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 406.

الشيء المحكوم به، فالقرار الحائز لقوة الشيء المحكوم به لا يمكن استئنافه¹، حتى لو كان قابلاً للطعن بالنقض أو إعادة المحاكمة².

- الأحكام الفرعية (Les jugements avant dire droit): وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى، وتتضمن الفصل في الدفوع بعدم قبول الدعوى أو الدفوع الشكلية، أو بردّ الدفوع الموضوعية، أو في الطلبات الوقفية أو التي تصدر بالطلبات المرتبطة بسير إجراءات الدعوى أو الإثبات فيها³، كما تقسم الأحكام الفرعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلى أحكامٍ فرعية قطعية، كالحكم بعدم الاختصاص أو في الدفوع بعدم القبول، أو فرعية وقتية كالحكم بطلبٍ مستعجل بتعيين نفقة عاجلة مؤقتة أو حارس قضائي، وأحكام فرعية غير قطعية كالأحكام التمهيدية أو التحضيرية (الإعدادية) والتي لا يكون لها حجية الشيء المحكوم به⁴، ويمكن للمحكمة الرجوع عنها ضمن ضوابط، إذ إنها من القرارات الإعدادية التي تتعلق بسير الدعوى أو إجراءات الإثبات فيها⁵، كما تنص المادة 483 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد على أن: "الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا يسلب ولاية القاضي"⁶، والمقصود بذلك الأحكام الفرعية غير القطعية المتعلقة بسير الخصومة.

2- تقسيم الأحكام من حيث حجيّتها:

- الأحكام القطعية (Les jugements définitifs): وهي الأحكام التي تحسم الخصومة بشكل نهائي في جملتها أو في جزء منها أو في مسألة متفرعة عنها⁷، كالحكم بالطلبات الأصلية بالقبول أو الرفض، وقد تصدر قبل الفصل في الموضوع، كالحكم بإحالة الدعوى.

¹ طالب، عبد الكريم، الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية، مطبوعات المعرفة، مراكش، طبعة أبريل 2013، ص 234.

² أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 85.

³ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 405 و 406، ومن الأمثلة المذكورة في ذات المؤلف للأحكام الفرعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع: الحكم باختصاص المحكمة أو عدم اختصاصها، وإحالة الدعوى أو رفض الإحالة، أو ضم دعويين، وقبول الدعوى أو عدم قبولها، وقبول الطلب العارض أو رفضه، ووقف الدعوى أو رفض الوقف، والحكم ببطالان إجراء من إجراءات الخصومة أو إثباتها.

⁴ أبو البصل، عبد الناصر، نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون، أطروحة دكتوراه، جامعة الزيتونة، تونس، 1991، الناشر دار النفائس، الأردن، ص 448.

⁵ أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 121، ولدى أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 550.

⁶ L'article 483 du code de procédure civile français dispose que : « Le jugement avant dire droit ne dessaisit pas le juge. »

⁷ السيد صاوي، أحمد، المرجع السابق، ص 817، ولدى أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 480.

وتحوز القرارات القطعية حجية الشيء المحكوم به، ولا يشترط دائماً أن تُخرج النزاع من ولاية المحكمة، فالحكم القطعي الصادر بقبول دفع شكلي، لا يجعل المحكمة تستنفذ ولايتها ويجب على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تعيد الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى، باستثناء الحكم بعدم الاختصاص. أما الأحكام القطعية بقبول دفع بعدم القبول فتستنفذ المحكمة ولايتها فيها، وتُرفع يدها عن الدعوى كالدفع بانتفاء الصفة، وعند استئناف مثل هذا الحكم، يجب على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تنتظر في موضوع الدعوى أيضاً.

- الأحكام غير القطعية: وهي الأحكام التي لا تتعلق بفصل جوهر النزاع، إنما تتعلق بتنظيم سير الدعوى، كقرار تأجيل الدعوى¹، فرغم أنَّ القرار قد صدر بحضور الخصوم، لكنه لم يفصل في النزاع فلذلك هو قرارٌ ولائي²، فالأحكام غير القطعية لا تحوز حجية، لكن من الممكن أن يكون لها حجية مؤقتة كالقرارات الوقتية (Les jugements provisoires)³. ولم يمنحها المشرع الفرنسي الحجية في قانون الإجراءات المدنية الجديد، إذ تنص المادة 482 منه على أن: " الحكم الذي يقتصر في منطوقه، على الأمر بإجراء في الإثبات أو إجراء مؤقت لا تكون له من حيث المبدأ، حجية الشيء المحكوم به"⁴

المطلب الثاني

مشروعية تصدي محكمة الاستئناف للأحكام غير الفاصلة في الموضوع

إنَّ إعمال سلطة التصدي الممنوحة لمحكمة الاستئناف، تتناقض مع مبدأين أساسيين في التشريعات الحديثة، الأول مبدأ التقاضي على درجتين، من خلال تجاوز سلطة محكمة الدرجة الأولى في الفصل في موضوع النزاع. أما الثاني فهو الأثر الناقل للاستئناف لأن المحكمة تنتظر بما لم يثره الخصوم، فهي تخرج عن نطاق طلباتهم ودفعوهم، ومعظم التشريعات التي تبنت عملية تصدي محكمة الاستئناف للموضوع، تجاوزت المبدأين السابقين لعدة أسباب

¹ أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 110، ويوافقه في ذلك الدكتور ادوار عيد في مؤلفه موسوعة أصول المحاكمات، الجزء الرابع، ص 214، إلا أن الدكتور ادوار يصنف القرارات المتعلقة بأعمال الإدارة القضائية إلى جانب القرارات الرجائية (الولائية) والقضائية، فهو يعدها كتصنيف ثالث، بينما يذهب أغلب الفقه القانوني إلى عدّ القرارات الإدارية القضائية جزءاً من القرارات الولائية.

² كحيل، عمران، الطبعة القانونية الخاصة لعمل رئيس التنفيذ السوري، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد 38، العدد 44، حمص، 2016، ص 80.

³ عيد، ادوار، (نظرية الأحكام)، المرجع السابق، ص 232، ولدى السيد صاوي، أحمد، المرجع السابق، ص 819.

⁴ L'article 482 du code de procédure civile français dispose que : « Le jugement qui se borne, dans son dispositif, à ordonner une mesure d'instruction ou une mesure provisoire n'a pas, au principal, l'autorité de la chose jugée. »

اقتضتها ضرورة سرعة فصل المنازعات وتقصير أمد الخصومات، وقد كان مستند التشريعات في ذلك أن النزاع قد خرج من ولاية محكمة الدرجة الأولى، ولم يعد لديها الحق أو السلطة في نظره مجدداً، وأصبح من الواجب على محكمة الاستئناف التصدي لموضوعه.

أولاً: تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى ومبدأ التقاضي على درجتين:

تضمن التشريعات الوضعية للمتقاضين الحق في اللجوء لدرجة قضائية أعلى، للطعن في الحكم الصادر بحقهم، فمبدأ التقاضي على درجتين (Le principe du double degré de juridiction) يبعث الطمأنينة في قلوب المتقاضين إذا ما صدر حكم يمس حقوقهم، فيكون لهم استدراك ما فاتهم من أوجه دفاع، كما يحمل القضاة على الحيطة في أحكامهم التي يصدرونها¹، فهو من متعلقات النظام العام²، ولا يحق للخصوم اللجوء إلى محكمة الدرجة الثانية (الاستئناف) بشكل مباشر دون المرور بمحكمة الدرجة الأولى³، ما لم يوجد نص قانوني صريح يقضي بغير ذلك.

وتصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد فسخ قرار غير فاصل في الموضوع (مادام يرفع يد المحكمة عن الدعوى) يُضَيِّع على المتقاضين درجة من درجات التقاضي⁴، ومبدأ التقاضي على درجتين مبدأ مهم في تجسيد للحماية القضائية الممنوحة للأفراد بموجب الدستور⁵، ولا يعفي عدم تمسك الخصوم أمام محكمة الاستئناف بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى من بطلان قرارها إن تصدّت للموضوع، فلا يجوز تنازل الخصوم أو اتفاقهم على مخالفة هذا المبدأ فيما يخص إعادة محكمة الاستئناف للقرار لمحكمة الدرجة الأولى، أو حتى إعمالها لسلطانها في التصدي للموضوع⁶.

¹ السيد صاوي، أحمد، المرجع السابق، ص 76، ولدى خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 462.

² نقض مدني سوري، قرار/1353/، أساس/935/، تاريخ 2000/6/28، الغرفة المدنية الرابعة، منشور في مجلة المحامون السورية، العددان 5 و6 لعام 2003، السنة 68، ص 504. وكذلك قرار نقض مدني مصري، طعن رقم/741/، تاريخ 2004/3/25، سنة قضائية 64/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، (<http://www.cc.gov.eg>)، تاريخ الزيارة 2018/1/9.

³ وقد سمح قانون المرافعات المصري للخصوم بالاتفاق ولو قبل قيد الدعوى، على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى انتهائياً لا يقبل الاستئناف، وذلك في المادة 219 منه.

⁴ عنانيه، عبد الحليم، المرجع السابق، ص 93.

⁵ محيسن، إبراهيم حرب، مدى تعلق التقاضي على درجتين بالنظام العام "دراسة مقارنة"، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد الأول، الجامعة الأردنية، عام 2012، ص 274.

⁶ سلامة، إسكندر، الأثر الناقل للاستئناف (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2015، ص 159.

وتثور هنا عدة تساؤلات وإشكاليات، فلماذا يجب على محكمة الاستئناف إعادة الحكم لمحكمة الدرجة الأولى عند فسخها حكماً بقبول دفع شكلي؟ أليس منعاً لتقويت درجة تقاضي على الخصوم، أما عند فسخ حكم بقبول دفع بعدم القبول فيجب استبقاء الدعوى لفصل الموضوع، أليس في ذلك تقوية لدرجة تقاضي؟ هنا يجيب الفقه والاجتهاد القضائي بأن قبول الدفع الشكلي قد يستتفد ولاية المحكمة كقبول الدفع بعدم الاختصاص، وقد لا يستتفدها، كالحكم ببطلان التبليغات، بينما تستتفد الدفوع بعدم القبول ولاية المحكمة بشكل دائم¹.

ثانياً: تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى والأثر الناقل:

ينقل الطعن بالاستئناف الدعوى كما هي أمام محكمة الدرجة الأولى إلى محكمة الاستئناف، وفي حدود ما نصّ عليه استدعاء الطعن، ولا يحق لها الفصل في غير الطلبات المرفوعة إليها حتى لو عُرضت على محكمة الدرجة الأولى، ما لم تتضمنها صحيفة الاستئناف². أما أدلة الإثبات والدفوع فتنتقل تلقائياً أمام محكمة الاستئناف بموجب الأثر الناقل³، حتى لو لم يكرّر ذكرها المستأنف عليه في مذكراته أو استئنافه التبعية⁴، ما لم يتنازل عنها صراحةً أو ضمناً⁵، كما تعدّ جميع الأحكام الفرعية مستأنفةً حكماً مع الحكم الأصلي

¹ ورأيي الشخصي أن التفسيرات والبراهين التي يسوقها كل من الفقه والاجتهاد غير دقيقة، ولا تعطي تفسيراً علمياً واضحاً، فمن الملاحظ في الواقع العملي أن الظروف وضرورة الاقتصاد في الخصومة لمنع إطالة عملية التقاضي هو الدافع الأساسي لتوجه الفقه والاجتهاد لتبني حق أو واجب محكمة الاستئناف في التصدي للأحكام غير الفاصلة في الموضوع، لذلك تم سوق الحجج لتبرير هذا التوجه في إنهاء النزاعات عند محكمة الاستئناف. فعلى سبيل المثال يعدّ الحكم بعدم الاختصاص مستأنفاً لولاية المحكمة في سورية رغم أنه دفع شكلي باتفاق الجميع، والدفوع الشكلية لا تستتفد ولاية المحاكم بحسب بعض الاجتهادات القضائية. كاجتهاد محكمة النقض المصرية كمثال والذي جاء فيه: "المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن قضاء محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى، هو قضاء في دفع شكلي لا تستتفد به ولايتها بنظر الموضوع، فإذا استأنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغائه، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها الذي لم تقل كلمتها فيه، ولا تملك المحكمة الاستئنافية التصدي لهذا الموضوع"، نقض مدني مصري، طعن رقم/12164، تاريخ 2017/3/23، سنة قضائية /78، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/5، (<http://www.cc.gov.eg>).

² فهمي، محمد حامد، المرافعات المدنية والتجارية. بدون رقم طبعة أو ناشر، 1938، ص 744.

³ سلامة، إسكندر، المرجع السابق، ص123، وكذلك المادة 238 من قانون أصول المحاكمات السوري التي تنص على أنه: "تنتظر محكمة الاستئناف في الطعن على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع جديدة بالإضافة إلى ما قدم إلى محكمة الدرجة الأولى". وكذلك المادة 233 مرافعات مصري التي تضيف أوجه الدفاع الجديدة.

⁴ نقض مدني مصري، طعن رقم/8419، تاريخ 2003/1/21، سنة قضائية /63، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/7/9، (<http://www.cc.gov.eg>). وقد جاء فيه: "من شأن الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل الدفع وأوجه الدفاع السابق إيدأوها من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة لتربيده أمامها ما لم يقدم الدليل على التنازل عنها".

⁵ السيد صاوي، أحمد، المرجع السابق، ص 1011.

استناداً لنص القانون¹. كما أن استئناف الحكم الصادر في طلب احتياطي يستتبع حكماً استئناف الطلب الأصلي، كما يشمل الاستئناف المسائل المرتبطة التي لا تقبل التجزئة². ويظهر التعارض جلياً بين سلطة محكمة الاستئناف في التصدي والأثر الناقل للاستئناف (L'effet dévolutif)، إذ إن محكمة الاستئناف أصبحت تنتظر فيما لم تتعرض له محكمة الدرجة الأولى، فقد انتقل النزاع إليها بموجب الأثر الناقل في حدود الحكم الفرعي، وبشكل جزئي من النزاع الأصلي، فتصدت للنزاع كاملاً، كحالة التصدي لحكم بعدم قبول دعوى لانتفاء الصفة، فإذا قررت توافر الصفة تولت موضوع النزاع كاملاً، بحجة أن محكمة الدرجة الأولى قد رُفعت يدها عن الدعوى، ولم يعد لها ولاية عليها، ويمكن الرد على ذلك بأن المحكمة تستنفد ولايتها بالنسبة لما تصدت له وفصلته من النزاع، إلا أنها هنا لم تتطرق لموضوع النزاع، لذلك فقد استنفدت ولايتها بالنسبة لموضوع تقرير الصفة، ولم تستنفدها فيما يتعلق بباقي المسائل الموضوعية³.

المبحث الثاني

ولاية المحكمة المدنية في النزاع بعد إصدار الحكم

تستنفد محكمة الدرجة الأولى ولايتها في الدعوى وترفع يدها عنها إن هي تصدت لموضوع النزاع صراحةً أو ضمناً حتى لو كان الأمر بالخطأ⁴، ولا يحق لها بعد صدور الحكم أن تقوم بأي تعديل فيه، حتى لو شابه أي خلل، ويحظر عليها الإضافة عليه، اعتباراً من لحظة النطق به⁵. وكما ورد سابقاً تنتظر محكمة الاستئناف موضوع الدعوى التي صدر فيها أحكام فرعية مادامت قد استنفدت محكمة الدرجة الأولى ولايتها فيها، وقد استقر الاجتهاد القضائي السوري على حالتي القرارات الوقتية ووقف الخصومة، كاستثنائين على صلاحية محكمة الاستئناف في التصدي لموضوع الدعوى إذا صدر فيها قرار فرعي، لأنهما لا ترفعان يد المحكمة، كاستثناء على نص المادة القديم رقم 236، بينما نصت المادة رقم 237 من قانون

¹المادة 231 من قانون أصول المحاكمات السوري، والمادة 229 من قانون المرافعات المصري.

²المادة 239 من قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016 تنص على أنه: "لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجر والفوائد والمرتبات وسائر النفقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويض بعد صدور الحكم المستأنف كما يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه."

³خليل، أحمد، المرجع السابق، ص 514.

⁴طلبي، أنور، المطول في شرح قانون المرافعات. الجزء السادس، الإسكندرية، ص 641.

⁵أبو الوفا، المرجع السابق، ص 669.

الأصول الجديد على استثناء القرارات التي لا ترفع يد المحكمة من سلطة التصدي الممنوحة لمحكمة الاستئناف¹.

فهل القرارات الوقتية ووقف الخصومة هي القرارات الفرعية الوحيدة التي لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى (كما كان الوضع في ظل قانون أصول المحاكمات رقم 84 لعام 1953 والاجتهادات القضائية حينها)، أم أن هناك قرارات أخرى غير فاصلة في الموضوع ترفع يد المحكمة عن الدعوى؟ فالهدف من دراسة ذلك معرفة هل وسّع المشرع السوري (بناءً على الصياغة الجديدة للمادة 237 من القانون) من زمرة الأحكام التي يجب إعادتها لمحكمة الدرجة الأولى في القانون الجديد أم لا؟

المطلب الأول

استنفاد المحكمة ولايتها في النزاع

للأحكام القضائية عقب صدورها أثر قانوني مهمّ يتمثل برفع يد المحكمة عن الدعوى، فلا يسلّط القاضي على قضائه ما لم يكن هناك نص قانوني صريح يسمح بذلك. ويشمل ذلك جميع الأحكام القضائية القطعية، موضوعية كانت أم فرعية، سواء أأنهت الخصومة أم لم تنتهها، ويجب أن تكون قد حكمت صراحةً أو ضمناً، وسواءً أكان الحكم صحيحاً أو باطلاً، أو مبنياً على إجراء باطل².

أولاً: مفهوم رفع يد المحكمة عن الدعوى:

ليس للمحاكم الرجوع عن الأحكام غداة إصدارها، أو تعديلها أو الإضافة عليها، ولا يجوز للمحكمة مراجعة الحكم حتى لو ارتضى الخصوم ذلك ما لم يوجد نصّ قانوني يقتضي غير ذلك³.

¹ جاء في المذكرة الايضاحية لقانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016: "أكد القانون في المادة 237 على وجوب إعادة محكمة الاستئناف التي فسخت الحكم المستأنف الذي لا يتضمن الفصل في موضوع الدعوى ولا يرفع يدها عنها، مثل قرار وقف السير في الدعوى، أو بطلان التبليغات أو بطلان قرار صادر أثناء السير في الدعوى، أن تعيد إضبارة الدعوى مع قرارها الفاسخ إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع، دون أن يكون من حق محكمة الاستئناف أن تقرر الفسخ والحكم في الموضوع، لأن في ذلك حرمان للخصوم درجة من درجات التقاضي التي هي من قواعد النظام العام، بخلاف ما لو كان الحكم المستأنف الذي لم يفصل في الدعوى قد أدى إلى رفع المحكمة يدها عن الدعوى كالحكم الصادر بعدم الاختصاص، أو رد الدعوى لشمولها بالتقادم، فإن على محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تحكم في الموضوع أيضاً"، تاريخ 2016/1/30، ص 8.

² طلبه، أنور، الطعن بالاستئناف والتماس إعادة النظر، الإسكندرية، 1995، ص 12 و 13. (نقض مصري رقم 177، سنة قضائية 41 تاريخ 1978/11/28، ونقض مصري رقم 109 سنة قضائية 58 تاريخ 1991/6/11).

³ أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 123، ولدى: أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 669-670.

ويختلف كلٌّ من مفهوم خروج النزاع من ولاية المحكمة عن حجّة الشيء المحكوم به، وإن كانا يلتقيان في بعض النقاط كعدم السماح للمحكمة بالمساس بالقرار الصادر¹. فخروج النزاع من ولاية المحكمة متعلق بالنظام العام، أما حجّة الشيء المحكوم به فلا تتعلق بالنظام العام فهي مقررة لمصلحة الخصوم، كما تعدّ الحجّة قرينة قانونية تتعلق بالإثبات أما خروج النزاع من ولاية المحكمة فهو من الآثار القانونية للحكم القطعي².

وتنصّ المادة 481 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد على أنه: "يسلّب الحكم عند نطقه ولاية قاضي النزاع الذي تمّ فصله. ومع ذلك للقاضي سلطة الرجوع عن قراره في حالة الاعتراض على الحكم، واعتراض الغير، وإعادة المحاكمة. ويجوز له أيضاً التفسير أو التصحيح وفق الفوارق المقررة في المواد 461 حتى 464"³.

ويشترط لخروج النزاع من ولاية المحكمة أن يكون الحكم الصادر قطعياً، سواءً أكان موضوعياً أم فرعياً، أما الأحكام الوقتية أو المتعلقة بسير الإجراءات في الدعوى أو الإثبات فيها فلا تخرج النزاع من ولاية المحكمة، لأنها لا تقيد المحكمة التي أصدرتها وتستطيع تعديلها أو الرجوع عنها⁴.

وتستنفذ المحكمة ولايتها الأصلية بإصدارها حكماً قطعياً في الطلبات الأصلية والعارضة، وولايتها التبعية في المسائل المرتبطة بالحكم، بمقتضى السلطة الأصلية كالحكم في مصروفات الدعوى، باستثناء ما ينص عليه القانون، أما ولاية المحكمة التكميلية المتعلقة بإغفال الفصل في طلب موضوعي، أو ما يتعلق بطلب تصحيح الحكم أو تفسيره فتخضع لما

¹ الجاف، فرات رستم، استنفاد ولاية القاضي المدني في الدعوى المدنية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 7، العدد 27، 2015، ص 273.

² أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 671.

³ ونص المادة 481 الأصلي كما ورد في قانون الإجراءات المدنية الفرنسي هو:

L'article 481 du code de procédure civile français dispose que : « Le jugement, dès son prononcé, dessaisit le juge de la contestation qu'il tranche. Toutefois, le juge a le pouvoir de rétracter sa décision en cas d'opposition, de tierce opposition ou de recours en révision. Il peut également l'interpréter ou la rectifier sous les distinctions établies aux articles 461 à 464. »

⁴ المشهداني، عمار - بيرو، بيداء، نطاق استنفاد ولاية القاضي المدني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 15، الجزء الثاني، العراق، 2015، ص 984 و986، ولدى أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 679.

نص عليه القانون من اتباع طرق الطعن المقررة، أو السماح برفع دعوى جديدة أمام ذات المحكمة عند السهو عن الفصل بطلب موضوعي، ما لم يُطعن في الحكم¹.

ثانياً: استثناءات خروج النزاع من سلطة المحكمة بعد فصل الدعوى:

اقتصر قانون أصول المحاكمات السوري على ذكر بعض الحالات المستثناة من أثر رفع يد المحكمة عن الدعوى، وتشمل تصحيح الحكم وتفسيره وطرق الطعن المباحة بموجب مواد القانون.

1- تصحيح الحكم وتفسيره: أباح المشرع للمحكمة تصحيح ما يشوب حكمها من أخطاءٍ ماديةٍ بحتة، كتابيةٍ أو حسابيةٍ على حدٍ سواء، إذ تمتد سلطتها على القرار هنا لما بعد إصداره، وبشرط ألا تغير من جوهره، وأن يكون الخطأ مؤثراً في الحكم، ويقدم طلب التصحيح إلى ذات المحكمة، سواء أكانت محكمة درجة أولى أو ثانية، فالمادة 216 من قانون أصول المحاكمات السوري تنص في فقرتها الأولى على أنه: "تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاءٍ ماديةٍ كتابيةٍ أو حسابيةٍ وذلك بقرار تصدره من تلقاء ذاتها، أو بناءً على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة."

كما يجب على المحكمة التي تصدر قراراً قضائياً غامضاً أو مبهماً أو إذا كان يحتمل أكثر من معنى أن تقوم بتفسيره، إذ تنص المادة رقم 218 من قانون أصول المحاكمات السوري على أنه:

"أ. يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض.

ب. يقدم الطلب في هذه الحالة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى."

وبعدّ الحكم بالتفسير متمماً للحكم الأصلي²، ويسري عليه ما يسري على الحكم الأصلي فيما يتعلق بقواعد الطعن، وتنتقل السلطة بتفسير أو تصحيح الحكم إلى محكمة الاستئناف عقب

¹ كما جاء في المادة 220 من قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016.

² تنص المادة 219 من قانون أصول المحاكمات السوري على أن: "الحكم الصادر في الدعوى التفسيرية يعد من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية."، وتنص المادة 192 من قانون المرافعات المصري التي تنص على أنه: "يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى. ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً من كل الوجوه للحكم الذي يفسره، ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية."

الطعن به، ولا يعود لمحكمة الدرجة الأولى الحق في تصحيحه أو تفسيره¹، أي أن ولايتها تُستنفذ عند الطعن في الحكم فيما يرتبط بالتصحيح والتفسير.

2- إغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية: سمح المشرع للخصوم بالتوجه إلى ذات المحكمة التي سهت عن الفصل في بعض الطلبات الموضوعية الصريحة في حكمها، لرفع دعوى جديدة بطلب الفصل في هذه الطلبات (دون الدفع). والإغفال المقصود هنا هو أن يكون الطلب قد بقي معلقاً، ولم يُفصل لا صراحةً ولا ضمناً². وأن تكون هذه الطلبات موضوعية حصراً، ويشترط قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016 ألا يكون قد تم الطعن بالحكم، أي أن الحكم أصبح مكتسباً لقوة القضية المقضية، وذلك وفق المادة 220 منه والتي تنص على:

"أ. إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لأصحاب العلاقة رفع دعوى جديدة بها أمام المحكمة ذاتها إذا لم يطعنوا في الحكم.

ب. إذا سهت المحكمة عن ترقين إشارة الدعوى أو الحجز الاحتياطي في حال وجوبه واكتسب الحكم الدرجة القطعية تتولى المحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب صاحب المصلحة في الدعوى ترقينها بقرار يتخذ في غرفة المذاكرة ويقبل التنفيذ مع الحكم الأصلي أو بعد تنفيذه."

بينما لم يشترط المشرع المصري مثل ذلك في المادة 193 من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

3- الطعن بإعادة المحاكمة واعتراض الغير: أباح المشرع في بعض الحالات المحددة بنص القانون الرجوع لذات المحكمة لتقديم طعن في قرارها، وعلة ذلك أن المحكمة وإن كانت استنفدت ولايتها في القرار إلا أن ظروفًا جديدة قد ظهرت، ولا أحد أقدر على التصدي لها من ذات المحكمة مصدرة الحكم، فيجوز لمن مس حكم قضائي بحقوقه، ولم يكن مختصماً في الدعوى أن يرجع لذات المحكمة للمطالبة بتعديل القرار لتجنب الإضرار بحقوقه.

¹ عيد، ادوار، موسوعة أصول المحاكمات والاثبات والتنفيذ، الجزء الخامس (طرق الطعن)، 1986، ص 270.
² نقض تجاري مصري، طعن رقم/8202، تاريخ 2013/11/20، سنة قضائية/77، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/7/10، (<http://www.cc.gov.eg>). والذي نص على: "أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهواً أو غلطاً ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في بعض الطلبات"

ومن الآراء المطروحة أنّ الطعن بإعادة المحاكمة واعتراض الغير لا يعدّ استثناءً من مبدأ استنفاد الولاية، إذ إنها طرق طعن منصوص عليها في القانون، وليست استثناءً لقاعدة رفع يد المحكمة عن الدعوى، كحالتَي التصحيح والتفسير¹.

4- ترقين الإشارة في التشريع السوري: أجاز المشرع السوري للمحكمة (في المادة 220 من قانون أصول المحاكمات الجديد) التي تسهى عن ترقين إشارتي الدعوى أو الحجز الاحتياطي بعد فصل الموضوع أن تقوم باتخاذ قرار برفع هذه الإشارات في غرفة المذاكرة، إما من تلقاء ذاتها أو بناءً على طلب صاحب المصلحة، وسواءً تم تنفيذ الحكم الأصلي أم لم يتم، والهدف من هذا النص هو استدراك النقص واللغظ الذي كان يقع في الأحكام سابقاً، فقد كان الاجتهاد القضائي يعالج هذه الحالة سابقاً بتقديم طلب تصحيح خطأ مادي من قبل الخصم لتتظر فيه المحكمة في غرفة المذاكرة، أو باللجوء إلى رفع دعوى جديدة بطلب ترقين الإشارة عندما تسهى المحكمة عن ذلك، وحكم المادة الجديد فيه استثناءً على مبدأ استنفاد ولاية المحكمة بعد النطق بالحكم.

المطلب الثاني

حالات استنفاد ولاية المحكمة في الدعوى

يخرج النزاع من ولاية المحكمة عند إصدار أحكام قطعية مكتسبة لحجية الشيء المحكوم به، لأنها قد قالت الكلمة الفصل فيه، ومن ثم فلم يعد لها أي حق أو سلطة في مراجعته بأي شكلٍ ما لم ينص القانون على غير ذلك، وفيما يأتي استعراض للأحكام التي ترفع يد المحكمة عن النزاع والتي تتصف بأنها قطعية، سواءً أكانت أصليةً أم فرعية، والأحكام التي لا ترفع يد المحكمة عن النزاع كالأحكام الوقتية.

أولاً: القرارات التي ترفع يد المحكمة عن الدعوى:

تأتي في مقدمتها الأحكام الأصلية الفاصلة في الموضوع، استناداً للطلبات والدفع الموضوعية. ويضاف إليها بعض الأحكام المستندة إلى دفع غير متعلقة بالموضوع، كالحكم بقبول دفع بعدم القبول حين يصدر قبل الفصل في الموضوع.

1- الأحكام الفاصلة في موضوع النزاع: وهي الأحكام التي تفصل في الطلبات أو الدفع الموضوعية جزءاً أو كلاً، وتكون قطعية مكتسبة لحجية الشيء المحكوم به، وترفع يد

¹الجاف، فرات رستم، المرجع السابق، ص 279.

المحكمة عن الدعوى، ولا يجوز للمحكمة بعد النطق بها الرجوع عنها أو تغييرها أو الإضافة عليها¹.

وتستند الدفوع الموضوعية سلطة المحكمة عند قبولها أو ردها، ويذهب الفقه والاجتهاد القضائي إلى أن الدفع بالتقادم دفع موضوعي²، فردّ الدعوى لشمولها بالتقادم يُخرج النزاع من ولاية المحكمة، وبذلك أخذ الفقه والاجتهاد القضائيان السوري والمصري³، ففي حال فصلت المحكمة الدعوى استناداً لهذا النوع من الدفوع تكون قد استنفدت ولايتها فيها، لأنها قد فصلت في الشق الموضوعي⁴، أما إذا ردت المحكمة الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وقبل فصلها فلا يطعن به بشكل مباشر⁵.

2- الحكم بعدم قبول الدعوى: وهو الحكم المستند إلى إحدى حالات عدم قبول الدعوى، والتي تُنكر على الخصم حقه في اللجوء إلى القضاء لانقضاء حقه بسماع دعواه، وقد نص قانون الإجراءات المدنية الفرنسية في المادة 122 عليها فجاء فيه: "تشكل حالة عدم قبول كل وسيلة من شأنها إعلان أن الخصم غير مقبولة دعواه، بدون نظر الموضوع، لعيب في حقه في رفع الدعوى، كحالة خلل في الصفة، خلل في المصلحة، التقادم، مهلة السقوط، وجود حكم سابق⁶".

وذهب الاجتهاد القضائي إلى أن الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى يرفع يد المحكمة عن الدعوى، وينبغي على محكمة الاستئناف عند فسخ هذا النوع من الأحكام الفصل في موضوع الدعوى، وعدم إعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى، وكمثال على ذلك عدم قبول

¹ عيد، ادوار، الجزء الرابع (نظرية الأحكام)، المرجع السابق، ص 234.
² واصل، محمد، شرح قانون أصول المحاكمات، الكتاب الأول، الجزء الأول، برنامج الحقوق في الجامعة الافتراضية، 2011، ص 182، ولدى: أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 90 و183.

³ نقض مدني مصري، طعن رقم/7753/، تاريخ 2007/5/27، سنة قضائية /65/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/7/1، (<http://www.cc.gov.eg>)، وقد جاء فيه: "إن المقرر في قضاء محكمة النقض - أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى ينقض به الالتزام فإن لازم ذلك القضاء برفض الدعوى تستند به المحكمة ولايتها في النزاع".

⁴ فهمي، محمد حامد، المرجع السابق، ص 749، ويذكر فيه أن: "الدفع بعدم قبول الدعوى أو بالتقادم هو دفع موضوعي يكون الحكم فيه قضاء في أصل الدعوى، تستوفي به محكمة الدرجة الأولى كل ولايتها".

⁵ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 413.

⁶ L'article 122 dispose que : « Constitue une fin de non-recevoir tout moyen qui tend à faire déclarer l'adversaire irrecevable en sa demande, sans examen au fond, pour défaut de droit d'agir, tel le défaut de qualité, le défaut d'intérêt, la prescription, le délai préfix, la chose jugée ».

الدعوى لقيدها قبل الأولان¹، أو لانتفاء الصفة أو المصلحة أو الحق في رفع الدعوى كوجود صلح سابق لها².

وينطبق أيضاً حكم القاعدة بإعادة الدعوى للدرجة الأولى فيما يتعلق ببطلان إجراءات رفع الدعوى، فالمشرع المصري قد جعل المجال كبيراً لإعادة الدعاوى إلى محكمة الدرجة الأولى بعد فسخ الحكم غير الفاصل في الموضوع أمام محكمة الاستئناف، وهو بذلك قد ذهب إلى مدى أكبر مما ذهب إليه القانونان اللبناني والسوري والاجتهاد القضائي السوري.

3- عدم الاختصاص: يُثير استئناف الأحكام القضائية الصادرة بعدم الاختصاص عدداً من الإشكاليات فيما يخص سلطة محكمة الاستئناف في نظر الموضوع، إذا ما قضت بفسخ القرار الصادر بعدم الاختصاص، إذ يتعلق ذلك بضرورة التوفيق بين أمرين مهمين؛ الأول مبدأ التقاضي على درجتين والثاني ضرورة الاقتصاد في الخصومة وتقصير أمد التقاضي³. ويذهب الاجتهاد القضائي المصري إلى أنه عندما يتقدم الخصم بدفع شكلي وتقوم محكمة الدرجة الأولى بفصل الدعوى استناداً لهذا الدفع الشكلي ودون التطرق للموضوع، فإن المحكمة لا تستنفذ ولايتها⁴، ويجب على محكمة الاستئناف إذا فسخت هذا الحكم أن تعيد الدعوى إلى

¹ نقض مدني مصري، طعن رقم/2545/، تاريخ 1989/4/27، سنة قضائية /56/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/9، (<http://www.cc.gov.eg>).

² نقض مدني مصري، طعن رقم/3457/، تاريخ 2011/3/16، سنة قضائية /68/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/9، (<http://www.cc.gov.eg>)، وهذا القرار فيه تمييز لحالات عدم قبول الدعوى عن الأحكام المتعلقة بشكل الإجراءات والتي لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى وقد جاء فيه: " المقرر في قضاء محكمة النقض أن مؤدى نص المادة 115 من قانون المرافعات أن الدفع بعدم قبول الدعوى الذي تستند به المحكمة ولايتها في نظر الدعوى والذي يجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى هو الدفع الذي يرمي إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيه ولانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتصل بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فإنه حيث يتعلق الأمر بإجراء أوجب القانون اتخاذه حتى تستقيم الدعوى فإن الدفع المبني على تخلف هذا الإجراء يعد دفعاً شكلياً ويخرج عن نطاق الدفع بعدم القبول الوارد في المادة 115 سالفة الذكر متى انتفت صلتها بالصفة أو المصلحة في الدعوى أو الحق في رفعها دون اعتداد بالتسمية التي تطلق عليه لأن العبرة في تكييف الدفع بحقيقة جوهره ومرماه ، وهو بهذه المثابة لا تستند به محكمة أول درجة ولايتها في نظر الدعوى بالحكم بقبوله مما يتعين معه على المحكمة الاستئنافية إذ ألغت هذا الحكم أن تعيد الدعوى إليها لنظر موضوعها لأنها لم تقل كلمتها فيه بعد ولا تملك المحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجتي التقاضي على الخصوم "

³ ويجب الأخذ بالحسبان أن مبدأ التقاضي على درجتين أكثر أهمية لتعلقه بالنظام العام، وإن كان مؤداه إطالة المدة الزمنية لحسم النزاع، إلا أنه يعطي ضماناً أكبر للمتقاضين في الحصول على أحكام عادلة في معرض نظر نزاعاتهم.

⁴ يؤكد الاجتهاد القضائي المصري أنه لا يجب إعادة القرارات غير الفاصلة في الموضوع إلى محكمة الدرجة الأولى إذا ما استنفدت الأخيرة ولايتها فيها، وفي ذات الوقت يؤكد أنه عند فسخ الأحكام بعدم الاختصاص أمام محكمة الاستئناف يجب وفق الاجتهاد المستقر إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة، كون الحكم يتعلق بمسألة إجرائية ألا وهي الاختصاص والتي لا تستند المحكمة ولايتها فيها، (كما سيرد آنياً في اجتهادات محكمة النقض المصرية).

محكمة الدرجة الأولى، كي لا تضيّع درجة من درجات المحاكمة على المتقاضين¹، وأحد أبرز هذه الدفوع هو الدفع بعدم الاختصاص المحلي فتعيد محكمة الاستئناف الدعوى بعد فسخ قرارها بعدم الاختصاص إلى محكمة الدرجة الأولى²، كذلك الأمر بالنسبة لعدم الاختصاص النوعي والولائي³، ويبدو أن هناك تبايناً في مواقف التشريعات إزاء هذه الحالة من حيث إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى أو الإبقاء عليها للفصل في موضوع النزاع، وسبب ذلك وجود خلاف حول تصنيف القرار القاضي بعدم الاختصاص في خانة الأحكام التي ترفع يد المحكمة عن النزاع أو لا ترفعه؛ فالفقه والاجتهاد القضائي المصري عدّ أن القرار الصادر بعدم الاختصاص لا يخرج النزاع من ولاية المحكمة المصدرة له⁴، وبذات الاتجاه ذهب المشرع الأردني⁵، بينما ذهب الاجتهاد القضائي السوري إلى أن هذا النوع من القرارات يرفع يد المحكمة عن الدعوى⁶، وعلى محكمة الاستئناف إذا فسخته أن تستبقي الدعوى للفصل في موضوعها، وعلى ذلك سار القضاء في لبنان وفرنسا⁷. ومؤيد الرأي المصري أن

¹ نقض مدني مصري، طعن رقم/12164، تاريخ 2017/3/23، سنة قضائية /78، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/5، (<http://www.cc.gov.eg>).

² نقض مدني مصري، طعن رقم/4169، تاريخ 2013/6/19، سنة قضائية /73، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/5، (<http://www.cc.gov.eg>).

³ نقض مدني مصري، طعن رقم/3042، تاريخ 1990/7/17، سنة قضائية /57، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/1/5، (<http://www.cc.gov.eg>).

⁴ نقض مدني مصري، طعن رقم/673، تاريخ 1980/12/16، سنة قضائية /40، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/7/2، (<http://www.cc.gov.eg>)، وقد جاء فيه: "من المقرر أن قبول محكمة أول درجة للدفع بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى والقضاء به، هو دفع شكلي، لا تستند به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولايتها بنظر الموضوع. فإذا استؤنف حكمها قضت محكمة الاستئناف بإلغائه ويرفض الدفع، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لما تقل كلمتها فيه، فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه، ومن ثم لم تستند ولايتها للفصل فيه. وإذ تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وقضت في الدفع بعدم القبول، فإنها تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على الخصوم، ومع أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا تجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها."

⁵ تنص الفقرة 5 من المادة 188 من قانون أصول المحاكمات الأردني على أن: "فسخ الحكم المستأنف القاضي ببرد الدعوى لعدم الاختصاص، أو لكون القضية مقضية، أو لمرور الزمن، أو لعدم الخصومة، أو لأي سبب شكلي يوجب على محكمة الاستئناف أن تقرر إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في الموضوع."

⁶ نقض سوري أساس 47، قرار 27، تاريخ 2010/2/1، مجلة المحامون، العددان 11 و12 لعام 2011، ص 1649، فقرة 673، منشور لدى: فينو، محمد علي، شرح أحكام الاختصاص القانوني لمحاكم الموضوع ومحكمة النقض، الجزء الأول، الطبعة الأولى، طباعة المطبعة التعاونية بدمشق، 2017، ص 85، وقد جاء فيه: "إذا استؤنف حكم لا يتضمن الفصل في الدعوى كما لو كان حكماً بعدم الاختصاص وفسخته محكمة الاستئناف وجب عليها الحكم في الموضوع لا أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى"، كما أن المذكرة الإيضاحية لقانون أصول المحاكمات السوري الجديد رقم 1 لعام 2016 أكدت أن القرار بعدم الاختصاص يرفع يد المحكمة عن الدعوى، ويكون ذلك على عكس المصري.

⁷ عيد، ادوار، الجزء الخامس (طرق الطعن)، المرجع السابق، ص 273، ولدى: Crépon T., op. cit., p 419.

فصل مسألة الاختصاص من المسائل الإجرائية الشكلية التي لا تمس الجوهر أو الموضوع وبالتالي لا تُخرج النزاع من ولاية المحكمة¹.

وفي حال حكمت المحكمة باختصاصها، وردّت الدفع بعدم الاختصاص فلا يجوز استئناف الحكم مستقلاً بشكل مباشر، وإنما يكون الطعن فيه مع الحكم النهائي في موضوع النزاع، وعلى ذلك نصت المادة 78 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي قبل صدور المرسوم رقم 891 لعام 2017 والذي قام بتعديلها كلياً، وأصبحت تنص على أنه: "يجوز للقاضي في ذات الحكم ولكن ببنود منفصلة أن يعلن اختصاصه ويبت في موضوع النزاع، بعد أن -إذا لزم الأمر- يضع الخصوم مسبقاً، أقوالهم الختامية بشأن الموضوع"².

4- إحالة الدعوى للارتباط: قد يحدث أن تُرفع الدعوى ذاتها أمام محكمتين مختلفتين، أو أن ترفع دعويان بينهما ارتباط وثيق من حيث سبب أو موضوع الدعوى، فيلجأ الخصم إلى الدفع بإحالة الدعوى إلى المحكمة الأسبق بالنظر فيها، كي لا تصدر أحكام متعارضة في المسألة ذاتها، وهذا النوع من الدفوع الشكلية غير متعلق بالنظام العام، ولا يحق للمحكمة إثارة المسألة تلقائياً³، وتستنفد المحكمة ولايتها عند إصدار مثل هذا الحكم⁴.

ثانياً: القرارات التي لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى:

وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع، والتي لا تكون قطعية، لأنها لا تثبت في الخصومة بشكل نهائي، كالقرارات التمهيدية والتحضيرية، أو القرار باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات⁵، إذ يجوز للمحكمة تعديلها أو الرجوع عنها في أي وقت⁶.

¹ طلبه، أنور، المطول، المرجع السابق، ص 647.

² L'article 78 du code de procédure civile français dispose que : « Le juge peut, dans un même jugement, mais par des dispositions distinctes, se déclarer compétent et statuer sur le fond du litige, après avoir, le cas échéant, mis préalablement les parties en demeure de conclure sur le fond. »

³ وأصل، محمد، المرجع السابق، ص 179 و180، وقد ورد فيه أن الفقه والاجتهاد القضائي يخطان بين عدة مصطلحات فيما يتعلق بالإحالة والتوحيد والضم، والأدق أن الإحالة تكون لقيام ذات النزاع أمام محكمتين مختلفتين، أما التوحيد فيكون لقيام ذات النزاع أمام محكمة واحدة بدعويين قائمتين، بينما الضم يكون بإضافة دعوى مفصلة لدعوى قائمة للاستفادة من مستنداتها.

⁴ قرار محكمة النقض السورية رقم 918/، أساس 965/، تاريخ 1971/10/28، مجلة المحامون، ص 345 لعام 1971، منشور لدى: شمس، محمود زكي، شرح قانون أصول المحاكمات المعدل بالقانون رقم 1 لعام 2010، الجزء الخامس، طرق الطعن في الأحكام، الطبعة الأولى، مطبعة الداودي بدمشق، 2010، ص 3384.

⁵ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 507.

⁶ وكمثال عن هذه القرارات ما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون أصول المحاكمات السوري الجديد، وهي وقف السير في الدعوى، أو بطلان التبليغات أو بطلان قرار صادر أثناء السير في الدعوى.

1- الأحكام الوقتية: تقوم الأحكام الوقتية (Les jugements provisoires) على ظروفٍ ووقائع متغيرةٍ أثناء النزاع، ويقوم القاضي بإصدار قراره الوقتي تأسيساً عليها، ومؤدى ذلك ألا تكتسب حجيةً دائمةً عند إصدارها، فقد تتبدل الظروف أو الوقائع فتكون حجيتها ذات طابعٍ مؤقتٍ. ومن الأحكام الوقتية ما يرمي إلى اتخاذ إجراءاتٍ عاجلةٍ أو احتياطيةٍ، أثناء سير الدعوى، كتعيين حارس قضائي¹، استناداً لظروف الدعوى. وقد عرّف الدكتور أحمد الهندي الحكم الوقتي بأنه: " الحكم الصادر في دعوى وقتية يقصد منه الحصول على حماية مؤقتة دون المساس بأصل الحق. ويحوز حجية مؤقتة "².

والأصل في قواعد المرافعات عدم استئناف الأحكام غير القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا مع الحكم النهائي في الخصومة، إلا أنه تم استثناء الأحكام الوقتية كالحكم باتخاذ تدبيرٍ مستعجلٍ ووقف الدعوى، وبما أن هذه الأحكام لا تحوز حجيةً دائمةً، لذلك يجب على محكمة الاستئناف إذا فسختها إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى، لأنها لا تستنفد الولاية فيها عند إصدار القرار³، وذهب الاجتهاد القضائي السوري إلى أن الأحكام الوقتية لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى، كطلب الحراسة القضائية أو تحديد نفقة مؤقتة، وكذلك في حالة وقف الخصومة. ولم يسمح المشرع السوري بالطعن في الأحكام التي تسبق الفصل في الموضوع مادامت لا ترفع يد المحكمة عنها، أي لا يجوز الطعن بالأحكام الفرعية التي لا تستنفد ولاية المحكمة فيها، واستثنى من ذلك الأحكام الوقتية والحكم بوقف الدعوى في المادة رقم 222 من قانون أصول المحاكمات⁴.

فقد جاء النص الجديد ترسيخاً وتوضيحاً لما كان عليه اجتهاد محكمة النقض السورية الذي كان مستقراً على إعادة الأحكام الفرعية غير القطعية المتضمنة وقف الدعوى أو القرارات المؤقتة إلى محكمة الدرجة الأولى، عند فسحها أمام محكمة الاستئناف، من خلال السماح

¹ عبيد، ادوار، الجزء الخامس (طرق الطعن)، المرجع السابق، ص 63.

² الهندي، أحمد، المرجع السابق، ص 334، ويذهب إلى أن الأحكام الوقتية هي ذاتها المستعجلة وتخضع دائماً للاستئناف في التشريع المصري، وعدم التمييز هنا منتقد كون الأحكام الوقتية قد تكون في دعوى مستعجلة أو في دعوى موضوعية أثناء سيرها، ولا يشترط أن تكون جميع الأحكام الوقتية مستعجلة كالحكم باستئجار الدعوى أو وقفها.

³ شمس، محمود زكي، المرجع السابق، ص 3400، القاعدة رقم 2367، نقض مدني صادر عن الغرفة المدنية الثانية، قرار 807 أساس 1359 تاريخ 2000/5/21.

⁴ عكفت اللجنة التي وضعت قانون أصول المحاكمات رقم 1 لعام 2016 على ترسيخ المبادئ التي أقرها الاجتهاد القضائي السوري عموماً، واجتهاد الهيئة العامة خصوصاً، بحسب ما جاء في المذكرة الإيضاحية لذات القانون، فتعديل نص المادة 237 بهذا الشكل هو ترسيخ للاجتهاد القضائي الذي أجاز إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى في حالتين، هما فسخ القرار بوقف الدعوى وفسخ الأحكام الوقتية.

بإعادة الدعاوى التي صدرت فيها أحكام لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى، فنص المادة الجديد جاء مطلقاً وواضحاً ولا يحتمل أي تأويل أو تفسير (كما كان الوضع مع نص المادة 236 في قانون أصول المحاكمات القديم) من قبل المحاكم.

- الأحكام المستعجلة: تدرج الأحكام والطلبات المستعجلة أمام محكمة الموضوع تحت طائفة الأحكام المؤقتة، إلا أنها تفترق عنها بوجود عنصر العجلة¹، فكل حكم مستعجل هو وقتي، أما العكس فغير صحيح، وبالتالي لا تستنفذ سلطة محكمة الدرجة الأولى إن هي أصدرت حكماً بطلب مستعجل لأنه حكم وقتي، ويجب على محكمة الاستئناف إن فسخته إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى.

- شطب الدعوى: القرار بشطب الدعوى (La radiation du rôle) هو قرار إداري برفع الدعوى من قائمة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة، وقرار الشطب إلغاء لاستدعاء الدعوى ولا يقبل الطعن إلا لخطأ في القانون. وبشطب الدعوى يمكن ترقيتين إشارتي الدعوى والحجز الاحتياطي بحكم القانون، بحسب المادة 120 من قانون أصول المحاكمات السوري الجديد، وإذا استؤنف القرار بشطب الدعوى لخطأ في القانون وفسخته توجب عليها إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى لأن القرار بالشطب لا يستنفذ سلطة المحكمة ولا يرفع يدها عنها².

2- وقف الخصومة: قرار وقف الخصومة (La suspension de l'instance) من القرارات القطعية الفرعية التي يجوز الطعن فيها بصوره مستقلة، ويجب على محكمة الاستئناف إذا فسخت قرار الوقف إعادة النزاع إلى محكمة أول درجة، فقرار وقف الدعوى واستئجارها لا يرفع يد المحكمة عنها، أما القرار بتأجيل الدعوى فهو قرار ليس له حجية ولا يقبل الطعن، وإنما هو من أعمال الإدارة القضائية، والاجتهاد القضائي السوري مستقر على أن: "قرار القاضي باعتبار الدعوى مستأخرة، ووقف الخصومة فيها، ليس قراراً نهائياً يوجب رفع يد المحكمة عن الدعوى"³، بينما وقف الدعوى بناء على طلب الخصوم يعدّ من أعمال الإدارة القضائية ولا يجوز الطعن فيه¹.

¹ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 492.

² جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016: "عدل القانون بموجب المادة 120 عن تعريف شطب الدعوى بإبطال استدعائها إلى تعريف الشطب بإلغاء استدعائها لأن الإبطال لا يكون إلا بحكم، أما الإلغاء فإنه يعني ترقيتين الدعوى من قائمة الدعاوى المحدد يوم معين للنظر فيها"، ص 6.

³ الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية، مخصصة، قرار 721، أساس 332، تاريخ 2004/12/19، منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي "الصحيفة القانونية الإلكترونية"، تاريخ الزيارة 2018/2/8. وقرار النقض المدني رقم 1974، تاريخ 1955/6/20، وقد جاء فيه: "إن قرار وقف السير في الدعوى واعتبارها مستأخرة قابل للاستئناف (مادة 219

3- توحيد الدعاوى: يعدّ توحيد الدعاوى أمام ذات المحكمة من أعمال الإدارة القضائية المتعلقة بسير الخصومة، وهو ليس من القرارات القطعية التي تنهي الخصومة، فلا يرفع يد المحكمة عن الدعوى، وإذا ما تم استئنافه توجب على محكمة الاستئناف إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى إذا ما قررت فسخه أو تصديقه، كي لا تضيع درجة من درجات التقاضي على الخصوم²، ويتجه المشرع الفرنسي في المادة 537 من قانون الإجراءات المدنية إلى أن أعمال الإدارة القضائية لا تقبل الطعن، وبذلك يكون قرار توحيد دعويين أمام ذات المحكمة غير قابل للاستئناف في التشريع الفرنسي³.

4- الحكم بطلب احتياطي: عندما يتقدم المدعي بطلب احتياطي، كبديل عند رفض الطلب الأصلي ولو بشكل طلب عارض، تقوم محكمة الدرجة الأولى بفصل الدعوى، إما برفض الطلبين، أو رفض الطلب الأصلي وإجابة الطلب الاحتياطي، أو بقبول الطلب الأصلي، وعندها لا يمكن لها أن تحكم بالطلب الاحتياطي كونه قد حُجِبَ بالأصلي⁴، وإذا ما تم استئناف الحكم وتم فسخه، توجب إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في الطلب الاحتياطي، لأن الأخيرة لم تستنفد ولايتها فيه، كي لا تضيع درجة من درجات التقاضي على الخصوم⁵، وبشرط ألا تكون محكمة الدرجة الأولى قد تعرضت في قضائها للطلب الاحتياطي بالرفض، فتكون عندئذ قد استنفدت ولايتها في الطلبين سويًا⁶.

الخاتمة

يذهب منتقدو حق أو سلطة التصدي إلى أنه يخالف الأثر الناقل ومبدأ التقاضي على درجتين المتعلق بالنظام العام والمستمد من حق الأفراد بالحماية القضائية بمقتضى القواعد

اصول محاكمات) فإذا فسخ، وجب على القاضي مصدره متابعة السير فيها لا أن يقرر عدم اختصاصه بحجة أنه كان على محكمة الاستئناف أن تفصل في الموضوع بعد أن فسخت قراره، ذلك لأن وقف السير في الدعوى لا ينهي الخصومة كلاً أو بعضاً بل تظل الدعوى قائمة إلى أن تستأنف سيرها بمجرد زوال الوقف."

¹ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 501 و 503.

² أبو العيال، أيمن، المرجع السابق، ص 94.

³ L'article 537 dispose que : « Les mesures d'administration judiciaire ne sont sujettes à aucun recours. »

⁴ نقض مدني مصري، طعن رقم/5870، تاريخ 12/6/1997، سنة قضائية /66/، الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية، تاريخ الزيارة 2018/7/9، (<http://www.cc.gov.eg>).

⁵ صقر، نبيل، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الخصومة - التنفيذ - التحكيم، دار الهدى للنشر، وهران، 2008، ص 344، ولدى: سلامة، إسكندر، المرجع السابق، ص 168 و 169، ولدى: السيد صاوي، أحمد، المرجع السابق، ص 1017، والمادة 234 من قانون المرافعات المصري.

⁶ أبو الوفا، أحمد، المرجع السابق، ص 799.

الدستورية، بينما يحتج مؤيدوه بأن سلطة التصدي لا تعد خروجاً على القواعد الأساسية في عملية التقاضي بكل ما تعنيه الكلمة، إذ إنه لدينا نصّ قانوني صريح يميزها لضرورات واقعية كالاقتصاد في الخصومة وتوفير الوقت والجهد على الخصوم والمحاكم.

وتنصب عملية التصدي على الأحكام الفرعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع، فالأحكام الفرعية القطعية قابلة للاستئناف، وعلى محكمة الاستئناف إذا فسختها أن تحكم في الموضوع، لأنها ترفع يد المحكمة عن الدعوى، كالدفع بعدم القبول، والدفع بعدم الاختصاص، أما الأحكام الفرعية غير القطعية فلا يجوز استئنافها إلا مع الحكم المنهي للخصومة، باستثناء الأحكام الوقتية ووقف الدعوى لوجود نص خاص بذلك، وهذه الأحكام لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى، كتحيين حارس قضائي أو الحكم في مسائل تتعلق بتنظيم سير الخصومة.

وفي غياب نص قانوني صريح يفرّق بين ما يرفع يد المحكمة، وما لا يرفعها، يجب الرجوع للفقه لتحديد أثر استفاد الأحكام لولاية المحاكم، فالحكم بعدم الاختصاص في التشريعين السوري واللبناني يلزمان محكمة الاستئناف عند فسحه بنظر الموضوع، بما يخالف التوجه المصري في ذلك، ويرجع سبب الاختلاف إلى طريقة تصنيف الفقه القانوني للأحكام، إذ لا وجود لمعيار واضح يميّز بين الأحكام التي تستنفذ ولاية المحكمة والتي لا تستنفدها، فأحياناً يكون تبرير عدم استفاد ولاية المحكمة بأن الحكم الصادر شكلي متعلق بالإجراءات، ومع ذلك فبعض الأحكام المتعلقة بالإجراءات تستنفذ ولاية المحكمة، كالحكم بعدم الاختصاص والإحالة للارتباط، بيد أنه لا خلاف فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بتنظيم سير الخصومة تمهيدية أم تحضيرية (إعدادية) أو ما تعرف بالقرارات الإدارية القضائية، إذ إنها لا ترفع يد المحكمة عن الدعوى باتفاق الجميع.

النتائج

1- تقوم محكمة الاستئناف بالتصدي لموضوع الدعوى إذا فسخت القرار الصادر بعدم الاختصاص عن محكمة الدرجة الأولى، بحسبان أن هذا القرار يرفع يد المحكمة المصدرة له عن الدعوى، ويخالف الفقه والاجتهاد القضائي المصري ذلك، ويتجه إلى أنه يجب إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى عند فسخ قرار عدم الاختصاص، استناداً إلى أنه دفع شكلي ولعدم فصل المحكمة في الموضوع.

2- جاءت تعديلات قانون أصول المحاكمات السوري رقم 1 لعام 2016 ترسيخاً لما تنبّاه الاجتهاد المستقر لمحكمة النقض السورية، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون ذاته، واستناداً لذلك فلا يمكننا القول: بأن التعديل الجديد يغيّر نطاق الحالات المشمولة بصلاحيّة التصدي الممنوحة لمحكمة الاستئناف زيادةً أو نقصاناً، فالشرط الجديد لمنح حق التصدي لمحكمة الاستئناف هو رفع أو عدم رفع يد محكمة الدرجة الأولى عن الدعوى، كي تكون الأمور واضحةً وضوحاً كاملاً، ولا تحتاج لأي تأويل أو تفسير من قبل المحاكم.

3- إنّ تصدي محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى فيه مخالفة صريحة لمبدأ التقاضي على درجتين، وهو عرضةً للانتقاد بشكل كبير، فمبدأ التقاضي على درجتين مرتبط بالنظام العام، بينما يرى مؤيدو التصدي أن مبرر الخروج عن قاعدة التقاضي على درجتين هو ضرورة الاقتصاد في الخصومة، وتوفير الوقت والجهد والمصاريف على المتقاضين، وإنهاء النزاعات عند محكمة الاستئناف، كما تتعارض عملية تصدي محكمة الاستئناف لحكم غير فاصل في الموضوع مع الأثر الناقل للطعن بالاستئناف، والذي يحصر النزاع بما أثاره الخصوم في طعونهم فتعدّ عملية التصدي تجاوزاً لما طالب به أطراف الدعوى في صانفهم.

4- ألزم المشرعان السوري واللبناني محاكم الاستئناف بفصل الدعاوى موضوعاً عند فسخ قرار فرعي لا يستنفد ولاية المحكمة، بينما ذهب المشرع الفرنسي إلى منح محكمة الاستئناف سلطة تقديرية في ذلك استناداً إلى ما تراه من حسن سير العدالة، أي إن الأمر جوازي بالنسبة لها، إذا ما ألغت قرار محكمة الدرجة الأولى.

التوصيات

يُشير اقتصار سلطة التصدي الممنوحة لمحكمة الاستئناف على الأحكام المفسوخة التي ترفع يد محكمة الدرجة الأولى عن الدعوى عدة إشكاليات، قد كان من الممكن تلافيها، عن طريق تحديد الأحكام غير الفاصلة في الموضوع بدقة أكثر، إذ إن صيغة المادة 237 من قانون أصول المحاكمات السوري الجديد قد تركت فرز الأحكام للفقه والاجتهاد، والذين يتضمنان اختلافات في تصنيف الأحكام كحالة الحكم بعدم الاختصاص، بينما كان من اليسير تحديد الأحكام التي ترفع يد المحكمة أو لا ترفعها على سبيل الحصر، لتكون المحاكم والخصوم على بينة من أمرهم، كما فعل المشرع الأردني في قانون أصول المحاكمات، حيث ذكر الأحكام التي يجب عند فسخها إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى، إذ تنص الفقرة 5

من المادة 188 منه على أن: "فسخ الحكم المستأنف القاضي برد الدعوى لعدم الاختصاص، أو لكون القضية مقضية، أو لمرور الزمن، أو لعدم الخصومة، أو لأي سبب شكلي يوجب على محكمة الاستئناف أن تقرر إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للنظر في الموضوع".

المراجع

المراجع العربية:

- 1- أبو العيال، أيمن، شرح قانون أصول المحاكمات. الجزء الثاني، جامعة دمشق، 2014.
- 2- أبو الوفا، أحمد، نظرية الأحكام في قانون المرافعات. الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
- 3- خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- 4- السيد صاوي، أحمد، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية. معدلاً بالقانون رقم 76 لسنة 2007 والقانون رقم 120 لسنة 2008، 2010.
- 5- شمس، محمود زكي، شرح قانون أصول المحاكمات المعدل بالقانون رقم 1 لعام 2010. الجزء الخامس، طرق الطعن في الأحكام، الطبعة الأولى، مطبعة الداودي بدمشق، 2010.
- 6- صقر، نبيل، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية. الخصومة - التنفيذ - التحكيم، دار الهدى للنشر، وهران، 2008.
- 7- طالب، عبد الكريم، الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية. مطبوعات المعرفة، مراكش، طبعة أبريل، 2013.
- 8- طعمة، شفيق - استانبولي، أديب، تقنين أصول المحاكمات السوري. الجزء الثالث، الطبعة الأولى، 1992.
- 9- طلبه، أنور - الطعن بالاستئناف والتماس إعادة النظر. الإسكندرية، 1995.
- المطول في شرح قانون المرافعات. الجزء السادس، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 10- عيد، ادوار، موسوعة أصول المحاكمات والاثبات والتنفيذ. الجزء الرابع (نظرية الأحكام) والجزء الخامس (طرق الطعن)، 1986.

- 11- فهمي، محمد حامد، المرافعات المدنية والتجارية. بدون رقم طبعة أو ناشر، 1938.
- 12- فينو، محمد علي، شرح أحكام الاختصاص القانوني لمحاكم الموضوع ومحكمة النقض. الجزء الأول، الطبعة الأولى، طباعة المطبعة التعاونية بدمشق، 2017.
- 13- الهندي، أحمد، أصول المحاكمات المدنية والتجارية. الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989.
- 14- واصل، محمد، شرح قانون أصول المحاكمات. الكتاب الأول، الجزء الأول، برنامج الحقوق في الجامعة الافتراضية، 2011.

مجلات وأبحاث محكمة:

- 1- الجاف، فزات رستم، استنفاد ولاية القاضي المدني في الدعوى المدنية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة 7، العدد 27، 2015، ص 264.
- 2- كحيل، عمران، الطبيعة القانونية الخاصة لعمل رئيس التنفيذ السوري، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد 38، العدد 44، حمص، 2016، ص 75.
- 3- محيسن، إبراهيم حرب، مدى تعلق التقاضي على درجتين بالنظام العام "دراسة مقارنة"، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد الأول، الجامعة الأردنية، عام 2012، ص 263.
- 4- المشهداني، عمار - بيرو، بيدا، نطاق استنفاد ولاية القاضي المدني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 15، الجزء الثاني، العراق، 2015، ص 965.
- 5- مجلة المحامون السورية، العددان 5 و 6 لعام 2003، السنة 68.

الرسائل والاطروحات:

- 1- أبو البصل، عبد الناصر، نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون. أطروحة دكتوراه، جامعة الزيتونة، تونس، 1991، الناشر دار النفائس، الأردن.
- 2- سلامة، إسكندر، الأثر الناقل للاستئناف (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2015.
- 3- عنانبة، عبد الحليم، التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الاستئناف. أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، 2016.

القوانين:

- 1- قانون أصول المحاكمات السوري القديم رقم 84 لعام 1953 والقانون رقم 1 لعام 2016.
- 2- قانون المرافعات المدنية المصري رقم 13 لعام 1968 وتعديلاته حتى عام 2007.
- 3- قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم 90 لعام 1983 وتعديلاته حتى عام 2011.
- 4- قانون الإجراءات المدنية الفرنسي وفق التعديل الأخير بموجب المرسوم رقم 891 تاريخ 6 أيار 2017.

المواقع الإلكترونية:

- 1- الموقع الرسمي لمحكمة النقض المصرية (<http://www.cc.gov.eg>).
- 2- الموقع الرسمي للتشريعات الفرنسية (<http://www.legifrance.gouv.fr>).
- 3- الموقع الرسمي للمكتبة الوطنية الفرنسية (<http://www.bnf.fr>).
La Bibliothèque nationale de France, date de la visite 25-6-2018
- 4- موقع المعجم القانوني الفرنسي (<http://www.dictionnaire-juridique.com>).
Date de la visite 10-7-2018
- 5- الموقع الرسمي للصحيفة القانونية الالكترونية السورية (<http://jle.gov.sy>).

المراجع الأجنبية:

- 1- **Crépon T.**, Traité de l'appel en matière civile. Tome second, L.Larose & Forcel, Libraires - Éditeurs, Paris, 1888.
- 2- **Lépinoy L.**, Droit Romain de l'appel en matière civile. Thèse pour le doctorat, l'Université de France, Académie de Douai, Faculté de droit, Soutenue en 1885.

اتجاهات أولياء الأمور والمعلمين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة دير الزور

طالبة الماجستير: ريم الجبين كلية التربية - جامعة البعث

إشراف الدكتور: وليد حماد

المخلص

هدف البحث إلى دراسة اتجاهات أولياء أمور والمعلمين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، ودراسة الفروق بين اتجاهات المعلمين وأولياء أمور الأطفال، وتألفت عينة الدراسة من (60) معلم ومعلمة موزعين على مدارس التعليم الأساسي في محافظة دير الزور، و(30) فرداً من أولياء أمور أطفال عاديين، و(30) فرداً من أولياء المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وتم بناء استبانة اشتملت على (27) بنداً موزعة على ثلاثة مجالات: أ- المجال النفسي ب- المجال المعرفي ج- مجال العلاقات الاجتماعية. وتم التأكد من صدقها وثباتها وكانت النتائج كالآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاهات المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعاقين نحو عملية دمجهم في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5% لصالح أولياء أمور الأطفال المعاقين بالنسبة للمجال المعرفي وعدم وجود فروق بالنسبة لمجالي النفسي والعلاقات الاجتماعية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5%

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعاقين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5% لصالح أولياء الأطفال المعاقين بالنسبة للمجال المعرفي وعدم وجود فروق بالنسبة للمجال النفسي ومجال العلاقات الاجتماعية. وفي ضوء نتائج البحث تم وضع عدد من المقترحات.

الكلمات المفتاحية: (اتجاهات _ الدمج _ الأطفال المعاقين _ التعليم الأساسي)

The Position of Parents and Teachers Attitudes Towards integrating children with special Needs in the first stage Schools of the Primary Education in the city of Dir Ezzor

Abstract

The research aims to study The attitudes of parents and Teachers towards integrating children with special needs in the first stage schools of the primary education and to reveal the differences between the teachers and parents' opinions.

The sample of the study includes (60) female and male teachers divided over the primary education schools in Dir Ezzor city, (30) special needs parents and (30) normal children parents.

The researcher prepared a questionnaire (27) items divided over three fields: psychology, cognition and the social relationships.

The stability and the validity of the questionnaire has been verified.

The study ended with The following results: There are statistical differences between The average grades of teachers' attitudes of children with special needs toward their integration into the primary schools at a significance level of 5% in favour of the parents of the children with special needs in the cognitive field and that there is no difference in the psychological and the social relationships fields.

There are no statistical differences between the average of the teachers' attitudes and that of the parents of normal children towards the integration of children with special needs in the primary schools at a significance level of 5%.

There are statistical differences between the average grades of the normal children s parents' attitudes and that of the parents of children with special needs toward their integration into the primary schools at a significance level of 5% in favour of the parents of the children with special needs in the cognitive field and that there is no difference in the psychological and the social relationships fields.

Key Word: Position – Intergration _ Disabled children _ basic education.

1- المقدمة:

تزايد اهتمام المجتمعات في الآونة الأخيرة بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتأهيلية للمعوقين، وبتعزيز الإجراءات الكفيلة بدمجهم ومشاركتهم وتفاعلهم في ظروف وبيئات اجتماعية وتعليمية أقل تقييداً لحرياتهم، فأصبح الدمج أمراً تفرضه التشريعات والقوانين التربوية، حيث ظهر مفهوم الدمج أوضح ما يكن من خلال شعار السنة الدولية للمعوقين (1981) حيث خطت كثير من دول العالم خطوات واسعة عن طريق دمج الأطفال المعوقين بغنائهم المختلفة ضمن النظام التربوي العادي، في حين تم تطبيق فكرة الدمج في سورية منذ فترة اثنا عشر سنة، وذلك بتطبيق مشروع تجريبي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي في مطلع العام الدراسي 2002-2003 وبدء مشروع الرياض الدامجة بإشراف وزارة التربية في سورية في العام الدراسي 2010-2011م (أبو غزالة، 2014)، وقد أكدت العديد من الدراسات والمؤتمرات على أهمية تهيئة البيئة الملائمة للدمج، وتدريب المعلم الذي يعد جزءاً أساسياً في الدمج التربوي، ويقع عليه القسم الأكبر من مسؤولية تنفيذ ونجاح عملية الدمج، وهذا ما أكدته دراسات اليونيسف (2003) إلا أن نجاح المعلم مع الأطفال المعوقين المدمجين في المدارس العادية يتوقف بالدرجة الأولى وقبل عملية تأهيله لهذا العمل على اتجاهه نحو الأطفال المعوقين من جهة، واتجاهه نحو دمجهم في المدارس العادية من جهة أخرى. وهذا ما أكدته دراسة كل من (الفايز، 1996) و(الحديدي، 1994) لأن المعلمين يكتسبون أهمية خاصة في حياة الناشئة، فلهم دور كبير في تشكيل مفاهيمهم ومعتقداتهم حول المعاقين، وبالتالي فإن اتجاهات الأطفال العاديين نحو المعوقين قد تكون امتداداً لاتجاهات معلمهم نحوهم، وانطلاقاً من ذلك نجد أن نجاح تطبيق استراتيجية دمج الأطفال المعوقين في المدارس العادية يتوقف بشكل كبير على اتجاهات المعلمين، بالإضافة إلى اتجاهات أولياء الأمور سواء أولياء أمور أطفال المعوقين أو أولياء أمور الأطفال العاديين، ودور اتجاهاتهم إما في نجاح تجربة الدمج أو فشلها، وهذا ما يسعى إليه البحث لمعرفة اتجاهات المعلمين وأولياء الأمور نحو عملية الدمج سواء أكانت إيجابية أم سلبية، نظراً لما تتركه هذه الاتجاهات

من آثار قد تكون سلبية على المعوق، وبالتالي قد تؤثر بدورها في اتجاهه إزاء إعاقته وفي شخصيته ككل وفي نظرته إزاء المجتمع الذي يعيش فيه.

2- مشكلة البحث:

كثيراً ما كان يتم النظر إلى الشخص المعاق في جميع مراحل حياته بنظرة المشكلة التي تحتاج إلى حلّ، وكان يتم التفكير في هذه الحلول من خلال نظرة الشفقة أو أداء الواجب، وكل منها لها جوانب سلبية لا تسهم في الارتقاء بشخصية المعاق، لذا بدأ المهتمون بموضوع الإعاقة بالعمل على تحقيق المساواة والمشاركة الكاملة من خلال مفهوم مجتمع للجميع (الخطيب، 2004، 65)، كما أن سياسة الدمج من السياسات الحديثة في ميدان التربية الخاصة التي تبنتها كثير من الدول المتقدمة، لما لها من أهمية في المساواة في الفرص التعليمية، وزيادة التفاعل الاجتماعي بين الأطفال العاديين وذوي الإعاقة، علماً أن هناك تجارب دولية في مجال الدمج، تم فيها تطبيق فكرة الدمج بأشكالها المختلفة في مجال التربية ورعاية الأطفال المعوقين، ومع مختلف فئات الإعاقة لاقت كثير من هذه التجارب نجاحاً واضحاً وهذا ما أكدته دراسة اليونيسف (2003) لتجربتي بنغلاديش ونيبال، إلا أننا على أرض الواقع وما نلمسه فعلاً في مجتمعنا رغم هذه الخطوات الفعلية لتنفيذ مشروع الدمج وجود معارضين ومؤيدين لهذا المشروع لأسباب منها ما يتعلق بواقع مدارسنا المزدحمة وغير المؤهلة مادياً وفنياً لتنفيذ المشروع وعدم توفير الوسائل والإمكانات والتقنيات المختلفة المساعدة على دمج المعوقين وتعليمهم (أبو غزالة، 2014)، ومن خلال عمل الباحثة في إحدى مدارس مدينة دير الزور لاحظت تباين الاتجاهات نحو عملية الدمج وخصوصاً اتجاهات المعلمين القائمين على الدمج واتجاهات أولياء أمور الأطفال المعاقين والعاديين فأجرت دراسة استطلاعية لعينة مكونة من عشرين معلم، وعشرين من أولياء الأمور الأطفال لمعرفة آراءهم وأظهرت نتائج الدراسة وجود تضارب بين آراء أولياء الأمور والمعلمين، وتذمر بعض المعلمين من وجود أطفال معاقين في شعبهم مما زاد في أعباء مطالبة برعاية الأطفال

الأسوياء إضافة إلى تقديم عناية خاصة للطفل المعاق، ونظراً لأن اتجاه المعلمين الإيجابية نحو عملية الدمج تلعب دوراً في تقبل الطفل المعاق وأوليائهم، وبالتالي نجاح الدمج التربوي في تحقيق أهدافه، واتجاهاتهم السلبية تلعب دوراً في عدم تقبل الطفل المعاق وبالتالي عدم تقبل الأطفال العاديين وأوليائهم له مما يؤدي لفشل الدمج التربوي في تحقيق أهدافه، ومن هنا ظهرت الحاجة لدراسة اتجاهات أولياء أمور ومعلمين الحلقة الأولى في مدارس التعليم الأساسي كونهم أحد الأطراف المهمة التي تساهم إما في نجاح مشروع الدمج أو فشله ومن هنا تبرز مشكلة البحث التي تتحدد بالسؤال الآتي:

- ما اتجاهات أولياء أمور ومعلمين الحلقة الأولى نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي؟

3- أهمية البحث: تتبع أهمية هذا البحث من النقاط الآتية:

- أهمية المرحلة التي يتناولها وهي مرحلة التعليم الأساسي.
- أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو الدمج وما يقدمه من فرصة التعليم للجميع.
- ما يمكن أن يقدمه من نتائج داعمة لتحسين الدمج في سورية، بالنسبة للأطفال والأهل والمجتمع المحلي.
- كون هذا البحث يلبي ما أكدته مؤتمرات تطوير التعليم في سورية من حيث ضرورة توفير التعليم بصورة متكافئة للجميع.

4- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. اتجاهات المعلمين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي.
2. معرفة اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمجهم في مدارس التعليم الأساسي.
3. معرفة اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو دمج الأطفال المعوقين.
4. معرفة الفروق بين اتجاهات المعلمين وأولياء أمور الأطفال العاديين والمعوقين.

5- فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعاقين نحو عملية الدمج في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5%

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية الدمج في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5%

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعاقين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية الدمج في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5%

6- التعريف بالمصطلحات:

الدمج: هو أحد الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة والذي يتضمن وضع الأطفال المعوقين في المدارس العادية، مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن استفادتهم من البرامج التربوية المقدمة في هذه المدارس (مقلد، 2001، 15).

أما التعريف الإجرائي للدمج: هو وضع الأطفال المعوقين من الحلقة الأولى في التعليم الأساسي في المدارس العادية، مع الأطفال العاديين لكل اليوم الدراسي أو لجزء منه.

الاتجاه: هو عبارة عن مجموعة من الأفكار والمشاعر والإدراكات والمعتقدات حول موضوع ما، توجه سلوك الفرد وتحدد موقفه من ذلك الموضوع (أبو جادو، 1998، 215).

التعريف الإجرائي للاتجاه الذي أخذ به البحث فهو: الموقف الذي يبديه المعلمين وأولياء أمور الأطفال من بنود استبانة الاتجاهات الموضوعية من أجل قياس اتجاهاتهم نحو عملية دمج

الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي سواء كانت سلبية أو إيجابية أو محايدة وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على الاستبانة المعدة لهذه الدراسة.

الأطفال المعوقين: هم الأطفال الذين تكون لديهم مشكلة حسية أو حركية أو عقلية تحدّ من قدرتهم على التعلّم في البيئة التربوية العادية، أو تمنعهم من القيام بالوظائف أو الأدوار المتوقعة ممن هم في عمرهم، مما يقتضي تقديم خدمات خاصة تستدعي توفير فرص للنمو والتعلّم واستخدام أدوات وأساليب معدلة تُوظف على مستوى فردي (عميرة، 2009، 21)

والتعريف الإجرائي للمعوقين: إنهم الأطفال من الفئة العمرية (6-11) سنوات، ممن يعانون إعاقات البسيطة (إعاقة حركية أو سمعية أو بصرية أو عقلية) ويحتاجون بموجبها إلى تقديم رعاية خاصة، على أن تكون درجة إعاقتهم تسمح لهم بالاندماج مع الأطفال العاديين في المدارس التعليم الأساسي.

التعليم الأساسي: استناداً إلى تعريف اليونيسكو والمنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة والعلوم التربوية، يعرف التعليم الأساسي على أنه الحد الأدنى من التعليم الذي يكفي لتأهيل الفرد للحياة في المجتمع، ويجعله قادراً على تأمين حاجاته الإنسانية والإسهام في تنمية مجتمعه والتكيف مع ذاته.

تعريف الباحثة إجرائياً: هي مجموعة السنوات الدراسية الأولى في حياة التلميذ في الجمهورية العربية السورية الممتدة من الصف الأول حتى السادس أي الفترة الممتدة من (6-11) سنة.

7- حدود البحث:

أ- الدود الزمانية: جرى البحث الحالي خلال الفصل الأول من العام الدراسي (2018-2019م) من 9/6 ولغاية 11/6.

ب- الحدود البشرية: معلمين مدارس التعليم الأساسي في محافظة دير الزور البالغ عددهم (60) معلم، وأولياء أمور الأطفال العاديين وأولياء أمور الأطفال المعوقين البالغ عددهم (60) ولي أمر.

ت- حدود مكانية: تم تطبيق الاستبانة في مدارس التعليم الاساسي محافظة دير الزور .

8- الدراسات السابقة:

8-1- الدراسات الأجنبية:

دراسة (Unicef)، 2003: التعليم الدمجي في الباكستان: Examples of Inclusive

Education (Pakistan)

هدفت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف مثل: تقييم حالة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الدمجي في الباكستان من حيث السياسة التعليمية والمصادر والإجراءات وتوضيح التطبيقات التي تناولها (رياض الأطفال والتعليم الأساسي) وتحديد نماذج وإجراءات في التعليم الدمجي وإلقاء الضوء على الاستراتيجيات الناجحة والفعالة، شملت الدراسة كل الرياض والمدارس الابتدائية التي طبقت مشروع التعليم الدمجي في الباكستان وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت بطاقات ملاحظة واستبانات كأدوات لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم التنسيق بين الرياض العامة والخاصة التي اتبعت مشروع الدمج، قصور بالمعلومات الحقيقة الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، قصور بالتنسيق والتعاون بين وزارة التربية ووزارة إنعاش المجتمع والتربية الخاصة.

دراسة (Unicef)، 2003: التعليم الدمجي في بنغلاديش: Examples of Inclusive

Education (Bangladesh)

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الدمج في بنغلاديش على مستوى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، إضافة إلى تقديم خبرات ناجحة في الدمج من أجل تعميمها، وتقديم التوصيات بما يساهم في دعم نظام الدمج في بنغلاديش شملت الدراسة الرياض والمدارس الابتدائية التي طبقت مشروع التعليم الدمجي في بنغلاديش وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

واستخدمت بطاقات ملاحظة واستبانات كأدوات لجمع البيانات، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- أن ما يعوق الدمج هو المركزية والقصور في المعلومات المرتبطة بالمعوقين.
- أن الخبرات التي تم تناولها كدراسات حالة كانت ناجحة في تهيئة الظروف المناسبة للدمج من بيئة الروضة وقاعات النشاط والمعلمين وعمليات التعليم والتعلم.

دراسة (Unicef)، 2003: التعليم الدمجي في نيبال: Examples of Inclusive

Education (Nepal)

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الدمج الشامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في نيبال على مستوى رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، من حيث الأهداف والسياسات والاجراءات المتبعة على أرض الواقع، وتقديم خبرات ناجحة للدمج بهدف تعميمها، وقد اعتمدت الدراسة على الزيارات الميدانية والمقابلات والملاحظة المباشرة لكل الرياض والمدارس الابتدائية التي طبقت مشروع التعليم الدمجي في نيبال واعتمدت على تطبيق بطاقات ملاحظة واستبانات كأدوات لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى خبرة الدمج كانت ناجحة في روضة ومدرسة داليكي Dagiky School من حيث تقديم الرعاية الصحية الجيدة، وتأهيل المعلمين، وتهيئة بيئة الروضة، وعمل المعلمين والطلاب والأهل والمتخصصين بشكل متعاون من أجل تقديم الأفضل لجميع الأطفال في الروضة والمدرسة، وأوضحت الدراسة بتعميم هذه الخبرات الناجحة على جميع رياضات ومدارس الدمج في نيبال.

8-2- الدراسات العربية:

دراسة الفايز، (1996): اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو دمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع العاديين في مؤسسات رياض الأطفال وعلاقتها بأدائهن الوظيفي في السعودية، هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع العاديين في مؤسسات رياض الأطفال في السعودية، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع معلمات رياض الأهلية في مدينة الرياض والبالغ عددهم (1433) معلمة، تم اختيار (706) معلمات وتطبيق استبانة لمعرفة اتجاهاتهن نحو عملية الدمج وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو دمج ذوي الحاجات الخاصة مع العاديين في مؤسسات رياض الأطفال اتسمت بالحيادية مع ميل طفيف نحو الإيجابية وأن المعلمات المتخصصات في رياض الأطفال والتربية الخاصة لديهن اتجاهات أكثر إيجابية نحو الدمج من باقي المعلمات .

دراسة العطية، (2002): دور الأسرة في دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مرحلة ما قبل المدرسة في قطر، هدفت الدراسة إلى معرفة دور أسرة المعوق سمعياً في دمجهم بمرحلة ما قبل المدرسة في الأسرة والحياة العامة، وخلصت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لدور الأسرة في مساعدة طفلها الأصم على تنمية مهارات التواصل المناسبة في مرحلة ما قبل المدرسة .

دراسة عبد الرقيب البحيري (2005): نموذج مقترح لدمج الأطفال المتخلفين عقلياً ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية مع العاديين في فلسطين، هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية إلحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالرياض العادية النظامية وتطبيق نظام الدمج الشامل عليهم، وقدم الباحث نموذجاً مقترحاً يتألف من ثلاثة مكونات، المكون الأول: فلسفة الدمج الأمثل الفعال، المكون الثاني: المستويات التعليمية (برنامج الروضة، برنامج الإعداد الأكاديمي، برنامج التأهيل المهني)، المكون الثالث: خريطة العمليات وتشمل : مرحلة الإعداد، مرحلة التنفيذ، مرحلة التقييم.

8-3- موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

تشير نتائج الدراسات إلى جملة من الاستنتاجات، منها ما يتفق مع نتائج البحث الحالي ومنها ما يختلف معه، فبالنسبة لاتجاهات المعلمات نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الرياض والمدارس العادية فقد تباينت نتائج الدراسات، ففي حين بينت بعض الدراسات وجود اتجاهات إيجابية لدى المعلمات ، مثل دراسة الفايز (1996)، إما بالنسبة لاتجاهات أولياء الأمور نحو دمج أطفالهم ،دراسة العطية (2002)، وإن نتائج هذه الدراسات تبرز الحاجة إلى قيام أبحاث ودراسات أخرى للدمج في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية وخصوصاً أننا في مجتمعنا في البيئة السورية نلاحظ قلة هذه الدراسات حول الدمج، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في معرفة اتجاهات المعلمات القائمات على الدمج ومعرفة اتجاهات أولياء أمور الأطفال المعوقين والعاديين.

8-4- ما تمت الاستفادة منه في هذه الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صوغ المشكلة وفرضياتها واختيار مجتمع البحث وعينته ومعالجة النتائج، وبناء أداة البحث والجانب النظري.

9- الإطار النظري:

مفهوم الإعاقة: يشير هذا المصطلح إلى قدرة الفرد على القيام بالعديد من المهام إذا قدمت له الخدمات المناسبة، وهكذا تبرز أهمية التربية الخاصة التي تضطلع بمهمة المعوقين بما يلزمهم من مساعدات خاصة على يد متخصصين معدين إعداداً عالياً يمكنهم من تلبية حاجات (سليمان، 1997، 9).

- **الاتجاهات:** تعد الاتجاهات من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، وهي في الوقت نفسه من أهم دوافع السلوك التي تؤدي دوراً أساسياً في ضبطه وتوجيهه، لذا كانت دراسة الاتجاهات عنصراً أساسياً في تفسير السلوك الحالي والتنبؤ بالسلوك المستقبلي للفرد (كاتبي، 1997، 52).
- **الاتجاهات نحو المعوقين:** تباينت اتجاهات الأفراد والجماعات عبر العصور نحو المعوقين، ففي المجتمعات القديمة ومنذ أيام اليونان والرومان كان الاتجاه السائد هو الاتجاه السلبي نحو

هذه الفئة، إلا أن الأديان السماوية التي نادى بالمساواة والحب والسلام أدت إلى تغيير الاتجاه نحو السلبية إلى الإيجابية (برق، 2001، 65).

ففي العصور الحديثة تمثلت الاتجاهات الايجابية باهتمام المؤسسات العالمية كاليونسكو واليونسيف ومنظمات العمل الدولية والحكومات والقطاع الخاص، وأدى ذلك إلى ظهور البرامج التربوية والتعليمية والصحية والقوانين والتشريعات الخاصة بالمعوقين، سواء أكان ذلك في الدول العربية أو الأوروبية (مقلد، 2001، 96).

مفهوم الدمج: يشير الدمج إلى مجموعة من الإجراءات التي تتخذ وتقدم بموجبها معونات تربوية خاصة، ضمن النظام التربوي العادي للأطفال الذين يحتاجون إليها على أن تراعى في تقديم تلك المعونات الحاجات الخاصة المتميزة لأولئك الأطفال وهي:

- 1- تعلم الطفل المعوق لمحتويات المناهج العادية أو لجزء منها في الصفوف العادية.
- 2- تقبل الأطفال العاديين والمعلمات وأولياء الأمور للطفل المعوق في المدرسة العادية.
- 3- امتلاك معلمي الطفل المعوق في المدرسة العادية للكفايات اللازمة التي تؤهلهم للتعليم في صفوف تحوي هذه الفئة من الأطفال.
- 4- قضاء الطفل المعوق في المدرسة العادية لكل اليوم، دمج كلي أو لجزء منه (مدور وشالاتي، 1996، 14).

أشكال الدمج: للدمج أشكال مختلفة تختلف باختلاف مستوى الإعاقة وطبيعة تكوين الفرد المعوق حيث يمكن تصنيفه وفقاً للأشكال الآتية:

- الدمج المكاني: ويقصد به اشتراك مؤسسة / مدرسة التربية الخاصة مع مدارس ورياض التربية العامة (المدارس العادية) بالبناء المدرسي فقط، بينما تكون لكل مدرسة خططها الدراسية الخاصة، وأساليب تدريب، وهيئة تدريس خاصة بها، ويجوز أن تكون الإدارة لكليهما واحدة (الصمادي، 2007، 6).

- الدمج التربوي: ويقصد به اشتراك الطلبة المعوقين مع الطلبة العاديين في مدرسة واحدة تشرف عليها نفس الهيئة التعليمية وضمن نفس برنامج الدراسة، وقد تقضي الحالة وجود اخلاف في مناهج الدراسة المعتمدة (يحيى، 2005، 20).

الاتجاهات الرئيسية نحو سياسة الدمج:

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية نحو سياسة الدمج يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- الاتجاه الأول: يعارض أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج، ويعتبرون تعليم الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في مدارس خاصة بهم أكثر فاعلية وأمناً وراحة لهم، وهو يحقق أكبر فائدة ممكنة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية.
- الاتجاه الثاني: يؤكد أصحاب هذا الاتجاه فكرة الدمج لما لها من أثر في تعديل اتجاهات المجتمع والتخلص من عزلة الأطفال، والذي يسبب العجز والإعاقة، وغيرها من الصفات السلبية التي قد يكون لها أثر على الطفل ذاته، وطموحه ودافعيته، أو على الأسرة أو المدرسة أو المجتمع المحلي بشكل عام.
- الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من المناسب المحايدة والاعتدال، وبضرورة عدم تفضيل برنامج على آخر بل يرون أن هناك فئات ليس من السهل دمجها بل يفضل تقديم الخدمات الخاصة بهم، من خلال مؤسسات خاصة، وهذا الاتجاه يؤيد دمج الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية، ويعارض فكرة دمج الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة جداً ومتعددي الإعاقات (وزارة التربية والتعليم، 2008، 10).

الجانب العملي

10- منهج البحث ومجتمع البحث وعينته وأدواته:

10-1- منهج البحث : اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي، لأنه المنهج الذي يتيح وصف الواقع كما هو عن طريق جمع بيانات ومعلومات عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره (عدس،،1999، 234).

10-2- مجتمع البحث: يتألف المجتمع من جميع المعلمين والبالغ عددهم (530) معلم الحلقة الأولى في مدارس التعليم الاساسي في محافظة دير الزور بالإضافة إلى أولياء أمور الأطفال المعوقين والعاديين في محافظة دير الزور للعام الدراسي 2018-2019م وهو العام الذي طبقت فيه الدراسة، وقد بلغ عدد المدارس (5) مدارس، وقد اتخذت مديرية تربية بدير الزور قرار الدمج في المدارس.

10-3- عينة البحث: بلغت (120) فرداً موزعين على (5) مدارس واختارت الباحثة المدارس بطريقة مقصودة لأن فيها أطفال معوقين وذلك لأنها مدارس دامجة.

- عينة المعلمين: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، بلغت عينة المعلمين (60) معلم ومعلمة من المدارس المختارة.
- عينة أولياء أمور الأطفال المعوقين (الأم أو الأب): بلغت (30) تم سحبها بطريقة مقصودة من المدارس المختارة (قامت الباحثة بإعطاء الأطفال المعوقين استبانة وطلبت منه كل طفل أن يجابوب عليها أحد الوالدين) .
- عينة أولياء أمور الأطفال العاديين (الأم أو الأب): بلغت (30) تم سحبها بالطريقة العشوائية من المدارس المختارة (قامت الباحثة بإعطاء مجموعة من الأطفال العاديين استبانة وطلبت من كل طفل أن يجابوب عليها أحد الوالدين).

والجدول الآتي يوضح توزيع أفراد عينة البحث من المعلمين وأولياء أمور أطفال المعوقين والعاديين.

جدول (1) توزيع عينة البحث في مدارس محافظة دير الزور

عينة مدارس محافظة	المنطقة	المعلمات	أولياء أمور	أولياء أمور
-------------------	---------	----------	-------------	-------------

العادين	المعوقين			دير الزور
6	7	10	قصور	عادل علوان
7	6	12	الموظفين	سامي الجاسم
4	8	15	قصور	هشام الجاسم
8	4	12	جبيلة	بدر الدين عفان
5	5	11	الجورة	فاطمة الزهراء
30	30	60		المجموع

10-4- أداة البحث: تم استخدام استبانة موجهة لمعرفة اتجاه المعلمين وأولياء الأمور نحو

دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي بحيث وجهت إلى:

1- المعلمين القائمين على عملية الدمج.

2- أهالي الأطفال المعوقين.

3- أهالي الأطفال العاديين.

وقد تم بناء الاستبانة بالخطوات التالية:

- تقديم سؤال مفتوح لثمانية معلمين يعملون في مدارس التعليم الاساسي:
- ما هو رأيكم بعملية الدمج للأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي.
- الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات في التربية الخاصة بشكل عام والدمج.
- ثم تم بناء الاستبانة والتي تضمنت 27 بنداً، وقد اعتمد في الاستبانة مقياس ليكارت في قياس الاتجاهات الخماسي.

أ- صدق أداة البحث: تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين

- 1- صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البعث وعدد من منسقي الدمج التربوي وتم تعديل الاستبانة وفقاً لملاحظاتهم وهذا

يعطي للاستبانة صدق المحتوى بحيث أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي مؤلفة من 27 بند وكانت نسبة الاتفاق (94%)، وتتضمن استبانة ثلاثة مجالات هي: المجال النفسي، المجال المعرفي، المجال العلاقات الاجتماعية.

جدول (2) توزيع بنود الاستبانة على مجالاتها

أبعاد الاستبانة نوع الصياغة	مجال النفسي	المجال المعرفي	مجال العلاقات الاجتماعية
البنود السلبية	24-15-11	25-20-13	27-22-8-3
البنود الايجابية	-10-6-2-1 26-19-14	23-18-9-4	-16-12-7-5 21-17

مفتاح الاستبانة: أثناء التفريغ أخذت البنود الإيجابية والبنود السلبية ضمن الجدول الآتي:

جدول (3) مفتاح الاستبانة

البنود الإيجابية	البنود السلبية
- موافق بشدة : 5	- غير موافق بشدة: 5
- موافق : 4	- غير موافق : 4
- محايد : 3	- محايد : 3
- غير موافق : 2	- موافق : 2
- غير موافق بشدة : 1	- موافق بشدة: 1

2- صدق الاتساق الداخلي:

المجال النفسي:

رقم العبارة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
1	.330*	0.04
2	.361*	0.024
6	.531**	0.001

0.024	.361*	10
0.04	.330*	11
.000	.590**	14
.000	.691**	15
0.002	.476**	19
.000	.648**	24
0.04	.329*	26

المجال المعرفي:

رقم العبارة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
4	.476**	0.002
9	.648**	.000
13	.423**	0.007
18	.476**	0.002
20	.541**	.000
23	.419**	0.008
25	.581**	.000

مجال العلاقات الاجتماعية:

رقم العبارة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
3	.535**	.000
5	.482**	0.002
7	.634**	.000
8	.414**	0.009
12	.734**	.000
16	.655**	.000
17	.423**	0.007
21	.541**	.000
22	.419**	0.008
27	.581**	.000

باستخدام معامل بيرسون لدراسة العلاقة بين عبارات المقياس ودرجة كل بعد من أبعاد المقياس نجد أن جميع قيم الارتباط قد أعطت مستوى دلالة أصغر من 0.05 وهو يؤكد وجود صدق بالاتساق الداخلي.

ب- ثبات أداة البحث: للتأكد من ثبات الاستبانة تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (15) معلمة ومعلم واستخدمت الباحثة طريقة التجزئة النصفية للبند، وحساب معامل الترابط بين الجزئين، بحيث يحمل الجزء الأول الأرقام الفردية، والجزء الثاني يحمل الأرقام الزوجية.

وقد استخدمت الباحثة معادلة سييرمان بروان التالية:

$$r = \frac{6 - 1}{2} \left(\frac{2 - 1}{2} \right) \text{ (عيسوي، 2000، 62).}$$

والجدول الآتي يبين معاملات الثبات للأبعاد الفرعية التي تشمل عليها استبانة اتجاهات المعلمين وأولياء الأمور نحو دمج المعوقين في مدارس التعليم الأساسي.

جدول (4) قيم معاملات ثبات الاستبانة

التسلسل	الأبعاد	قيمة معاملات الثبات
1	المجال النفسي	0.80
2	المجال المعرفي	0.81
3	مجال العلاقات الاجتماعية	0.82

وتشير النتائج أن ثبات الاستبانة مقبول إحصائياً حيث بلغ معامل الثبات الكلي: 0.81 ويمكن اعتماده وسيلة لجمع البيانات في هذا البحث.

11- نتائج البحث وتفسيرها:

سؤال البحث الرئيس: ماهي اتجاهات أولياء أمور والمعلمين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي؟
للإجابة عن هذا السؤال جرى حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لدرجات الآراء في استبانة دمج المعاقين، وتحديد المستويات كما يأتي:

الجدول (5) تقدير آراء عينة البحث

المتوسط الحسابي	التقدير
1 - 2.33	سليبي
2.34 - 3.65	محايد
3.66 - 5	إيجابي

وتمّ ذلك بالاعتماد على استجابات الاستبانة $1.33 = 3 \div (1-5)$ وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (6) متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين والأطفال المعوقين.

العينات المجالات	متوسط آراء المعلمين	متوسط آراء أولياء أمور الأطفال العاديين	متوسط آراء أولياء أمور الأطفال المعوقين
المجال النفسي	3.91	3.88	4.72
المجال المعرفي	1.82	1.36	4.71
مجال العلاقات الاجتماعية	4.31	3.97	4.34
الدرجة الكلية	3.35	3.07	4.59

يبين الجدول رقم (5) ما يأتي:

بالنسبة للمجال النفسي:

- اتجاهات معلمين الحلقة الأولى وأولياء الأمور وأولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي ايجابية

بالنسبة للمجال المعرفي:

- اتجاهات معلمين الحلقة الأولى وأولياء أمور الأطفال العاديين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي سلبية.

- اتجاهات أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي ايجابية.

بالنسبة لمجال العلاقات الاجتماعية:

- اتجاهات معلمين الحلقة الأولى وأولياء أمور الأطفال العاديين وأولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي ايجابية

بالنسبة للمقياس ككل:

- اتجاهات معلمين الحلقة الأولى وأولياء أمور الأطفال العاديين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي محايدة.

- اتجاهات أولياء أمور الأطفال العاديين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي ايجابية.

التفسير:

بالنسبة للمعلمين كانت اتجاهاتهم بشكل عام اتجاه محايد حيث أظهر في مجال من مجالات الاستبيان وهما المجال النفسي والمجال العلاقات الاجتماعية نظرة إيجابية نحو دمج التلاميذ المعاقين أي أن المعلمين لديهم تعاطف مع هؤلاء الأطفال ، بينما كانت النظرة بالنسبة للمجال المعرفي سلبية وهو يعطي مؤشر كون هذا المعلم على احتكاك مباشر مع هذه العملية فالفائدة المتوخاة من هذا الدمج بالنسبة للمجال المعرفي بحسب رأيي ليست بالمستوى المطلوب فالطالب المعاق سيؤثر بالسلب على العملية التعليمية داخل الصف وخاصة إذا كانت نوع الإعاقة إعاقة عقلية وتوحد، وهي إعاقات تؤثر بشكل كبير على الجو داخل الصف وسيؤثر على باقي التلاميذ وكذلك فإن تعليم الطفل المعاق مع الأطفال العاديين يلقي على المعلمين أعباء إضافية خاصة أن الأطفال في هذه المرحلة كثيرو الحركة والتقليد مما يؤثر سلباً على الأطفال العاديين وهو ما تبين لي من خلال الحوار مع معلمي هذه الصفوف وهذه النتيجة تخالف دراسة (الفائز، 1996) التي أظهرت اتجاهات إيجابية من قبل المعلمات نحو دمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة.

أما بالنسبة لآراء أولياء أمور الأطفال العاديين في مدارس الدمج فكانت اتجاهاتهم بشكل عام نحو الدمج محايدة حيث كانت الاتجاهات إيجابية بالنسبة لمجالين النفسي والعلاقات الاجتماعية أي أنهم لديهم تعاطف نحو هؤلاء الأطفال، بينما كانت الاتجاهات سلبية بالنسبة للمجال المعرفي فأولياء الأمور ولخشيتهم على أبنائهم وبسبب التأثير السلبي لهؤلاء الأطفال على تلقي الأطفال العاديين لدروسهم وتأثيرهم على الجو داخل الصف وتشويشهم على باقي الأطفال كل ذلك بحسب رأي الباحثة انعكس على هذه النتيجة.

أما بالنسبة لاتجاهات أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي ايجابية، قد يعود السبب إلى أن الدمج يخفف عليهم أعباء تعليم أطفالهم المعوقين في مدارس التربية الخاصة.

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي عند مستوى دلالة 5%

الجدول (7) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه

أولياء أمور الأطفال المعوقين

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	الدلالة
المعلمين	60	98	15.41	2.87	2.04	دالة لصالح أسر الأطفال المعاقين
أولياء أمور المعوقين	30	101	23.12			

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولة وفي ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار الآتي: رفض العدم الأساسية الأولى وقبول الفروض البديل.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي عند مستوى دلالة 5%

ولمعرفة الفروق في مجالات الاستبانة تم اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث المنبثقة عن الفرضية الأولى كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (8) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين بالنسبة لمجالات الاستبانة

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	الدلالة
مجال النفسي	60	38	15.7	1.36	2.04	غير دالة
	30	44	18.26			
المجال المعرفي	60	21	8.84	2.47	2.04	دالة لصالح أولياء المعوقين
	30	29	9.16			
المجال العلاقات الاجتماعية	60	35	12.04	0.109	2.04	غير الدلالة
	30	39	13.2			

يبين الجدول رقم (8) ما يأتي:

- مجال النفسي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي بالنسبة لمجال النفسي عند مستوى دلالة 5%

- المجال المعرفي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي بالنسبة للمجال المعرفي عند مستوى دلالة 5% لصالح أولياء أمور الأطفال المعوقين تتفق هذه النتيجة مع دراسة الفايز (1996) التي أثبتت أن الاتجاه نحو الدمج يتسم بالإيجابية أكثر عندما يكون هناك رابط قرابة مع الطفل المعاق.

- وتفسير الباحثة هذا التباين بين آراء المعلمين وأولياء أمور الأطفال المعوقين بأن اهتمام المعلم بتنمية الجانب المعرفي للطفل المعاق يتطلب منها بذل مزيد من الوقت والجهد لأن سرعة تعليم غالبية الأطفال المعوقين أبطأ من الأطفال العاديين، وما يتطلب وجود الطفل المعاق من المعلم من زيادة الاهتمام به مما قد يؤثر ذلك سلباً على الأطفال العاديين.

- مجال العلاقات الاجتماعية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي بالنسبة لمجال العلاقات الاجتماعية عند مستوى دلالة 5%

- وتفسير الباحثة تلك النتيجة بأن المعلمين وأولياء أمور الأطفال المعوقين لديهم تعاطف ورغبة في مساعدة الطفل المعاق في تحدي مشكلته وتطوير نفسه ومساعدته على الاندماج في مجتمعه وعدم عزلة في مؤسسات التربية الخاصة بعيداً عن المحيط إيماناً منهم بأن له حق التعليم مثل غيره من أقرانه العاديين كما أقرت التشريعات والقوانين والمواثيق والمؤتمرات الدولية التي رفعت شعار حق المساواة بين الجميع.

2-الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية دمج الاطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي عند مستوى دلالة 5%

الجدول (9) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين متوسط درجات اتجاه المعلمين ومتوسط درجات

اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين

اتجاهات أولياء الأمور والمعلمين نحو دمج الأطفال المعاقين في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
في مدينة دير الزور

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	الدالة
60	98	15.41	1.47	2.04	غير دالة
30	96	6.2			

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة ت المحسوبة أصغر من قيمة ت الجدولة وفي ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار التالي: قبول فرضية العدم الأساسية الثانية.

وتفسر الباحثة عدم وجود فروق بين اتجاهات أولياء أمور الأطفال العاديين واتجاهات معلمين الأطفال بأنه ربما يعود السبب إلى أنهم يقفون على الحياد من مشروع الدمج فهم غير معارضين لوجود الطفل المعاق بشرط ألا يؤدي الدمج إلى التأثير على الأطفال العاديين، وقد يعود السبب أيضاً إلى أن هاتين العينتين لا تربطهم علاقة قرابة الطفل.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الفايز التي أثبتت أن اتجاه المعلمين يتسم بالحياد مع ميل طفيف نحو الإيجابية.

3-الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي عند مستوى دلالة 5%

الجدول (10) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين

ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	الدالة
30	96	6.2	2.126	2.04	دالة لصالح أولياء أمور الأطفال المعوقين
30	101	23.12			

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولة وفي ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار الآتي: رفض فرضية العدم الأساسية الثالثة وقبول الفرض البديل. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين ومتوسط درجات أولياء أمور الأطفال العاديين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي عند مستوى دلالة 5% ولمعرفة الفروق في مجالات الاستبانة تم اختيار الفرضيات الفرعية الثلاث المنبثقة عن الفرضية الثالثة:

الجدول (11) نتائج اختبار (t-test) للفرضيات الفرعية الثلاث المنبثقة عن الفرضية الثالثة لدلالة الفروق بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت الجدولة	الدالة
مجال النفسي	30	37	15.7	1.56	2.04	غير دالة
	30	44	18.26			
المجال المعرفي	30	23	8.84	2.38	2.04	دالة لصالح أولياء المعوقين
	30	28	9.16			
المجال العلاقات الاجتماعية	30	35	12.04	09,0	04,2	غير دالة
	30	38	13.2			

من الجدول رقم (11) يتضح ما يأتي:

- المجال النفسي: لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين ومتوسط اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الاساسي بالنسبة لمجال النفسي عند مستوى دلالة 5%
- المجال المعرفي: أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين ومتوسط درجات اتجاه

أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو عملية دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي بالنسبة للمجال المعرفي عند مستوى دلالة 5% لصالح أولياء أمور الأطفال المعوقين تتفق هذه النتيجة مع دراسة الفايز (1996) التي أثبتت أن الاتجاه نحو الدمج يتسم بالإيجابية أكثر عندما يكون هناك رابط قرابة مع الطفل المعاق.

وتفسر الباحثة هذا التباين بين أولياء أمور العاديين والمعاقين ذلك بأن أولياء أمور الأطفال العاديين يهتمون بالجانب المعرفي للأطفال ويعتقدون بأن الطفل المعاق أقل قدرة على التعلم في الصفوف العادية التي يتعلم بها الأطفال، بالإضافة إلى أنهم يتخوفون من تأثير وجود الطفل المعاق على أبنائهم وما يتطلب وجود الطفل المعاق من المعلم من زيادة الاهتمام به مما يؤثر ذلك سلباً على الأطفال العاديين.

- مجال العلاقات الاجتماعية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين ومتوسط درجات اتجاه أولياء أمور الأطفال المعوقين نحو دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي بالنسبة لمجال العلاقات الاجتماعية عند مستوى دلالة 5%

وتفسر الباحثة عدم وجود الفروق في الآراء بين أولياء أمور الأطفال العاديين والمعوقين نحو الدمج في مجال العلاقات الاجتماعية، ربما يعود سبب ذلك إلى الوعي الموجود لديهم وإيماناً منهم بأن بقاء الطفل المعاق في مؤسسات التربية الخاصة قد يؤدي إلى انطوائه وابتعاده عن تطوير نفسه ومجتمعه حسب قدراته وبالتالي إهماله فئة من البشر لها حق العيش مع غيرها من فئات المجتمع وبالتالي قد يلعب الدمج دوراً إيجابياً كونه تجربة جديدة في مجتمعنا تسهم في تحسين نظرة المجتمع للمعاق والاستفادة منه لجعله فرداً فعالاً في مجتمعه، وربما يعود إلى الوعي والمعرفة بأهمية الدمج وتأييد كل محاولة فيها تطوير المعاق وتطوير قدراته وإمكاناته وفي مقدمتها الدمج من خلال وجود أبنائهم مع الأطفال المعوقين في مدارس التعليم الأساسي التي تم فيها الدمج وبالتالي تقبل أبنائهم لأقرانهم المعوقين .

12- المقترحات:

- أن يتم تزويد مدارس التعليم الاساسي التي يطبق فيها الدمج التربوي بالوسائل اللازمة والمصادر.
- تنفيذ برامج تدريبية لتنمية مهارات المعلمين الذين يطبق عليهم الدمج التربوي وبما يسهم في تكوين اتجاهات إيجابية لديهم.
- ضرورة إجراء دراسة للتعرف على اتجاهات المعلمين حول دمج الطلبة المعاقين مع الطلبة العاديين وحسب نوع وتخصص المعلم.
- تفعيل دور المجالس أولياء الأمور لتوعيتهم بمفهوم الدمج وتنمية اتجاهات ايجابية لدى أولياء أمور الأطفال العاديين وأولياء الأطفال المعاقين.
- إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة أثر الدمج التربوي على تنمية شخصية الطفل المعاق، وأثره على تنمية الجانب المعرفي والعلاقات الاجتماعية مع أقرانه ومع المجتمع.
- إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة أثر الدمج التربوي على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية للأطفال العاديين المتواجدين في صفوف الدمج.
- إجراء دراسات لمعرفة أسباب ضعف اتجاه المعلمين نحو الدمج بالنسبة للمجال المعرفي.
- إجراء دراسات لمعرفة أسباب ضعف اتجاه أولياء أمور الأطفال العاديين نحو الدمج بالنسبة للمجال المعرفي.

13- مراجع البحث:

- 1 - أبو جادو، صالح محمد(1998): سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن.
- 2 -أبو العلا، أماني محمود عبدالله(2008): معوقات الدمج التي تواجه معلمات رياض الأطفال عند تدريس الأطفال غير العاديين(تخلف عقلي بسيط) من وجهة نظر المشرفات والمديرات والمعلمات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- 3-أبو غزالة، مي(2014): مشروع الرياض الدامجة/عن موقع(www.Syrianintergration.org).
- 4-برق، عماد(2001): أهمية التأهيل في المجتمع المحلي لدمج ذوي احتياجات في المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق.
- 5-جميل، سمية طه(1999): دمج الأطفال المتخلفين عقلياً في مرحلة ما قبل المدرسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
- 6-الحديدي، منى(1994): دمج الأطفال المكفوفين في المدارس العادية من وجهة نظر المعلمات، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد(10)، العدد(3)، الأردن.
- 7-الخطيب، براءة(2004): مجلة المعلم العربي، العدد الثاني، السنة57، تصدرها وزارة التربية، دمشق.
- 8-سليمان، عبد الرحيم(1997): سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.
- 9 -الصمادي، علي محمد(2007): اتجاهات معلمي الصفوف الثلاث الأولى نحو دمج التلاميذ المعاقين مع الطلبة العاديين في الصفوف الثلاثة الأولى في مدينة عرعر، القاهرة، مصر.
- 10-عدس، عبدالرحمن(1999): أساسيات البحث التربوي، دار الفرقان، عمان، الأردن.

- 11- العطية، أسماء عبدالله محمد(2002): دور الأسرة في دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مرحلة ما قبل المدرسة، الندوة العلمية السابعة للاتحاد العربي للهيئات العاملة في رعاية الصم، الدوحة، قطر.
- 12- علي، عيسى(2006): إدارة مؤسسات ما قبل المدرسة، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- 13- عيسوي، عبدالرحمن(2000): الإحصاء السيكولوجي التطبيقي، دار المعرفة، مصر.
- 14- الفايز، حصة سليمان(1998): اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو دمج الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع العاديين في مؤسسات رياض الأطفال وعلاقتها بأدائهن الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.
- 15- كاتبي، عزت عربي محمد(1997): اتجاهات طلبة جامعة دمشق نحو مسائل الزواج وتنظيم الأسرة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، سورية.
- 16- مقلد، انتصار عارف(2001): تعديل اتجاهات طلبة دور المعلمات من عملية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة سمعياً في المدارس العادية، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، دمشق، سورية.
- 17- منصور، سميرة عواد(2012): تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول(دراسة مقارنة) مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012م.
- 18- مدور، باسمة وشالاتي، فائز(1996): إدماج التلاميذ ذوي الحاجة الخاصة، وزارة التربية، مديرية الإعداد والبحوث.
- 19- منسي، حسن(2004): التربية الخاصة، دار الكندي، الأردن.
- 20- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(1982): الإعاقة مفاهيمها والوقاية منها، دار المعرفة، تونس.

- 21- مؤتمر عربي إقليمي(2001): دمج ذوي الحاجات الخاصة في التعليم النظامي، بيروت.
- 22- وزارة التربية والتعليم العالي(2008): الصعوبات التي تواجه دمج الطلبة المعاقين من وجهة نظر العاملين في المدارس الحكومية الأساسية، فلسطين.
- 23- يحيى، خولة أحمد(2005): البرامج التربوية للأفراد ذوي الحاجات الخاصة، دار المسيرة، عمان.

References :

- 24-Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Pakistan)، Katmandu، Unicif Regional office for south Asia.
- 25- Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Nepal)، Katmandu، Unicif Regional office for south Asia.
- 26-- Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Bangladesh)، Katmandu، Unicif Regional office for south Asia.
- 27-Kontongona، Natalia&Fakinos، Michael(2008): Expectations، anticipated obstacles and attitudes of active per and primary schools teachers towards inclusion in the Regular classroom of children with special educational needs.

المراجع العربية بأحرف أجنبية: Reference in Arabic:

- 1-Abo jado, salah Mohamad(1998):Sycologia ALtanshiala Al egtimaiaam,Dar al Masira :Jordan.
- 2- Abo Alaa, Amani Mahmood abd allaa (2008): difficult of al Daamaj which twajeh moalemat al Reaad when they teaching disable children men wejhet nather al moshrefaat and moderat , resala majester gher manshora, Education collage .
- 3- Abo ghazala, mai. (2014):mashroo reaad al Atfal al Dameja (WWW.Syrianintergration .org)
- 4- baree, Emaad. (2001):Ahamiet al taheel fi almojtamaa al mahalee ldameej thwee al ehtiajat alkhassa fi al mojtamaa, resala Doctora gher manshora ,Education collage, Damascus University.
- 5-Jamail,Somaia Taha (1999): Damaj al Altfal Almotakhalifin AAlian fi marhalat ma Kabel AlMadRasa ,Maktabit Al nahda al masriia, Alkaheraa ,Egept.
- 6- Al Hadidi, Mona. (1994): damaj AlAtfal Al Makfofin fi al madares al aadia men wejhet nather al moaalematm, Majalet Abhaath Al yarmook, almojalad (10), Alaadad (3), Jordon.
- 7- Al khatib, Baraa.(2004):majalet al moaalem al Arabie , aladad al thane , alsana 57m tosenderha wezart Altarbia, Damascus.
- 8- Soleman, Abed AL Rahem (1997): sicoloja thwee Al Ehtiajat Al khassa , Maktabit Zahraa Alsharee, Al Kaheraa,Egypt.
- 9-Asamadii,Ali Mohamad.(2007): Etajahat moaalimi al sofof Al thlaath Alaola nahwa damaj al talamith al moaaken with altalaba alaadeen fi al sofof Al thlaath Alaola fi arar city K al kahera, Egypt.
- 10-AAdas, Abed AlRahman (1999): Asasiat al baahth al tarbawee. Jordan

- 11- al atiaa Asmaa Abd allaa Mohamad.(2002). Dor Al Osraa fidamej al Atfal.Qater.
- 12 – Ali, Esaa.(2006) Edaret moaassat ma kabel Al madrasa, Damascus.
- 13- Esaawee, Abd AlRahmaan.(2000): Al ehssaaa al sycology al tatbiki
- 14- AL Fayez, Hesaa Solyman (1998):Etjaahat moaalemat alreiaad nahwa al Damaj , resala majester gher manshora, Amalek sooduniversity.
- 15- Katebi, Ezaat. (1997): Etjaahat talabit Dor al moaalemat menamaliat al damej, Education collage , Damascus, Syria.
- 16- mokaal, Entisar.(2001): Taadel Etjaahat AlTalabee men Ameliat Aldamaj Altfal thwee Al Ehtiajat AlKhasa in Syria, resala majester gher manshora, Education collage , Damascus, Syria.
- 17-Mansour, Somia Owaad(2012): Tasawoor Moktarah l tatweer Netham damej thwee al Ehtiajat Alkhasa fi Merhalet Reiad Al atfal in Syria in douo khebret baad Aldwaal(derase mokarani),majalet jameat Damascus, Aladad AlAwal,2012.
- 18- Madawar, Basema wa shalatee , faez (1996):Edmaj al talamith thwee Alhaja Al khasa,wezart al tarbia, Modiriet Albahath Alelmi.
- 19-Mansi,Hassan.(2004): Al tarbia al khasa,Dar AlKandi, Jordan.
- 20-Al Monathama Al Arabia for Education wa al thkafa wa Al Ollom (1982): A Eaka Mafahimaha wa Al wekaya menha, Daar Almaarefa, Tonis.
- 21- Motaamer Arabi Eklimi.(2001): Damaj thwee al ehtiajat Al khasa fi ALtaalim alnethami, Birot.

- 22-Wezaret altarbina and Altaalem Al aali. (2008): Alsoobat Alte towajeh Damaj al talba almoaakin men wejhet nather alaamilen fi almadares alhokomia , filastin.
- 23- Yehya, khola Ahmad.(2005):Al Baramaj Altarbaweia lAfrad thawee Al Ehtiajat Al khasa, Dar Almasira, Aman.
- 24-Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Pakistan), Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.
- 25- Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Nepal), Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.
- 26-- Unicif(2003): Examples of Inclusive Education(Bangladesh), Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.
- 27-Kontongona, Natalia&Fakinos, Michael(2008): Expectations, anticipated obstacles and attitudes of active per and primary schools teachers towards inclusion in the Regular classroom of children with special educational needs.

ملحق رقم (1)

استبانة لمعرفة اتجاهات أولياء الأمور واتجاه المعلمين نحو دمج الأطفال المعوقين

في مدارس التعليم الأساسي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتمي عملية الدمج تقبل الطفل لذاته.					
2	تساعد عملية الدمج على تنمية مهارات الطفل المعاق.					
3	تزيد عملية الدمج على رغبة الطفل المعاق على الاندماج مع الآخرين.					
4	تعيق عملية الدمج رغبة الطفل المعاق على الاندماج مع الآخرين.					
5	تتيح عملية الدمج فرصة التفاعل الاجتماعي للطفل المعاق مع أقرانه العاديين.					
6	تساعد عملية الدمج في الاستقرار النفسي للطفل المعاق.					
7	تتيح عملية الدمج للطفل المعاق بأن يكون عضواً عاملاً في أسرته وبيئته					
8	لا تلبي عملية الدمج شعور الطفل ذوي الاحتياجات بالانتماء .					
9	تساعد عملية الدمج في زيادة الدافعية الطفل ذوي الاحتياجات للتعليم.					
10	تساعد عملية الدمج في سيطرة الطفل المعاق على انفعالاته.					
11	تعيق عملية الدمج في سيطرة الطفل المعاق لذاته.					
12	تساعد عملية الدمج على تمكين الأطفال المعوقين من تقليد ومحاكاة سلوك أقرانهم العاديين .					
13	تغفل عملية الدمج الفروق الفردية بين الأطفال المعوقين والأطفال العاديين.					

14	تساعد عملية الدمج في تحدي الطفل المعاق لإعاقته.				
15	تؤدي عملية الدمج إلى فقدان الطفل المعاق الشعور بالأمن والطمأنينة.				
16	تساعد عملية الدمج على زيادة التواصل بين الأطفال العاديين والأطفال المعاقين.				
17	تساعد عملية الدمج المبكرة في تحسين اتجاهات الأطفال العاديين نحو أقرانهم العاديين.				
18	تساعد عملية الدمج الطفل المعاق في تجاوز الصعوبات الدراسية.				
19	تساعد عملية الدمج الطفل المعاق على الاستقلال والاعتماد على نفسه.				
20	تؤدي عملية الدمج إلى إحباط معنويات الطفل المعاق بقدراته التحصيلية.				
21	تساعد عملية الدمج على تزويد الطفل المعاق بأنماط سلوكية تعاونية تمكنه من تكوين علاقات اجتماعية ناجحة.				
22	تعيق عملية الدمج الطفل المعاق في الاندماج بسهولة مع أي جماعة جديدة.				
23	تساعد عملية الدمج على رفع مستوى الطموح لدى الطفل المعاق في ضوء قدرته.				
24	عملية الدمج تؤدي إلى شعور الطفل بنقص مهارته.				
25	تعيق عملية الدمج تقديم الطفل المعاق في التعليم.				
26	يساعد دمج الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في بناء شخصيتهم وتنمية هواياتهم ومهاراتهم.				
27	تعيق عملية الدمج إكساب الطفل المعاق للمهارات الاجتماعية والحياتية اللازمة للعيش في المجتمع الكبير.				

أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارات المحادثة لدى طفل الروضة

للعام الدراسي 2017 - 2018

طالبة الماجستير: سمر موسى سعد الدين كلية التربية - جامعة تشرين

إشراف الاستاذ الدكتور: غسان بركات

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مهارات المحادثة اللازمة لدى طفل الروضة.

- معرفة أثر أنشطة قراءة القصص في ركن المكتبة لدى أطفال الرياض ، في التحدث مع أقرانهم في الروضة عن طريق المتعة واللعب .
- معرفة أثر أنشطة دمي العرائس لدى تفاعل أطفال الرياض مع هذه الدمي من خلال حديثهم معها.

1. أجريت الدراسة على عينة من أطفال الفئة الثالثة في روضة ملاعب الطفولة والتي تتبع نظام الأركان وهي تابعة لمديرية تربية اللاذقية. حيث طبقت معهم مجموعة من الأنشطة التعليمية مع بعض من البطاقات المصورة التي تحتوي على مواقف حياتية وأحداث تشكل قصة متكاملة ترويها المعلمة للأطفال إضافة لدمى العرائس المستخدمة في ركن مسرح الدمي ليتفاعل الأطفال معها، وقد تمّ تطبيق الاختبار على مرحلتين : قبلي وبعدي . لقياس أثر استخدام ركني المكتبة ودمى العرائس في مرحلة رياض الأطفال كأنشطة مهمة نسبة للعائد التربوي الذي يكتسبه الطفل من خلال ممارسته لمختلف هذه الأنشطة المعتمدة بالمنهج وبما يحقق الأهداف التربوية المرسومة. من تطوير المفردات لدى أطفال الرياض وزيادة الثروة اللغوية لديهم بنسبة تسمح لهم بالحوار والمحادثة حيث استخدمت الدراسة :

- مجموعة من أنشطة القصص ودمى العرائس المناسبة لخبرات الأطفال المقررة من وزارة التربية، ثم استخدمت طرق التحليل مثل النسب المئوية و اختبار T . خلصت الدراسة للملاحظات التالية :
 - وجدت الباحثة تحسناً واضحاً في الحوار والمحادثة والتعبير الشفوي لدى أفراد العينة .
 - الحاجة إلى تدريب المعلمين على استخدام أنشطة الأركان المعتمدة على التعلم النشط.
- كلمات مفتاحية : مسرح الدمي ، ركن المكتبة ، دمي العرائس، مهارة المحادثة، طفل الروضة

The impact of both the library and puppet dolls in developing the conversation skills of kindergarten children.

Summary

The study aims to identify the kindergarten child conversation skills.

Know the impact of the activities of reading stories in the library corner of the kindergarten children, to talk with their peers in kindergarten through fun and play.

Know the impact of the activities of dolls kindergarten children interact with these dolls through their conversation with them.

1. The study was conducted on a sample of children in the third category of childhood kindergarten named (mala'eb al tofula) , which follows a corner system belonging to the Directorate of Education Lattakia. Where its applied with a range of learning educational activities with some of picture cards that contain positions of life and events constitute a complete story telling by teacher for children in addition to the dolls wich used in the corner of puppet theater to interact children with her, the test has been applied in two phases: before and after. To measure the impact of using corners of both the library and dolls puppets in the kindergarten stage as important activities in proportion to the educational return that the child acquires through practicing the various activities adopted by the curriculum and in order to achieve the educational goals prescribed to develop vocabulary among children of kindergartens and increase their linguistic wealth by a percentage that allows them to dialogue and conversation where the study was used:

A series of story and puppet activities suitable for the children's experiences of the Ministry of Education, and then methods of analysis were used such as percentages and T test.

. The study concluded the following observations:

- The researcher found a clear improvement in the dialogue, conversation and oral expression among the sample members.
- The need to train teachers to use corner activities based on active learning.

Key words: Puppet Theater, Library Corner, Puppet Dolls, Conversation Skill, Kindergarten Child

مقدمة البحث :

تهتم برامج رياض الأطفال الحديثة التي تعتمد نظام الأركان بالأنشطة المتنوعة والممتعة، بما يسهم بتنمية الطفل معرفياً ومهارياً ووجدانياً بشكل يحقق تكامل شخصية الطفل في مجالات نموه كافة. واللغة هي مظهر من المظاهر الاجتماعية والنفسية في حياة الكائن الإنساني ونتاج لتطور الفكر الإنساني (عبد الهادي وآخرون ، 2003، ص 17)، وهي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان للاتصال والتواصل مع الآخرين وتتطور هذه اللغة بتطور الحياة، واللغة في حياة الطفل عامل مهم في بلورة وتحديد شتى فعاليات حياته الفكرية، والحسية ونحوها ، وهو يستخدمها كأداة للاتصال الاجتماعي .

يرى البحث أهمية تنمية اللغة عند طفل الروضة لأنها تسهم في خلق الاستعداد لديه للمرحلة اللاحقة (الاستعداد للقراءة، والاستعداد للكتابة، والتعبير عن المشاعر والأفكار) كذلك أداة لتواصله مع الآخرين. وإن لم يعي لغته لا يمكن أن يتفاعل مع بيئته بشكل إيجابي من أفراد أسرته. ورفاقه في الروضة، وكذلك الأمر مع أعباءه، وقصصه، وحكاياته. وهنا تكمن أهمية المحادثة لدى الطفل على أن يتكلم أكثر ما يمكنه، وعلى المعلم أن يكف عن التدخل السلبي الذي يزعج التعبير العفوي للطفل والمعلم الناجح هو الذي يلاحظ الوضع ويراقبه بانتباه وصبر ، ويمسك عن التدخل ومقاطعة الطفل في أثناء كلامه أو إيقافه كي يصحح له تعبير خاطئ، بل يتركه ليعبر بحرية كاملة عن أفكاره وخبراته ، ويقبل ظاهرياً بعض الأخطاء ويقتصر عمل المعلم هنا على الحث والتشجيع ، ليتابع الطفل كلامه .أي أن يتكلم الطفل على الوجه الأفضل وهنا يأتي دور المعلم في التقويم والتصحيح واستخدام الطرائق الحديثة في تعليم المحادثة بهدف تحصين الطفل بتخطيط أنشطة تساعد على التعبير والتحدث ومن تلك الأنشطة الغناء، والرقص، والفنون الشعبية في ركن الفنون التعبيرية وقراءة القصص، ودمى العرائس في ركن اللغة، والألعاب التربوية داخل الصف وخارجه، والرحلات الميدانية، التي ترتبط بحياة الطفل حيث تكون هذه الأنشطة مصممة لتعليم الأطفال مهارات مختلفة، كما قد يتعلم الأطفال أيضاً بعض الأساسيات المعرفية مثل الأرقام والأحرف، وبعض المفاهيم الرياضية البسيطة والعلمية في ركن ألعاب التفكير والمنطق الرياضي، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المعلمين في مرحلة الرياض يتلقون تدريباً في مجال العمل مع الأطفال لتطوير مهاراتهم في مرحلة ما قبل المدرسة ، وهذا يتطلب جهداً في التخطيط والتنفيذ على مستوى الروضة من قبل معلمة تتفهم خصائص الطفل

النمائية وتدرّك ماهي احتياجاته لتحقيق نموه السليم وكذلك الأمر على مستوى الوزارة من قبل القائمين على هذا العمل في وضع أنشطة مدروسة تحقق الهدف المنشود من مرحلة الطفولة المبكرة لطفل ما قبل المدرسة بما يضمن له تكييفاً وانسجماً في المرحلة اللاحقة التعليم الأساسي. ولمعرفة أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة، حاولت الباحثة أن توضح أثر كل منهما في تنمية تلك المهارة .

أولاً - مشكلة البحث:

من خلال عمل الباحثة في مجال الطفولة (موجهة في رياض الأطفال) لاحظت نقصان المعلومات في الأنشطة المثيرة والممتعة والمحبة التي تسهم في إغناء ثروة الطفل اللغوية بل تعمل معظم المعلومات على تلقين المعارف والمعلومات بواسطة التكرار بعبارة (رددوا خلفي) وتهمل الأنشطة التي تجذب الطفل وتحببه بالروضة مثل أنشطة ركني المكتبة ودمى العرائس ولا تدع الفرصة الكافية للأطفال لاستخدام الدمى من قبلهم في اللعب الدرامي متذرة بان الوقت لايسمح، علماً أن هذه الدمى قد تسهم في ترغيبهم بالتعلم وتنمية مهارة المحادثة لديهم بما تثيره من مواقف وقصص يفرضها الموقف الدرامي في الروضة وذلك لأسباب عديدة منها:

1- اعتماد المعلومات الطرائق التقليدية في التعليم ، وعدم احترام خصوصية الطفل وحقه في اللعب والتعلم .(سعد الدين ،2012،ص3) واعتماد طرائق تلقين المعلومات بما ينق و رغبة الأهل الذين يعدّون أساليب اللعب الحديثة مضيعة للوقت، ويطالبون بالتركيز على الواجبات المنزلية من قراءة وكتابة، وحفظ وتكرار ممل للطفل لايراعي خصائصه العمرية وحبه للعب.

2- جهل المعلومات باستخدام طرائق وآلية تنفيذ الأنشطة في ركني المكتبة ودمى العرائس مع الطفل واعتمادهن التلقين للأطفال (بتحفيظ الأطفال الأحرف والكلمات بالترداد خلف المعلمة).

وهذا يلخص مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي : ما أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة؟ يتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية :

1. ما مهارات المحادثة اللازمة لطفل الروضة ؟
2. ما أثر أنشطة ركن المكتبة في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة ؟.
3. ما أثر أنشطة ركن دمي العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة ؟.

ثانياً- أهمية البحث: تأتي أهمية البحث:

1. من أهمية إعادة تخطيط أنشطة المحادثة في الروضة وفقاً لنظام الأركان هذا النظام التعليمي التعلّمي والترفيهي في آن معاً حيث يتيح للطفل اللعب والتعلم بحرية ضمن تخطيط مدروس يضبط المخرجات المنشودة في توقيت محدد، ويؤدي دوراً في تشكيل بعض المهارات اللغوية الأخرى لدى أطفال الرياض.
2. من توقع نتائج جيدة في حال استخدام التخطيط لأنشطة قراءة القصص ودمى العرائس لدى أطفال الرياض لتنمية بعض مهاراتهم اللغوية.
3. إمكانية الإفادة من نظام الأركان، وأنشطته المختلفة لتنمية جوانب معرفية ومهارية ووجدانية لدى طفل الروضة.
4. إفادة مصممي مناهج الروضة في العناية بمهارة المحادثة بتطبيق أنشطة حسية للأطفال فيها.

ثالثاً-أهداف البحث : يهدف البحث إلى :

- 1- تحديد مهارات المحادثة اللازمة لطفل الروضة.
- 2- معرفة أثر أنشطة ركن المكتبة في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة.
- 3- معرفة أثر أنشطة ركن دمي العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة .

رابعاً -فرضيات البحث:

- 1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة المكتبة.
 - 2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة دمي العرائس.
- خامساً - منهج البحث :** اعتمد البحث المنهج شبه التجريبي وذلك لعدم تمكن الباحثة من ضبط جميع العناصر والمتغيرات بدقة من خلال تطبيق البرنامج المقترح.

سادساً- حدود البحث:

الحدود المكانية : اختيرت العينة من روضة ملاعب الطفولة في مدينة اللاذقية والتي تتبع نظام الأركان وهي تابعة لمديرية تربية اللاذقية.

الحدود البشرية : بلغ عدد أطفال الفئة الثالثة فيها / 66 / طفلاً وطفلةً وقد تم اختيار أفراد عينة البحث الحالي وهم / 30 / طفلاً وطفلةً من أصل / 66 / لتعذر جمع الأطفال في قاعة واحدة وتطبيق البحث معهم وذلك بسبب صغر مساحة القاعة ولتوخي الدقة في تطبيق البحث من قبل الباحثة .وقد أسهمت كل معلمات الروضة في تطبيق الجانب الميداني من البحث والذي تضمن الاختبار القبلي والبعدي وعرض البطاقات وما يترتب على ذلك من تحضير دمي، وتحضير القصص المصورة، ومتابعة الأطفال أثناء التفاعل مع الأنشطة من خلال بطاقة الملاحظة ، علماً بأن المكان هو قاعة الأنشطة في الروضة ويبلغ مساحتها / 35 / م وعدد المعلمات المشاركات / 5 / معلمات .

الحدود الزمانية : بدأت الباحثة عملها بالجانب الميداني في الروضة / 4 / أيلول / 2018 . حيث التقت المعلمات وشرحت آلية العمل ووضعت برنامجاً للعمل بحيث يتناسب مع الخطة المنهجية لعمل المعلمات مع الأطفال دون أن يؤثر ذلك في برنامج الروضة .

التطبيق : استغرق تطبيق البحث حوالي / 20 / يوماً فعلى امتدت من اللقاء الأول في / 4 / 9 / ولغاية / 23 / 9 / 2018 بدءاً من توضيح الهدف من البحث ، وإطلاع المعلمات على بطاقات قصص الأنشطة والمفردات والصور المعنية ذات الصلة بوحدة من أنا أول وحدة بكراس الأطفال المعتمد لدى وزارة التربية لاختبار مهارة المحادثة في هذه الخبرة لدى الأطفال تم شرح مضمون الاختبار وشروط تطبيقه.

إجراءات التطبيق : الجانب المتعلق بالمعلمات : تم توزيع بطاقات قصة خبرة من أنا وتوزيع الدمي المتعلقة بالخبرة والمتضمنة الأنشطة والمفردات والصور المعنية بالاختبار الخاص بخبرة من أنا على المعلمات ليتسنى للمعلمة التدرب على الحوار الذي تتضمنه قصة التقييم قبل موعد عرضها على الأطفال علماً كان عدد المعلمات خمسة .

الجانب المتعلق بالأطفال : أجرت الباحثة بالتعاون مع المعلمات اختباراً قبلياً لموضوعات خبرة من أنا على الأطفال (أفراد عينة البحث) قبل عرض القصص على الأطفال بوساطة البطاقات والقصص وشخصيات الدمي. واختباراً بعدياً بعد عرض القصص، باستخدام بطاقات القصة المستلة من خبرات الأطفال المتضمنة في كراس وزارة التربية حيث سبق العروض أسئلة لتهيئة الأطفال ولاستثارتهم لمشاهدة البطاقات والتفاعل مع أحداث القصص وقد نفذت الباحثة ذلك مع

معلمات مساعدات من الروضة كما أشارت سابقاً، معلمة ومعلمة مساعدة ليعملا مع الأطفال وثلاث معلمات ملاحظات يدون الملاحظات .

الحدود العلمية : يقتصر البحث على مهارة التحدث وهي إحدى المهارات اللغوية المهمة لدى أطفال الرياض من الفئة الثالثة من أطفال العينة المختارة والذين تبلغ أعمارهم ما بين 5-6 سنوات (وكذلك أنشطة قراءة القصص، ودمى العرائس التي تخططها المعلمة في الروضة.

سابعاً- أدوات البحث: سيتم الحديث عنها لاحقاً

ثامناً- تعريفات مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية :

ركن المكتبة :عرفه دليل العمل مع معلمة الروضة (وزارة التربية، الآغا خان، 2012، ص 74) يزود الأطفال بالكتب والمواد التي تعكس هويتهم ولغتهم الأم وثقافتهم واهتماماتهم. مهم أن تتلاءم القصص مع المرحلة العمرية للأطفال (كتب كبيرة الحجم، واضحة الصور، بحيث يتوقع الطفل وجودها، تزود الأطفال بالقصص التي تحاكي خيالهم، ومن المواد التي يمكن أن تتواجد في ركن المكتبة: مجلات، جرائد، قصص متنوعة تحتوي على صور، قصص مع كاسيتات، قصص مصممة بطريقة تصدر أصواتاً، صوراً للمحادثة، صوراً لقصة متسلسلة، مجموعة بطاقات لكلمات وصور متعلقة بموضوع معين، اللوح القلاب، دفاتر، أقلام، ألوان.

يعرفه البحث الحالي إجرائياً : هو المكان أو الزاوية أو الركن المخصص في الصف للكتب والقصص المصورة والمجلات والجرائد والأشرطة المسجلة والتي تعكس هويتهم ولغتهم الأم وثقافتهم واهتماماتهم ويجب اختيار القصص بعناية على أن يتطابق المحتوى مع المستويات النمائية وخبرات الأطفال فتعمل على تطوير المفردات و زيادة تقدير الكلمة المكتوبة و تطوير مهارات الإصغاء كما تعلم العناية بالكتب .

ركن دمي العرائس:عرفه دليل العمل مع معلمة الروضة (وزارة التربية، الآغا خان، 2012، ص 66) هنالك العديد من الخيارات والأنواع لمسرح الدمى ولكن مع وجود الخيارات المتعددة هنالك أمور يجب مراعاتها مثل: سهولة نقل المسرح من مكان إلى آخر، أن يكون المسرح آمن ومتين، أن يكون مصمم بطريقة يسهل على الطفل والمعلمة استخدامه مثل وجود كرسي صغير يمكن للمعلمة الجلوس عليه عند استخدامها للمسرح. وجود رفوف أو علاقات لوضع الدمى..الخ. وهناك مجموعة من النماذج لمسرح الدمى المصنوع من الخشب، وهنالك أنواع متعددة من الدمى فمنها الدمى

الجاهزة من الأسواق بمختلف أنواعها وأشكالها ومنها: دمي الأصابع، دمي اليد، دمي العصي، دمي حيوانات، دمية الأكياس الورقية، دمي كرتونية، دمي الأصابع.

يعرفه البحث إجرائياً ركن دمي العرائس هو الخزانة المركونة في زاوية غرفة الصف تحوي دمي كثيرة ومختلفة تكفي عدد أطفال المجموعة في الركن حيث يلعب بها الأطفال وتعكس هويتهم ولغتهم الأم وثقافتهم واهتماماتهم تمثل شخصيات مختلفة ذكورا وإناثا كباراً وصغراً لقصص روتها المعلمة

1- **مهارات المحادثة:** عرفتھا (سعدالدين، 2012 ص 20) هي لحظات التكلّم لإرسال رسالة شفهية مقوماتها ذاكرة سمعية ونطق سليم وتعبير شفوي صحيح وحس نحوي لتصل الرسالة المطلوبة.

يعرفه البحث إجرائياً: الحديث الحر الذي يجري بين الأطفال عن القصص والمواقف التي روتها المعلمة للأطفال باستخدام تلك القصص الموجودة في ركن المكتبة أو حول الدمي التي يلعب بها الأطفال ويتعابير عفوية بسيطة تعبر عما شاهده أو شعروا به أو أثار اهتمامهم.

2- **طفل الروضة :** يعرفه البحث كل طفل بلغ الثالثة حتى الخامسة من العمر كما حددته وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية. ، وهم على الشكل التالي أطفال الثالثة حتى الرابعة هم أطفال الفئة الأولى من الرابعة حتى الخامسة أطفال الفئة الثانية ومن خمسة حتى ست سنوات أطفال الفئة الثالثة (وعينة البحث من الفئة الثالثة عمر 5- 6سنوات).

تاسعاً- متغيرات البحث :

1- متغيرات مستقلة : أنشطة المكتبة ودمى العرائس .

2- المتغيرات التابعة : بعض المهارات اللغوية (مهارة المحادثة) .

- الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها :

1- **دراسة ليفي (Levy, 1986) لندن:**

عينة البحث: أطفال من عمر (5-6) سنوات المنهج شبه تجريبي

العينة من عمر (3-6) سنوات المنهج تجريبي .

هدفت الدراسة إلى تطوير القدرات اللغوية عند أطفال الروضة.

-زيادة عدد الكلمات عند الأطفال. 2-زيادة القدرة على تحديد الألوان والأحجام والأشكال والأرقام

حتى عشرة. 3- زيادة القدرة على الاستخدام الوظيفي للغة

2- دراسة كارلا (Carla، 1994) ، لندن :

عينة البحث: أطفال من عمر (5-6) سنوات المنهج شبه تجريبي
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تمثيل أدوار القصص في النمو اللغوي لأطفال الروضة.
نتائج الدراسة : توصلت الباحثة من خلال الجانب النظري للدراسة إلى استنتاج مجموعة من العناصر تساعد المعلم في اختيار القصة الناجحة للتمثيل. من هذه العناصر 1-اختيار قصة مألوقة في البداية 2. -إجراء التعديل على بعض عناصر القصة لتناسب التمثيل أو الهدف التربوي 3-تجنب التدخل المستمر في أفكار وتمثيل الأطفال أو المقاطعة.4- زيادة عدد المفردات عند الأطفال 5- زيادة عدد الجمل عند الأطفال 6- تعميم خبرات القصة في مواقف أخرى.

3- دراسة انتون (anton، 1999) انكلترا:

عينة الدراسة: من تلاميذ التعليم الاساسي ، والمنهج المتبع التجريبي ، أدوات البحث قائمة بالمهارات اللغوية المراد تنميتها.
هدف البحث إلى قياس فاعلية المسرح في تعلّم المهارات اللغوية (القواعد والصوتيات) ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد قائمة بالمهارات اللغوية المراد تنميتها ، وبرنامج من الدروس المسرحية من اللغة ، وقد اختار الباحث عينة من التلاميذ وقام بتقسيمها إلى مجموعتين مجموعة ضابطة تدرس بالطريقة التقليدية ، ومجموعة تجريبية تدرس وفق طريقة مسرحية المناهج .
أظهرت النتائج فاعلية كبيرة للتمثيل المسرحي كطريقة تعليمية أفضل من الطريقة المعتادة ، في تعلّم اللغة الانكليزية وقواعدها ، وأكدت على الأهمية القصوى للتمثيل المسرحي في تنمية المهارات اللغوية ، وتوصل الباحث إلى حقيقة مفادها أنه لا أحد يعارض أهمية تعليم المسرح في دروس اللغة الانكليزية لأغراض معينة فالمسرح لفظ يعكس معنى الكلمات ودلالاتها النفسية والجسدية ، ويمكن للمعلمين من خلاله تدريب التلاميذ على هذه المهارة عبر اختيار نصوص مسرحية متنوعة .

4- دراسة بودولونزي (-) (podlozny , 2000) انكلترا:

العينة تلاميذ التعليم الأساسي: والمنهج وصفي تحليلي .
هدفت الدراسة : إلى تعرّف دور المسرح في تنمية المهارات اللغوية .

وكان من نتائج الدراسة :أكدت الدراسة بأن المسرح التعليمي يؤدي دوراً إيجابياً في تنمية المهارات اللغوية وتقويتها داخل غرفة الصف ، ولاسيما مهارات القراءة الجهرية ، والمسرح بطبيعته فن إلقاءي يعتمد الكلمة وشحناتها اللفظية والدلالية والمجازية ، وعلى القارئ أن يظهر هذه الشحنات بما تتضمنه من انفعالات مختلفة على أكمل وجه .

5- دراسة جونك (Gung،2000) لندن :

العينة طلاب من الأعمار المتوسطة من عمر ست سنوات إلى عمر أربعة عشر عاماً .

المنهج شبه تجريبي

هدفت الدراسة : إلى تطوير وتعليم بعض مهارات اللغة مهارتي التحدث والاستماع وإعطاء بعض الطرائق العملية التي يستطيع أن يستخدمها المعلمون لتطوير مهارات اللغة من خلال التقييم . وقد أظهرت الدراسة تحسناً واضحاً بمهارات اللغة (الاستماع والتحدث) وتحقق فرضيات البحث لصالح المجموعة.

6- دراسة الرفاعي (Al Refaai , 2005) سوريا :

العينة تلاميذ التعليم الأساسي الذين لغتهم الإنكليزية ليست اللغة الأم .

المنهج تجريبي أدوات البحث قائمة بمهارات القراءة والاستماع

هدفت الباحثة من دراستها إلى تعرف مقدرة المسرح التعليمي في تعليم المهارات اللغوية (مهارات القراءة ، ومهارات الاستماع) ، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإعداد برنامج من الأنشطة المسرحية وقائمة بمهارات القراءة والاستماع ، وتم اختيار العينة وتقسيمها إلى مجموعتين تجريبية تدرس وفق الطريقة المسرحية وضابطة تدرس وفق الطريقة التقليدية .

توصلت الباحثة إلى أنه من الممكن استخدام المسرح لأهداف تعليمية ، حيث يستطيع التلاميذ من خلال الدرس المسرح أن يحصلوا على فرص استخدام معاني جديدة بقراءاتهم والاستماع لبعضهم والتكلم مع بعضهم ، فقد أظهرت النتائج تفوق تلاميذ المجموعة التجريبية على تلاميذ المجموعة الضابطة مما يدل على الأثر الكبير للمسرح في تنمية المهارات اللغوية .

7- دراسة : عبد الفتاح وهاشم (2005) مصر دراسة وصفية تحليلية هدفت الدراسة: إلى عرض

لدراما الأطفال من حيث المصطلحات المتعلقة بالدراما ومظاهر اللعب ومراحلها واستخدام مراحل اللعب لقياس اللعب الدرامي وكيفية ملاحظة وقياس اللعب الدرامي في مجالاته النمائية وإثراته والارتقاء به من جانب معلمات رياض الأطفال باعتباره أحد المداخل العامة للارتقاء بكل من

النمو اللغوي والاجتماعي والنفسي والمعرفي والوجداني ، ثم الفروق الفردية بين الجنسين في اللعب الدرامي، وتناول اللعب الرمزي وعلاقته بالدراما، وتنمية الابتكار من خلال الدراما الإبداعية.

وكانت النتائج: 1- فوائد لعب الأدوار 2- فوائد تنمية الخبرات اللغوية، وزيادة عدد الكلمات المستخدمة بعامة 3-زيادة التفاعل الاجتماعي بين الأطفال 4-زيادة السلوك الودي بين الأطفال تطور اللغة الوظيفية أي الاستخدام الوظيفي للغة(كالمصطلحات والتعبيرات التي يستخدمها المرء في مواقف اجتماعية محددة كالشكر والاعتذار والاستئذان).

8- دراسة الناقاة (2008) فلسطين:

العينة تلاميذ الصف التاسع والعاشر، والمنهج شبه تجريبي، والأدوات قائمة بمهارات الاستماع هدفت الدراسة: إلى تعرف على مدى امتلاك طلاب المرحلة الأساسية لمهارات الاستماع واختيرت العينة من مدرستين من مدارس منطقة خانيونس التعليمية بفلسطين .

توصلت الدراسة إلى وضع قائمة بمهارات الاستماع المطلوب توفرها لتلاميذ العينة . وأظهرت تدني مستوى تلاميذ العينة في جميع مهارات الاستماع المطلوبة عدا مهارة ترتيب الأفكار الواردة في النص المسموع . وأظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية بين مدى امتلاك كلا الصفين (التاسع والعاشر) لمهارة تحديد الفكرة العامة للنص المسموع، والتمييز بين الأفكار الرئيسية والثانوية في النص، وإدراك أهداف النص المسموع، واستخلاص بعض النتائج الصحيحة من النص المسموع ، وترتيب الأفكار الواردة في النص المسموع ، والقدرة على إيجاز المسموع . ووجود فروق دالة إحصائية بين مدى امتلاك كلا الصفين (التاسع والعاشر) لمهارة : تذكر بعض المعلومات المتضمنة في النص، ومهارة الحكم على النص المسموع في ضوء الخبرات السابقة، لصالح طلاب الصف العاشر

9- دراسة خضر (2010) سوريا .

اتبع البحث المنهج شبه التجريبي، العينة تلاميذ الصف الثالث الأساسي وذلك لدراسة فاعلية البرنامج المقترح باستخدام طريقة المسرح التعليمي (برنامج التعليم المسرحي الطريقة التقليدية) هدفت الدراسة إلى:بناء برنامج لتنمية مهارات القراءة الجهرية باستخدام المسرح التعليمي وتعرف فاعلية برنامج التعليم المسرحي في تنمية مهارات القراءة الجهرية لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي، مقارنة بالطريقة التقليدية التي تعتمد على الإلقاء والمناقشة .

توصلت الدراسة إلى تحسن نتائج العينة التجريبية في تنمية مهارات القراءة الجهرية لدى أفراد العينة بشكل ملحوظ.

10- دراسة الحريات (2012) سوريا

عينة من أطفال الرياض الفئة الثالثة من 5-6 سنوات المنهج شبه تجريبي أدوات البحث قصص ممسحة هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية القصص والمسرح في تنمية التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة.

توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى أهمية القصص المسرحية في تنمية التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة من خلال النتائج المهمة التي توصلت إليها الباحثة في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى أطفال عينة البحث من خلال القصص التي روتها المعلمة .

11- دراسة سعد الدين (2012) سوريا عينة البحث أطفال الروضة من الفئة الثالثة من عمر

5-6 سنوات المنهج شبه تجريبي أدوات البحث قائمة بمهارات، وبرنامج، واختبار هدفت الدراسة إلى تقويم جدوى برنامج مقترح في الأنشطة المسرحية في تنمية بعض المهارات اللغوية لأطفال المرحلة العمرية المستهدفة، وكذلك الخبرات الاجتماعية التي يمكن أن يحققها مضمون الأنشطة من خلال الحوار الذي يجري على السّنة (الحيوانات) شخصيات دمي العرائس، بالإضافة إلى تنمية المهارات الفنية والحسية الحركية المتضمنة في الموسيقى والرقصات، والأغاني والأنشيد التي اشتملتها أنشطة مسرح الدمى المعتمدة في هذا البحث إضافة إلى إثارة تفكير الأطفال لإيجاد حلول لبعض المشكلات التي تواجهها شخصيات القصص، ومن ثم اقتراح اعتماد هذا الأسلوب في رياض الأطفال

موقع البحث من الدراسات السابقة:

1_ يتضح من عرض الدراسات السابقة عدم وجود دراسات عربية _ في حدود علم الباحثة_ تناولت دراسة أثر أنشطة المكتبة وأنشطة مسرح دمي العرائس من خلال برنامج لتنمية مفردات الطفل اللغوية ليستخدما في الحوار والمحادثة ، وقد وضحت الدراسات التي تناولت واقع رياض الأطفال أهمية اللغة ، والعوامل التي تؤثر فيها، والمشكلات والمعوقات التي تعترض الطفل في مراحل تعلمها ، وتشخيصها ، (سعد الدين، 2012).

في حين وجدت الباحثة أنّ بعض الدراسات أكدت دور مسرح الطفل في جوانب النمو كإثارة (خضر، 2010) . إن أبرز ما في المسرح أنه يفتح باباً واسعاً للطفل للتعبير عن نفسه

(الرفاعي ، 2005) . معظم الدراسات العربية التي توقّرت للباحثة تناولت موضوع مهارات اللغة لدى أعمار من 6- 14 سنة بواسطة التقييم (Gung،2000) ولم تتعرض لأنشطة القصة ومسرح الدمى بالبحث والتجريب لإثراء مفردات الطفل اللغوية بحيث يتضمن أنشطة بطاقات مصورة لأحداث القصة، ولم تتناول أي دراسة عربية (على حد علم الباحثة) موضوع ركني المكتبة ومسرح الدمى المتعلق بمنهاج رياض الأطفال بالبحث والتجريب من خلال أنشطة البطاقات المصورة المختلفة أو نشاط درامي أو قصصي. اقتصرت الدراسات السابقة في مجال المناشط اللغوية الصفية وغير الصفية على عينات من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، وبعضها في الثانوي، كدراسة (الناقة، 2005)، والبعض في الأساسي كدراسة (خضر، 2010)

2- أفادت الباحثة من بعض الدراسات، والأبحاث في المجالات الآتية :

أ- تدريب معلمات رياض الأطفال على طرائق لعب الأدوار (سعدالدين، 2012)
ب- اللعب الدرامي من خلال قصص دمي العرائس وأثره على الأطفال (Carla ، 1994)، ودراسة (الحريبات، 2012)

ج - تحديد مشكلة البحث : المعوقات التي تحد من تعلم قراءة بعض المفردات (خضر ، 2010) و(الناقة ، 2008) و (Gung ، 2000) واحتياجات المعلمات إلى برامج تدريبية لعدم كفاية تأهيلهن تربوياً للعمل في الرياض .

3- جديد البحث : دراسة أثر ركني المكتبة ومسرح الدمى في زيادة مفردات أطفال الفئة الثالثة اللغوية، .وقد تم تحليل مضمون القصص واستخلاص الهدف منها وما هي المفردات اللغوية الجديدة في البطاقات والمفردات الوجدانية وكذلك المفردات المهارية .وضع تقنية خاصة باستخدام قصص مسرح العرائس لتنمية مهارة التحدث لدى الأطفال. وضعت الباحثة مجموعة أسئلة حول بطاقات القصص لتهيئة واستثارة الأطفال وشدّهم للقصص قبل البدء بالعروض، ثم وضعت أسئلة تقويم نهائي تثير التفكير لدى الأطفال. تم تدريب المعلمات على تقديم القصص وإدارة الحوار بشكل يسمح للطفل بالتفاعل واستخدام المفردات في حواره مع الدمى .

الإطار النظري : نظام الأركان

هو نظام تعليمي تعلّمي في مرحلة ما قبل المدرسة يجعل من الروضة فضاءً تعليمياً يتيح الفرصة للطفل للعب والتعلم بشكل ذاتي عن طريق التفاعل مع الوسائل والمواد بطريقة أكثر حرية من النظام التقليدي ولكنه ليس حراً للمعلمة فهي المخططة والمنظمة لبيئة الطفل في الروضة والتي

من المفترض أن تجعل هذه البيئة مثرية وداعمة ومساندة لعملية تعلمه بالاعتماد على قواعد ، وقوانين ، وإجراءات ، وأولويات ، وأسس ، ومعايير ، ومبادئ ، وغايات ، وإستراتيجيات ، تسعى لتقديم خدمات مهمة في مجالات نمو الطفل كافة في مجمل الأركان.

يعتمد نظام الأركان على بيئة مادية وبشرية ، فأدوار الأشخاص تعتمد على ذهنية المعلم ونوعية التعليم (تقليدي تلقيني أم نمط مطور) أما البيئة المادية فهي عبارة عن تجهيزات الروضة الأساسية والمناسبة لعمر الطفل وكذلك المواد المستعملة في أركان الغرف الصفية فهي مواد مبرمجة وغير مبرمجة من وسائل وأدوات ومواد يتفاعل معها الطفل بشكل منظم لتحقيق نموه السوي والمتكامل ضمن زمن محدد ، وفي مبنى أركانه تحوي كل المواد اللازمة لتعلمه بشكل ممتع .

وضمن هذه الدراسة سنتناول ركني المكتبة ودمى العرائس وأثرهما في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة .

مهارة المحادثة لدى طفل الروضة

اللغة : هي مظهر من المظاهر الاجتماعية والنفسية في حياة الكائن الإنساني واللغة نتاج لتطور الفكر الإنساني (عبد الهادي وآخرون ، 2003 ، ص 17) . فهي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان للاتصال والتواصل مع الآخرين ، وتتطور هذه اللغة بتطور الحياة " فيما يتعلق باللغة كونها منظومة متكاملة للتفاهم والتداول والتواصل بين البشر، ويشمل هذا الجانب الوظائف الاجتماعية للغة ، باعتبارها أكبر وسيلة للتفاهم بين البشر على مرّ العصور .

الاستعداد اللغوي عند الطفل : تعد اللغة أداة اتصال بين الناس ، وتشير الدراسات السيكلولوجية والتربوية إلى أن للغة أهمية في التأثير على نشاط الإنسان في العمل .

إن الاستعداد اللغوي عند الطفل ، يعني أن يصل الطفل الى مرحلة يكون فيها قادراً على التعبير عما يجول في نفسه من خواطر وأفكار عند سماعه أو رؤيته أي شيء . وهذا الاستعداد اللغوي لا يتأتى إلى الطفل دفعة واحدة وفي مرحلة من المراحل . وإنما يتدرج الطفل فيه تدريجاً واضحاً منذ ولادته وحتى تطوّر مراحل حياته المختلفة التي يمرّ فيها . فقد يبدأ هذا الاستعداد بحركات بسيطة يقوم بها الطفل في الأيام الأولى من حياته كأن يحرك عيناه تجاه الصوت الذي يسمعه .

أوتجاه الصورة التي تمرّ أمام ناظره، وهي في الغالب تكون أصوات أفراد أسرته مثل الأم، والأب وبقية أفراد الأسرة الذين يعيشون معه في البيت . ثمّ يحرك رأسه أيضاً باتجاه الصوت الصادر

عن أفراد الأسرة . ولكن هذه الحركات مجردة من التعبير بأي شكل من أشكال التعبير اللغوي . لأن الطفل يكون عاجزاً عن الكلام بسبب النمو ، ويسبب عدم تكوّن بدايات القاموس اللغوي . وحينما يصل الطفل إلى سن ست سنوات تصبح لغته قريبة جداً من لغة الراشدين، ويبدأ الأطفال بالتقيد بقوانين اللغة، وتزداد حصيلتهم اللغوية من المفردات بشكل ملحوظ مع بداية دخولهم المدرسة (العنوم، 2004).

مهارات اللغة : يرى علماء اللغة وعلماء النفس المعرفي بأن أي لغة مجموعة من المهارات والمهارة بأنها نشاط عضوي إرادي مرتبط باليد أو اللسان أو العين أو الأذن . (البجة ، 2001، ص19) .

ونستطيع القول : إن أول عناصر الاتصال اللغوي وجوداً هو الكلام ، ثم الاستماع ثم الكتابة ، ثم القراءة ، لأن حاسة السمع إذا كانت أول حاسة تعمل عند الإنسان، فلا بد للمستمع من كلام يسمعه ، فالكلام سابق للاستماع وكذلك الكتابة تسبق القراءة ، لأنه لا بد للقارئ من كلام مكتوب وأما من حيث الاستخدام (التوظيف) فأكثر عناصر اللغة استخداماً الاستماع ، يليه الكلام ، ثم القراءة ، ثم الكتابة ، فالإنسان يستمع أكثر يومه ، ثم يتكلم في يومه أكثر مما يقرأ ، ويقرأ أكثر مما يكتب (عبد الهادي ، وآخرون ، 2003، ص 155) .

مهارة المحادثة: تتشكل نتيجة خبرات تراكمية عديدة تلبي حاجات يومية لدى الطفل حاجات عديدة حياتية ، وخدمية ، واجتماعية ...ومن ثم يستعين بأفكار ومفردات ومصطلحات عندما يريد أن يفكر أو يتحدث أو يتواصل مع الآخرين من أفراد أسرته أو أقرانه في المحيط الذي يعيش فيه وقد أشارت (صفيّر ، 2009، ص9) إلى أن الطفل حين يتعامل مع القراءة والكتابة على أنها أدوات تساعد في الوصول إلى المعرفة وتشبع فضوله، يكتشف أهمية القراءة والكتابة فتتولد لديه الرغبة في السيطرة على هاتين المهارتين ومنها إلى المهارات اللغوية في الرياض (الاستماع - التحدث -إضافة إلى مهارتي القراءة ، والكتابة) تُكتسب مهارات التحدث بعدة مراحل متتابعة (استشارة، تفكير، صياغة، نطق) وترتكز على جوانب نمائية (جانب حسي حركي، جانب معرفي، جانب نفسي اجتماعي). وتنمي هذه المهارة من خلال أنشطة التحدث عن الخبرات الشخصية التي يمر بها الأطفال كالمناسبات الخاصة /أعياد/، زيارة حدائق ، سرد قصص من خيال الطفل، تمثيل أحداث قصة ..الخ.

" مهارات التحدث الفرعية :

1- مهارات نطق الكلمات بشكل واضح وصريح :

يتعلم الأطفال نطق الكلمات بالخبرة وذلك عن طريق استماعهم للآخرين وهم ينطقون هذه الكلمات ولكن ما تزال توجد لديهم انحرافات في وضوح نطقها عن نطق الكبار خلال مراحل التطور في الكلام .

2- مهارات صياغة الجمل المفيدة والتامة نحويًا :

تستغرق هذه المهارات في التطور عدداً من السنوات والفرص التي تتاح لهذه المهارة للتطور في الحالات التي يتكلم فيها الأطفال ليستمعوا إلى غيرهم .

3- مهارة استعمال اللغة العربية الفصيحة المبسطة :

إذا كانت لغة الطفل التي يكتسبها في صغره هي لهجة محلية عامة وليست العربية الفصيحة فيجب أن تتقدم له الفرص الوفيرة لتعلم اللغة العربية الفصيحة المبسطة حتى يكتسبها بعمر مبكر 4- مهارة تنظيم الأفكار والتعبير عنها :

وما يزال الأطفال في مرحلة التطور اللغوي بحاجة إلى تطوير هذه المهارات ويتضمن هذا التطوير القدرة على انتقاء المعلومات التي يلزم نقلها للآخرين وتنظيمها بحيث يعرف الأفراد الآخرين ما الذي يحاول الطفل أن يقوله لهم ويدعم هذه المهارة للتطوير المعرفي بشكل عام مثل القدرة على تعرف وجهة نظر الآخرين والتفكير في الأشياء من وجهة النظر هذه .

5- محاولة نقل المعلومات للجماعة :

بالإضافة إلى تغذية المهارات المطلوبة لتنظيم المعلومات حول فكرة وتقديمها لفظياً بطريقة متماسكة تستطيع المعلمة مساعدة الأطفال على التواصل ونقل الأفكار والمعلومات للآخرين في مواقف سهلة بشكل يعطي الأطفال الثقة بأنفسهم في مواقف التواصل اللفظي الأخرى .

6- مهارة الطلاقة اللفظية :

وهي القدرة على التحدث بسهولة ، والأطفال الذين يمتلكون درجة عالية من الطلاقة اللفظية من المحتمل أن يتحدثوا بسهولة وأن يكونوا مبالين للكلام في أغلب أوقاتهم التي يتاح لهم فيها الكلام (كنعان ، المطلق 2005، ص183) .

وتشير هير (2005، ص618) إلى أن الخصائص النمائية والتطورية في مجال اللغة عند طفل السنوات الخمس كما أوردتها هي كالتالي :

- 1• يستخدم الأفعال التي تشير إلى الشخص الغائب (هو رمى الكرة) .
 - 2• يستخدم جملاً مركبة أو معطوفة على بعضها (ذهبت إلى البقال ثم ذهبت إلى بيت جدي)
 - 3• يستخدم الوصف عند رواية قصة .
 - 4• يستخدم الضمائر على نحو صحيح .
 - 5• يستخدم كلمات تصف الحجم ،المسافة ،الطقس ، الوقت ، الموقع .
 - 6• يسأل عن معاني الكلمات .
 - 7• يميز المصطلحات اللفظية .
 - 8• يعيد التفاصيل الأساسية للقصة .
 - 9• يروي القصص الأصلية .
 - 10• يمتلك ثروة لغوية مقدارها (2000) كلمة .
- (وهناك من يضيف إلى وظائف اللغة لدى الطفل دوران أساسيان تؤديهما اللغة في تكيف الطفل النفسي والاجتماعي لأن اللغة وظيفة نفسية ترتبط بالجانب النفسي للطفل فإذا استخدمت اللغة معه على أنها أداة تعبير عن النفس كان معنى هذا زيادة الحصيلة اللغوية للطفل التي تمكنه من الانطلاق والحرية في تعبيره وفي هذا إشباع لما في النفس وإذا كان الطفل قادراً على التعبير بطلاقة فهو يشعر بالراحة النفسية في حين أن عدم قدرته على التعبير يسبب له مشكلات كثيرة منها : الخجل - الارتباك - الانطواء - العزلة - عدم الثقة بالنفس - العدوان ولاسيما إذا كان الطفل لديه قصور نظقي عضوي - أو نفسي . أما في التكيف الاجتماعي ودوره المهم في التعبير والتفاهم لتحقيق مطالب الحياة ، فإن اللغة في ذاتها عملية اجتماعية وأداة اتصال عن طريق رموزها المنطوقة . (فهم ، 2004م ، ص 147)
- في ضوء الخصائص السابقة، فإنه يجب توظيف اللغة من خلال مناشط الروضة المتعددة والتي من خلالها يتعلم الطفل ويكتسب المهارات اللغوية اللازمة له، فيجب الاهتمام بالأنشطة التي تساعد على الاستماع والتحدث ثم القراءة والكتابة، فعندما يسمع الطفل أصوات الحروف المختلفة، وكذلك الكلمات الخاصة بالأشياء في محيط اهتماماته أي ربط الشيء المحسوس برمزه أولاً، ثم التدرج للأشياء المجردة وربطها برمزها في ضوء خصائص نمو طفل هذه المرحلة، كما أنه من خلال الأنشطة التمثيلية والدراسية والأنشطة الحركية، والأنشطة الفنية، يكتسب الطفل بعض الأساليب الكلامية كالاستفهام والأمر والنهي وتكوين جملة بسيطة مناسبة لبعض المواقف

أو الصور المرسومة. وعندما نقدم للطفل الأنشطة المختلفة فإنه يتفاعل وينفعل فيستمع للقصة ويحاول التعليق عليها ببعض الكلمات، وقد يشير إلى صورة بالحجرة ويحاول قراءة الكلمة التي تحتها، ويمسك بالقلم ويحاول تقليد الاسم المكتوب تحت أي صورة يراها. نقلاً عن (https://www.abegs.org/aportal/article/article_detail?id=5087630690615296) /محمد-

عوض-الترتوري)

وجدت الباحثة في ضوء الخصائص السابقة أن للغة وظائف خاصة في حياة الطفل داخل الروضة وخارجها ، أبرزها الوظيفة الاجتماعية ، فهي تساعده على التفاعل مع الآخرين والتواصل معهم .

يجب توظيف اللغة من خلال مناشط الروضة المتعددة والتي من خلالها يتعلم الطفل ويكتسب المهارات اللغوية اللازمة له في حياته اليومية ، في الشارع ، عند البقال ، في المنزل ، مع أخوته والديه ، وأقرانه ، وهذا يحتم على المعلمة الاهتمام بالأنشطة التي تساعد على الاستماع والتحدث للانتقال بسلاسة إلى القراءة والكتابة ، فعندما يسمع الطفل أصوات الحروف المختلفة ، ضمن الكلمات الخاصة بالأشياء في محيط اهتماماته أي ربط الشيء المحسوس برمزه المكتوب ثم التدرج للأشياء المجردة وربطها برمزها في ضوء خصائص نمو طفل هذه المرحلة، كما أنه من خلال الأنشطة التمثيلية والدراسية والأنشطة الحركية ، والأنشطة الفنية ، يكتسب الطفل بعض الأساليب الكلامية كالاستفهام والأمر والنهي وتكوين جملة بسيطة مناسبة لبعض المواقف أو الصور المرسومة. وعندما نقدم للطفل الأنشطة المختلفة فإنه يتفاعل وينفعل فيستمع للقصة ويحاول التعليق عليها ببعض الكلمات ، وقد يشير إلى صورة بالحجرة ويحاول قراءة الكلمة التي تحتها ، ويمسك بالقلم ويحاول تقليد الاسم المكتوب تحت أي صورة يراها ، ويقوم بتقمص شخصية ما ويقلدها فيحاوّر لعبته على أنها كائن حيّ ، ويتفاعل مع رفاقه في الصف ، فيتبادل الأدوار معهم، مرة هو المعلم وأخرى هو المتعلم ، وأخرى هو الشرطي الذي ينظم السير ، أو الطبيب الذي يقوم بدوره أو المهندس ، أو الطيار ، أو الجندي الخ مستخدماً لغة استقفاها من بيئته وما خبره فيها ، وهذا ما يوسع لغته ويثريها.

مجموعة من الأنشطة التي يحبها الأطفال والتي تساعد المعلمة والطفل معاً في عملية التعلم وتبرز حالات الإبداع في التعبير الشفوي عن مشاعرهم وانفعالاتهم نذكر منها :

1- الموسيقى : بما فيها من التأثير الذي يدفع الطفل إلى التعبير .

- 2- الأغاني : يؤديها الأطفال بأنواعها الأناشيد والأغاني المناسبة لأعمارهم .
- 3- الرقص الحركي : المرافق للموسيقا الذي يبرز الاستجابة الحركية للطفل .
- 4- رواية القصص: من قبل المعلمة وإعادة سردها من قبل الأطفال بأسلوبهم .
- 5- اللعب الدرامي والتمثيل : ينفذه الأطفال بعفوية ، فيتقمصون أدوار الكبار في مواقف حياتية متنوعة ، ويقلدون أصوات الحيوانات ، ويحدثون الدمى التي بحوزتهم ، معبرين عن مشاعرهم وأحاسيسهم وانفعالاتهم وأفكارهم .
- 6- المكتبة : بما تحويه من قصص متنوعة تتناسب وأعمارهم مصوّرة وغيرها.
- 7- التعبير بالرموز (الرسم) : حيث يرسم الطفل ما يدور في ذهنه ويحدثنا عن رسوماته وهذا ما يخلق لديه الاستعداد للكتابة .
- 8- الحديث الصباحي: تديره المعلمة بين الأطفال ويشمل عدداً من الموضوعات حول الطقس والظواهر الطبيعية والاجتماعية المميزة للفترة المعيّنة من السنة واسم اليوم والتاريخ والشهر والسنة والحضور والغياب والصلاة والحديث الديني ومشاهداتهم في الطريق حين انتقالهم من البيت إلى الروضة والعكس، ويهدف الحديث الصباحي إلى توجيه انتباه الأطفال إلى برنامج اليوم ويهيئهم للعمل .
- الحديث الختامي : تستغل المعلمة هذه الفترة لتذكير الأطفال بتعليمات تتعلق باليوم القادم ، أو بتحضيرهم لحدث غير عادي سوف يحدث في اليوم القادم ، كالاحتفال بأعياد ميلاد الأطفال ، أو بالقيام برحلة ميدانية وذلك في نهاية اليوم الذي قضاه الطفل في الروضة حيث تدير المعلمة حديثاً بين الأطفال ويكون حول أنشطة الطفل في هذا اليوم وما سيحضره غداً معه بما يتناسب وأنشطة اليوم الثاني كما ذكرنا سابقاً .
- 9- فاللغة المستخدمة في هذا الحديث تثير تفكير الطفل ، وتحثه على التحدث يستمع ، فينسجم ، ويتفاعل فيتحدث ، ولهذا النشاط فوائد عديدة لما تقدّمه من تغذية راجعة تفيد في جوانب عديدة وتعمل على ربط تعلمه بالحياة . وأبرز الأنشطة التي يمكن أن تنمي مهارة المحادثة وهي ضرورة لطفل الروضة لما تتطلبه من تركيز وانتباه هي أنشطة القصة وأنشطة دمي العرائس .
- فما دورهما في تنمية مهارة المحادثة ؟
- نظام الأركان: عندما تعتمد الروضة التعليمية نظام الأركان فهي تعتبر طفل الروضة "عالم صغير" يُحوّل خبراته الحياتية إلى "مغامرة" تُجيب على فضوله وشغفه للتعلم. وهذا ما يعطي الأهمية لنظام

الأركان في الروضة، والذي قوامه المواد والتجهيزات التي تجعل الروضة عالماً طبيعياً ومتحدياً للطفل في نفس الوقت، فمن خلال تفاعله مع بيئة الروضة التي تساعد على فكك الغاز الحياة، يتعلم أن العالم لا يدور حوله أي (يبتعد عن الذاتية المركزية)

في نظام الأركان يكون المنهاج متضمناً في البيئة المادية، وفق المبادئ التالية:

• بيئة الروضة تعكس بيئة الطفل الحياتية

• التخطيط للتعليم في الروضة عبارة عن خلق فرص للعب

• الطفل شريك في صنع المنهاج

• دعم استقلالية الطفل واعتماده على نفسه

تتبقى هذه المبادئ من:

☺ المبدأ-1 الطفولة مرحلة عمرية قائمة ومتكاملة في حد ذاتها، ومن حق الطفل وحاجته أن يحياها بكاملها.

☺ المبدأ-2 الطفل كيان واحد موحد، مهم بكافة جوانبه، حيث يتأثر كل جانب بالجوانب الأخرى ويؤثر فيها.

☺ المبدأ-5 تربية الطفل هي تفاعل ما بين الطفل وبين بيئته، بما في ذلك، وبشكل خاص، الناس الآخرين والمعرفة.

☺ المبدأ-6 تنمية هوية الطفل الثقافية، ولغته الأم، وقيمه الخاصة (المحلية) مهمة لنموه السوي والمتكامل.

☺ المبدأ-8 الاعتراف بأهمية "الدافعية الداخلية" للطفل التي تقوده إلى المبادرة للقيام بنشاطات يوجهها بنفسه، وتشجيعها، أمر مهم في تحقيق مختلف جوانب شخصيته.

يتفق العاملون في مجال الطفولة المبكرة على أهمية العناية ببيئة التعلم على أن تكون بيئة آمنة أي خالية من المخاطر التي قد تعترض سلامة الطفل الجسدية والصحية. آمنة اجتماعياً وعاطفياً. مساندة لنمو وتطور الطفل. من أهم الأركان التعليمية التعليمية في الروضة :

المكتبة، اللوحات التفاعلية، الكتابة، ركن الفن، ركن الطبيعة، الخيال ألعاب التفكير، المكعبات ألعاب التركيب، المجسمات مكعبات الطاولة، الخرز، ألواح السدادات، ألعاب المطابقة الأشكال الهندسية المسطحة، ألعاب البطاقات. من أهم هذه الأركان وأكثرها قرباً من الطفل :

ركن المكتبة : يتطور وعي الطفل بالكلمة المكتوبة من خلال وجودها في محيطه، خاصة إذا كان الأشخاص الذين يعيشون معه يتعاملون مع الكتب والصحف ويعملون بأعمال مكتبية على مرأى من الطفل. في حالة الأطفال الذين يتعرضون بنسبة قليلة إلى هذه الخبرات، لذا يحتاجون بناء خبرتهم مع المادة المطبوعة أثناء تواجدهم في الروضة. وهذا يعني أن نجد مختلف أشكال المطبوعات ووضعها في أماكن متعددة، نشرات طبية في ركن الطبيب، ونشرات زراعية في ركن الطبيعة، وموسوعات الأطفال العلمية (يوجد منها أشكال مختلفة تكون مصورة وجذابة)، وصحف ومجلات في ركن البيت. والقصص المصورة في المكتبة، واللوحات التفاعلية التي تعتمد سلسلة لأحداث القصة مثلاً، أو غيرها والمطابقة على المثل (بطاقات اللوتو مطابقة الصورة مع الصورة والكلمة مع الكلمة) وهذا يتطلب :

تزويد الأطفال بالكتب والمواد التي تعكس هويتهم ولغتهم الأم وثقافتهم واهتماماتهم. ومن الضروري أن تتلاءم القصص مع المرحلة العمرية للأطفال (كتب كبيرة الحجم، واضحة الصور، بحيث يتوقع الطفل وجودها...).

- تزويد الأطفال بالقصص التي تحاكي خيالهم، ومن المواد التي يمكن أن تتواجد في ركن المكتبة: مجلات، وجرائد، وقصص متنوعة تحتوي على صور، قصص مع كاسيتات، وقصص مصممة بطريقة تصدر أصواتاً، وصور للمحادثات، وصور لقصة متسلسلة، ومجموعة بطاقات الكلمات وصور متعلقة بموضوع معين. ومن أبرز مواد ركن المكتبة القصة لما لدورها من أثر في نفوس الأطفال في جوانب تعلمهم كافة الجانِب المعرفي والجانِب الوجداني والجانِب المهاري.

دور القصة في تنمية لغة الطفل:

-من الأساليب التي تسهم في تنمية لغة الطفل بشكل محبب سرد القصص على الأطفال لأن لها مفعول سحري لتنمية مهارتي الاستماع والتحدث

طريقة سرد القصة للطفل:

- 1- تعدّ المعلمة تعد نفسها لذلك من خلال التحضير لنشاط القصة حيث تبدأ ب :
 - انتقاء قصة مصورة تظهر فيها أحداث وشخصيات القصة وموضوعها بوضوح .
 - تحليل القصة لفهم حبكةها ولتعرف شخصياتها وتقرر كيف ستسرد القصة للطفل للمرة الأولى في المجموعة الكلية، كيف نتعامل مع الكتاب (المعلمة ، والطفل) وتفاعل مع القصة (الكتاب) في ركن

المكتبة مع فرقة مصغرة (3-5 أطفال) لنتذكر أحداث القصة ونتعرف شخصياتها من خلال الصور. (دليل العمل مع المعلمة، 2012 ص 88).

نعيد حكاية القصة بوجود الكتاب مع عرض الصور بعد أن يكون الأطفال قد تألفوا مع الصور في (ركن المكتبة) تعد المعلمة مواد القصة (دمى تمثل الشخصيات، بطاقات تسلسل....)، وتقدمها من خلال أنشطة متعددة أي تكرر الموضوع ولكن بتنوع (ركن الأشغال، لوحات تفاعلية، ألعاب الطاولة...) بشكل يفعل مهارة التحدث بالشكل الأمثل.

ركن مسرح الدمى :

ركن دمى العرائس مهمته تعليم وتنشئة الأجيال، على مجموعة من القيم والمفاهيم الثقافية التي ترى فيها الصلاح لتمامها، وقوتها، بما يحقق اكتسابها وتمثلها من وجهة نظر الجماعة، والانتماء للناشئة، مستخدمة في ذلك تقنيات فن المسرح من وجود نص ومؤدين ومكان للعرض وجمهور مستهدف وهو الأطفال .

وهناك العديد من الخيارات والأنواع لمسرح الدمى ولكن هنالك أموراً يجب مراعاتها مثل:

- سهولة نقل المسرح من مكان إلى آخر.
- أن يكون المسرح آمن ومتين.
- أن يكون مصمم بطريقة يسهل على الطفل والمعلمة استخدامه مثل وجود كرسي صغير يمكن للمعلمة الجلوس عليه عند استخدامها للمسرح.
- وجود رفوف أو علاقات لوضع الدمى... الخ.
- مجموعة من النماذج لمسرح الدمى المصنوع من الخشب:
- وهنالك أنواع متعددة من الدمى فمنها:
- الدمى الجاهزة من الأسواق بمختلف أنواعها وأشكالها ومنها: دمى اليد، دمى الأصابع، دمى أشخاص، دمى العصي، دمى الحيوانات .
- دمى من إنتاج المعلمة والأطفال مثل: دمى الأكياس الورقية، الدمى الكرتونية، دمى الأصابع.

وقد أكد المؤسسون الأوائل للتمثيل التربوي (كوك، سلايد ، فيجو فيسكي ، واي ، بولتن ، هيث كوت وغيرهم) أهمية العمل الذي تقوم به معلمة الروضة من خلال أنشطة التمثيل التربوي، وعدّوها أبرز عناصر التمثيل التربوي، واشترطوا لنجاحه وتحقيق أهدافه، قدرة المعلمة على

تنظيمه وتوجيهه ،ومن أجل ذلك ينبغي عليها أن تتمتع بمجموعة من الصفات المهنية والنفسية و الاجتماعية والعقلية التي تساعد على تحقيق ذلك . من خلال التخطيط والتنفيذ والتقويم (صاصيلا ، 2000 ، ص 117) . وقد اقترحت حنان العناني (1991، 65-66) مجموعة من الصفات التي تساعد المعلمة على النجاح في تنفيذ أنشطة التمثيل التربوي ومن أبرز هذه الصفات ما يلي .

- 1- أن تكون ذات خيال واسع ، مما يساعدها على اختيار القصص أو تأليفها أو توليفها .
- 2- أن تكون لديها القدرة على فهم الأطفال فهماً جيداً .
- 3- أن تعرف خصائص النشاط التمثيلي لدى الطفل ، والقدرة على تقمص الشخصيات أثناء أنشطة التمثيل التربوي .
- 4- أن تشارك الأطفال سرورهم وتتعاون معهم في كل مراحل النشاط .
- 5- يجب أن يناسب حديث الدمى الأطفال ويراعي خصائصهم في الخيال والإحيائية: كثيراً ما نرى الأطفال يضيفون صفة الحياة على الأشياء التي يتعاملون معها . فقطعة الخشب تصبح سيارة والوردة تشعر والكلب يفهم ... من مظاهر الإحيائية استمتاع الأطفال بالقصص الخيالية التي يكون أبطالها من الحيوانات، وهم يستمتعون أيضاً بمشاهدة الصور المتحركة. كل ذلك ينسجم وخاصية الخيال عند الطفل ويعمل على تطوير قدرة الطفل على التعامل مع الرموز "والإحيائية" (أنسنة الحيوان والأشياء) وهي من أبرز خصائص طفل الروضة، فهو يضيف على الأشياء صفة الحياة ويعمل خياله بلا حدود فنجده لا يستغرب في الصور المتحركة مشاهدة النباتات والحيوانات والأشياء تتكلم وتتحرك كالإنسان... نبني على هذه الصفة من خلال التعامل مع الدمى ، ومن خلال اللعب مع الدمى نساعد الطفل على تطوير قدرته للتعامل مع الرموز واستخدامها في التعبير عن ذاته....

اللعب الدرامي : يحاكي الطفل خبراته الحياتية من خلال اللعب الدرامي (فهو يدمج بين صفة الإحيائية والتعبير الرمزي)، حيث يكتشف الطفل دوره الاجتماعي ويسعى لفهم الظواهر المحيطة به (الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية)، وتستمر هذه الظاهرة عبر مرحلة الطفولة وتكون ذات أهمية عالية في عمر ثلاث وأربع سنوات. في أركان الخيال يصنع الطفل المنهاج، فهو يسقط ما يعرفه على بيئة تسمح له بالسيطرة عليها. فتصميم هذه الأركان لا بد وأن يكون مألوفاً للطفل حتى يتمكن الطفل من التحكم به محاكياً حياته المعيشة.

في اللعب الدرامي : يكتشف الطفل هويته الثقافية الاجتماعية لذا نضمن في أركان الخيال خبرات تساعد الطفل على تنظيم نفسه (نضع التجهيزات التي تساعد على تنظيم البيئة). فنخطط خبرات ضمنية مثل التعامل مع الملابس في ملابس الدمية (السحاب، الأزرار، رباط الحذاء...) نخطط مع المعلمة رحلة إلى السوق، ونصنع المخلل معه، نخلق الفرصة للتكلم عما هو مألوف للطفل. عن طريق المحادثة نساعد الطفل على إعادة تنظيم خبراته واستخدام اللغة للتعبير عنها، فيكتشف العلاقة بين اللغة كوسيلة للتعبير، ومن ثم نستخدم اللغة كوسيلة تنظم لأفكاره. عندما يستخدم الطفل أشكال التعبير الأخرى مثل الرسم والتعامل مع الصور... يصبح قادراً على التعامل مع الرموز مما يُمكنه من وصل ما في الداخل مع ما في الخارج (وبالعكس). آخر مراحل التجريد يكون باستخدام الكلمة المكتوبة لتصبح اللغة المكتوبة أداة تعبير وامتداد لقدرة الطفل على التفكير بطريقة مجردة حيث يبدأ بنسخ المفردات التي يراها أمامه.

الدراسة الميدانية :

منهج البحث : اعتمد البحث المنهج شبه التجريبي وذلك لعدم تمكن الباحثة من ضبط جميع العناصر والمتغيرات بدقة من خلال تطبيق البرنامج المقترح. في تعرف أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة؟ وهي من المهارات اللغوية المهمة لدى الطفل في الروضة من خلال ما اكتسبه من مفردات لغوية جديدة تساعد في التواصل مع أقرانه ومع البيئة المحيطة به. وقد طبق البحث على أطفال الرياض من الفئة الثالثة من أطفال العينة المختارة والذين تبلغ أعمارهم ما بين 5-6 سنوات. حيث قامت الباحثة بتطبيق البحث على أفراد العينة المختارة ، بعد عدة لقاءات مع المعلمات تم خلالها شرح آلية تطبيق البحث من إعداد بطاقات تتضمن القصص التي تساعد الطفل في الوصول إلى مهارة المحادثة وكذلك الأمر تحديد الدمى التي تساعد على تنمية مهارة المحادثة أيضاً.

عينة البحث : اختيرت العينة من روضة ملاعب الطفولة في مدينة اللاذقية وهي عينة عشوائية قسدية والتي تتبع نظام الأركان وهي تابعة لمديرية تربية اللاذقية حيث يبلغ عدد أطفال الفئة الثالثة فيها 66 / طفلاً وطفلةً وقد تم اختيار أفراد عينة البحث الحالي وهم 30 / طفلاً وطفلةً من أصل 66 / لتعذر جمع الأطفال في قاعة واحدة وتطبيق البحث معهم وذلك بسبب صغر مساحة القاعة ولتوخي الدقة في تطبيق البحث من قبل الباحثة أما معلمات الرياض فهن من حملة الإجازة الجامعية خريجات كلية التربية اختصاص معلم صف.

أدوات البحث :

- 1- قائمة مهارات المحادثة وهي عبارة عن ثمانية بنود حازت على صدق المحكمين. وضعت الباحثة القائمة من خلال مراقبتها للأطفال وتصويرهم أثناء عرض القصة عليهم ومن ثم صاغت ملاحظاتها على شكل بنود تم عرضها على المحكمين الذين أبدوا بعض الملاحظات والتعديلات حتى أخذت شكلها النهائي
 - 2- اختبار مهارات المحادثة والذي بنته الباحثة لتختبر تلك المهارات. وبعد بناء القائمة وضعت الاختبار الذي يقيس كل مهارة من المهارات الفرعية التي تشكل مهارة المحادثة.
 - 3- بطاقة الملاحظة والتي تشير الى امتلاك مهارات المحادثة الفرعية من قبل الطفل أيضا هي عبارة عن ثمانية بنود.
- أعدت الباحثة بطاقات عشرة قصص خمسة مصورة ترويها المعلمة على الأطفال باستخدام البطاقات المصورة والتي تحتوي على مواقف تعبر عن مضمون القصة وخمس قصص أخرى تعرضها المعلمة باستخدام دمي العرائس لشخصيات القصة المعنية بالبحث بعد التأكد من مضامينها من حيث الموضوع والهدف، و مناسبة المفردات اللغوية للمرحلة العمرية لأفراد العينة وانتمائها للمناهج. وتنفذ على شكل أنشطة تعليمية تعلمية والنشاط التعليمي التعليمي عبارة عن :
- 1- خبرة تنظمها المعلمة ليتفاعل معها الطفل فيوظف ما تعلمه من خبراته السابقة في تطوير قدرته على التعلم، ولتوسيع مداركه إما من خلال تعميق فهمه أو إضافة معلومات ومهارات جديدة على مخزونه المعرفي. والنشاط التعليمي التعليمي هو أصغر وحدة تخطيط في برنامج الروضة التعليمية، وعادة ما ينفذ خلال فترة الفعاليات (أنشطة الأركان). يمكن أن تكون أي خبرة منظمة خبرة تعليمية تعلمية في آن واحد ففي مرحلة الروضة ما زال النمو يحدث بوتيرة سريعة إذا ما قورن بمراحل الطفولة الوسطى والمتأخرة، لكنه يتباطأ تدريجيا وتظهر معالمه على نحو غير ملحوظ على الأمد القصير.
 2. بعض البطاقات المصورة التي تحتوي على مواقف حياتية وأحداث تشكل قصة متكاملة ترويها المعلمة للأطفال بأسلوب مشوق يشدهم لمتابعتها بشكل متسلسل وبصوت واضح ولغة سليمة ونبرات واضحة تعبر عن الموقف.

3. بعضاً من دمي العرائس التي تستخدمها المعلمة في ركن مسرح الدمى ليتفاعل الأطفال معها ،تمّ عرض الأدوات على محكمين مختصين لأخذ آرائهم بها . وقد تمّ تطبيق الاختبار على مرحلتين : قبلي وبعدي .

آلية اختبار الأطفال : باستخدام بطاقات قصة خبرة من أنا (صورة + دمي) تمّ انتقاؤها بعناية من نشاط أنا صبي وأنا بنت

إجراءات التطبيق الميداني : حاولت الباحثة توفير الشروط المناسبة لتطبيق البحث. ففي الاختبار القبلي خصّصت غرفة صفية لتطبيق الاختبار مع وجود ساعة لضبط الوقت بمساعدة معلمة للتذكير بذلك كلما مضى خمس دقائق على بدء الإجابة عن السؤال . كانت الباحثة تطرح السؤال وتدوّن الإجابات التي يدلي بها الأطفال المفحوصين . وقد استغرق الاختبار القبلي خمسة أيام حيث إن الوقت لم يسمح باختبار أكثر من ستة أطفال في اليوم بمعدل 4/ ساعات يومياً . بسبب ظروف الاختبار الشفهي حيث يتطلب بقاء الطفل حوالي ربع ساعة وكذلك طبيعة الطفل وحاجته إلى فسحة من الحرية تمنح في الفرص المخصصة للاستراحة وللطعام .

العرض القصصي يعرض في قاعة الأنشطة ، ويسمعه الأطفال حيث تحتوي هذه القصص على ماينمي مهارات المحادثة اللغوية عند الطفل وتحقق مجموعة من القيم والمعارف ، والقصص ترويه إحدى معلمات الروضة التي تمّ تدريبها سابقاً على هذا العمل مستخدمة التلوين الصوتي بما يتناسب ودور الشخصية ، وتساعد معلمة أخرى في تنفيذ ذات القصص على أسنة الدمى ولعب الأدوار وتحضير وتغيير الدمى كلما اقتضت الحاجة . وبعد انتهاء العرض تقوم المعلمة بمناقشة الأطفال حول القصص المعروضة أمامهم باستخدام الصور أما القصص المتطابقة مع الشخصيات في ركن دمي العرائس فترويها المعلمة مستخدمة مجسمات من دمي العرائس لتتأكد من تحقق الأهداف المخططة.

ومن ثمّ تعرض المعلمة المواقف التي انتقتها والتي اختبرت قبلياً باستخدام الاسئلة على بطاقات القصص مع صورها على المجموعة التجريبية وكذلك الأمر مع قصص دمي العرائس.

وبعد انتهاء العروض القصصية العشرة خلال عشرة أيام ، حيث قدمت المعلمات بالتناوب تمّ تنفيذ الاختبار البعدي بنفس الطريقة والشروط التي تمّ بها تنفيذ الاختبار القبلي من حيث المكان والزمان المخصص وبمساعدة معلمات الروضة .

القوانين الإحصائية : استخدمت القوانين التالية :

لقد قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- المتوسط الحسابي Arithmetic Mean

2- التكرارات والنسب المئوية لهذه التكرارات

3- معامل الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون

4- اختبار T للعينات المزدوجة (Paired Sample T Test)

5- اختبار T للعينات المستقلة (Independent sample T test) .

لتعرف أثر كني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مفردات الطفل اللغوية ليستخدما في المحادثة وبعد تطبيق الاختبارين القبلي والبعدي قامت الباحثة بتفريغ النتائج لقياس دلالة فروق المتوسطات المرتبطة لأفراد العينة وحساب الانحراف المعياري .

اختبار ومناقشة الفرضيات:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة المكتبة.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة دمي العرائس.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها :

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ونصها:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة المكتبة.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار T- test.....وهكذا نيبين تحليل مفردات قائمة التقدير الخاصة بمهارات المحادثة في أنشطة المكتبة على الشكل التالي :

جدول رقم (1)

متوسطات المفردات جميعها للقائمة الخاصة بمهارات المحادثة لركن المكتبة (بعدي)	2,742	متوسطات المفردات جميعها للقائمة الخاصة بمهارات المحادثة لركن المكتبة (قبلي)	2,104
--	-------	--	-------

نلاحظ من النتيجة السابقة اختلافاً في المتوسطات الحسابية بين قائمة الخاصة بمهارة المحادثة (قبلي) والقائمة الخاصة بمهارة المحادثة (بعدي) في أنشطة المكتبة .

لذلك قمنا بإجراء اختبار T (Paired Sample T Test) وقد كانت نتائج الاختبار كما

هي موضحة في : جدول رقم (2)

قائمة ر خاصة بمهارة المحادثة في أنشطة المكتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	Tقيمة	درجة الحرية df	مستوى الدلالة
القبلي	2,104	0,361	10,726-	29	0,000
البعدي	2,742	0,131			

يتبين من الجدول السابق : أن قيمة مستوى الدلالة (0,000) أصغر من (0,05) لذلك نقول أنه يوجد اختلاف جوهري أو ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات مهارة المحادثة في القياس القبلي لأنشطة المكتبة ومتوسط درجاتهم الخاصة بمهارة المحادثة في القياس البعدي لأنشطة المكتبة وذلك لصالح البعدي أي أن أداء أطفال الروضة بعد تطبيق البرنامج كان أفضل من أدائهم قبل تطبيق البرنامج ، ومن ثم للبرنامج أثر إيجابي في أداء أطفال الروضة وهذا ما يسعى إليه البحث في خلق حالة منتجة في عادات المحادثة .

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ونصها :

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة دمي العرائس. وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار T- test.....وهكذا نبيّن تحليل مفردات قائمة التقدير الخاصة بمهارات المحادثة في أنشطة مسرح الدمى على الشكل التالي :

الجدول رقم (3)

وفيما يلي نبيّن تحليل مفردات القائمة الخاصة بمهارات المحادثة في أنشطة ركن مسرح الدمى

متوسطات المفردات جميعها للقائمة الخاصة بمهارات المحادثة ركن (امسرح دمي) قبلي	2,392	متوسطات المفردات جميعها للقائمة الخاصة بمهارات المحادثة ركن (امسرح دمي) بعدي	2,729
--	-------	--	-------

حيث تبين من الجدول السابق : أن قيمة مستوى الدلالة (0,000) أصغر من (0,05) لذلك نقول أنه يوجد اختلاف جوهري أو ذو دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مهارات المحادثة في القياس القبلي لأنشطة دمي العرائس ومتوسط درجاتهم الخاصة بمهارة المحادثة في القياس البعدي لأنشطة ركن دمي العرائس وذلك لصالح البعدي أي أن أداء أطفال الروضة بعد تطبيق البرنامج كان أفضل من أدائهم قبل تطبيق البرنامج ، ومن ثمّ للبرنامج أثر إيجابي في أداء أطفال الروضة من خلال تعابيرهم وأحاديثهم التي تبادلوها فيما بينهم وهذا ما يسعى إليه البحث في تنمية مهارات المحادثة .

تفسير النتائج:

• تفسير الفرضية الأولى : والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة المكتبة. حيث أدت أنشطة ركن المكتبة دوراً واضحاً في تحسن أداء الأطفال أثناء المحادثة ونتائج حساب المتوسطات التي ظهرت أثناء التطبيق تؤكد ذلك والمفردات التي عبر بها الأطفال والتي التقطوها من قصص ركن المكتبة مثل (تكاد بطني تنفجر، غطت في نوم عميق، قبلت التحدي....الخ).كلها تشير إلى تحسن واضح في امتلاك المفردات.

• تفسير الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار مهارة التحدث من خلال أنشطة دمي العرائس.

أدت دمي العرائس دوراً ملموساً في تحسن مهارات المحادثة وهذا ما أكدته دلالة الفروق وحجم الأثر وهذا يعود لاستثارة الأطفال من خلال دمي العرائس للمحادثة وتبادل الأدوار أثناء تفاعلهم مع الدمى وإظهار تمكنهم من الحوار الذي دار بينهم عند تقمصهم لشخصيات الدمى بشكل جيد. ما أظهرته نتائج التطبيق الميداني للبحث من أثر إيجابي باستخدام ركني المكتبة ومسرح الدمى في تنمية مهارات المحادثة ، يشير إلى أن الأطفال الصغار يحبون اللعب التخيلي ، فهو يوفر لهم فرصاً للنمو والتطور ويجذبهم للارتباط بالروضة أكثر وبالتالي توفير تهيئة جيدة للمرحلة القادمة في المدرسة. بالنظر إلى الجدول رقم (1) والمتضمن نتائج الإحصائية لحساب متوسط درجات مهارة المحادثة في القياس القبلي لأنشطة المكتبة ومتوسط درجات الأطفال الخاصة بمهارة المحادثة في القياس البعدي لأنشطة المكتبة وذلك لصالح البعدي بينت النتائج تحسن واضح أي أن أداء أطفال الروضة بعد تطبيق البرنامج كان أفضل من أدائهم قبل تطبيق البرنامج وهذا يتطابق مع نتائج دراسة (Gung, 2000) إن الهدف من تدريس منهاج رياض الأطفال كما ورد في وثيقة المعايير والمخرجات التعليمية ، والمؤشرات المعيارية :إكساب الطفل منظومة من المعارف ، والمهارات ، و الخبرات تهيئة للمرحلة التعليمية اللاحقة . و تتحقق هذه الأهداف من خلال الفعاليات التربوية لتلبية احتياجات النمو ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تجزئة الأهداف لنواحي النمو المختلفة وهذا يتفق مع دراسة ، (الناقة (2008)، ودراسة (podlozny, 2000) ومالدور المسرح من أهمية في تنمية المهارات اللغوية ومن خلال تطبيق البحث في الميدان باستخدام ركني المكتبة ودمى العرائس وما لمستته الباحثة من تفاعل الأطفال مع بطاقات القصص في المكتبة ، وما استدعى ذلك لديهم من حوادث ومواقف حياتية متنوعة من ذاكرتهم بشكل عفوي، وتخيّلهم للجماد والحيوان في صفات إنسانية جعلهم يحدثونها، وأحياناً يقلّدونها، وأحياناً أخرى يشركونها معهم بألعابهم وقصصهم وأحاسيسهم ومشاعرهم وهذا ما أتاح لهم التفكير بصوت عال حول تجاربهم مهما كانت سلبية أم إيجابية مما يعطيهم الفرصة لفهم ذاتهم والعالم المحيط بهم من حولهم ، وكذلك يعطيهم الفرصة الثمينة للتعبير الشفوي وهذا يتفق مع دراسة (سعدالدين، 2012 ص 20) ، وتبادل الحوار مع أقرانهم فيعبرون عما في داخلهم دون التركيز على الشكل الصحيح للغة . إن الأنشطة المستخدمة جعلت الأطفال يبادرون بالكلام ويتمكنون من توصيل ما يريدونه للآخرين ، وهنا يكمن في دورنا ككبار في الاستماع لهم وتدعيم لغتهم إما بالإجابة عليها أو بتوسيع ما يريدون أن يقولونه ، أو بإعادة ما يقولونه بشكل صحيح بغرض التأكيد على ما يقولونه وبنفس الوقت إعطائهم النموذج الصحيح للتعبير اللغوي المعين . وهذا ما يوسع قاعدة مفرداتهم التي

تشكل القاموس المنطوق لديهم كما توسّع خبراتهم النحويّة والصرفيّة وهذا يتفق مع دراسة (الحربات، 2012) التي أكدت على دور القصة في إثارة تفكير الأطفال. والنتائج التي توصّل إليها البحث تشير إلى الأهميّة الكبيرة لأنشطة القصص ومسرح الدمى لما فيها من تكرار ومعروف عن الأطفال حبهم لتكرار القصص والأنشطة المحببة ، ما يجعلنا نقرّ بأهمية إدخال مثل تلك الأنشطة ضمن الخطة الدرسية للأطفال في الروضة وهذا ما أجاب على السؤال : ما أثر ركني المكتبة ودمى العرائس في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة؟

مقترحات البحث :

- 1- دراسة فاعلية نظام الأركان في تنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة.
- 2- إقامة دورات تدريبية تهدف إلى تعريف المعلمات بنظام الأركان كطريقة تربويّة في تنمية مهارات اللّغة لدى الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة في الروضة.
- 3- توفير الوسائل التعليمية الكفيلة بتنمية مهارات اللغة العربية وخاصة مهارتي الاستماع والتحدث لدى أطفال الرياض .
- 4- توعية المعلمات بأهمية طرائق اختيار أنشطة ركني المكتبة ودمى العرائس حتى يتاح للأطفال اكتساب أكبر قدر من المعارف والمهارات التي لها علاقة بحياتهم اليومية.
- 5- وضع برنامج تدريبي لتدريب المعلمات على استخدام ركني المكتبة ودمى العرائس لتنمية مهارة المحادثة لدى طفل الروضة ولتوظيفهما في أنشطة رياض الأطفال لما لهما من فوائد في تنمية الطفل في جوانبه كافة.

المراجع العربية :

1. أبو معال ، عبد الفتاح ، (2000) ، تنمية الاستعداد اللغوي عند الأطفال ، دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان،الأردن .لقاهرة .
2. الترتوري ، محمد عوض،(2015) النمو اللغوي عند طفل الروضة
https://www.abegs.org/aportal/article/article_detail?id=50876306906152
- 96
3. الحريبات، ريمة (2012) فاعلية القصص والمسرح في تنمية التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة، كلية التربية،جامعة دمشق.
4. حميرة ، ديانا عيسى ، (2011)، دور المسرح في خفض السلوك العدواني لدى طفل الروضة ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم المناهج ، بحث ماجستير .
5. خضر ، قاسم علي ، (2010) ، فاعلية المسرح التعليمي في تنمية مهارات القراءة الجهرية لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم المناهج ، بحث ماجستير .
6. خليل ، فاطمة ، عزة ، عبد الفتاح ، عبد الرؤوف هاشم ، (2005) ، مسرح ودراما الطفل ما قبل المدرسة ، الطبعة الأولى دار الفكر العربي .
7. سعدالدين ، سمر موسى ، (2012) فاعلية برنامج مقترح قائم على الأنشطة المسرحية (مسرح الطفل ومسرح العرائس) في إكساب طفل الروضة بعض المهارات اللغوية جامعة دمشق ، غير منشورة .
8. صاصيلا ، رانيا ، (2002) ، فاعلية برنامج لتدريب معلمات رياض الأطفال على طريقة لعب الأدوار وأثره في إكساب الأطفال خبرات علمية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية التربية .
9. طعيمة ، رشدي أحمد ،(2009) ، المفاهيم اللغوية عند الأطفال، أسسها ، مهاراتها ، تدريسها ، تقويمها. دار المسيرة ،الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن.
10. عبد الهادي، نبيل- أبو حشيش، عبد العزيز- عبد الكريم، خالد بسندي(2003)، مهارات في اللغة والتفكير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى .

11. علي ، غيداء أحمد ، (2010) ، فاعلية مسرح العرائس في إكساب أطفال الرياض بعض القيم الاجتماعية والأخلاقية ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم تربية الطفل ، بحث ماجستير.
12. العناني ، حنان ، (1991) ، الدراما والمسرح في تعليم الطفل، دار الفكر ، عمان .
13. عياد، مواهب إبراهيم.(بلا). النشاط التعبيري لطفل ما قبل المدرسة .كلية الزراعة، قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية.دار نشر المعارف بالإسكندرية ، مصر.
14. فهميم ، (2004) ، كليير، المدرسة والصحة النفسية لأبنائنا ،كتاب الهلال ،القاهرة .
15. مدكور، علي أحمد، عبد العظيم ، شاكرا (بلا)لغة الطفل ، كلية التربية ، جامعة حلوان، وحدة ثقافة الطفل.
16. مركز مصادر الطفولة المبكرة .(1994) برامج تطوير رياض الأطفال . القدس :فلسطين.
17. هير ، جودي، (2006)، العمل مع الأطفال الصغار، مؤسسة إيمان للتعليم المبكر، الأردن.

References In Arabic:

1. Aleanani, Hunaan, (1991), Aldarama Walmasrah Fi Taelim Altifl , Dar Alfikr, Eaman.
2. Alharibat , Rima (2012) Faeiliat Alqasas Walmasrah Fi Tanmiat Altafkir Bdlaan Min Alrawdāt , Kuliyyat Altarbiat , Jamieat Dimashq.
3. Almarajie 1. 'Abu Maeal, Eabd Alfataah, (2000), Tanmiat Alaistiedad Allaghawii Eind Al'atfali, Dar Alshuruq Lilnashr Waltawzie Altibeat Al'uwala, Eumaan, Al'urdun .Lqahr.
4. Altrtawri , Muhamad Eiwad , (2015) Alnumua Allaghawi Eind Tifl Alrawdāt
https://www.abegs.org/aportal/article/article_detail?Id=5087630690615296
5. Eali, Ghida' 'Ahmad, (2010), Faeiliat Masrah Alearayis Fi 'Tiksab 'Atfal Alriyadi, Almamlakat Alearabiat Alsaeudiati, Kuliyyat Altarbiati, Qism Tarbiat Altifl, Bahath Majistir.
6. Eiad , Mawahib 'Ibrahym. (Bla). Alnashat Altaebirii Litifl Maqbil Almadrasa .Kuliyyat Alziraeat , Qism Alaiqtisad , Jamieat Alaskndry.Dar Nashr Almaearif Bial'iiskandriat , Misr.
7. Fuhaym, (2004), Kalir, Almadrasat Walsihat Walsihat Li'abnayina, Kitab Alhilali, Alqahirat.
8. Hamirati, Diala Eisaa, (2011) , Dawr Almasrah Fi Alhadi Alkhasi Bialeujul Al'iilzamiat Eind Altifl , Jamieatan Dimashq , Kuliyyat Altarbiat , Qism Almanahij , Bahath Majistir.
9. Hayr , Juadiy , (2006) , Aleamal Mae Al'atfal Alsighar , Muasasat 'Iman Qalilat.
10. Khadur, Qasim Ealay, (2010), Faeiliat Almasrah Altaelimia Fi Tanmiat Maharat Alqira'at Aljahriat Ladaa Talamidh Alsaf Alththalith Al'asasii, Jamieatan Dimashqi, Kuliyyat Altarbiati, Qism Almanahiji, Bahath Majistir.
11. Khalil, Fatmat, Eizat, Eabd Alfatah, Eabd Alruwuf Hashim, (2005), Masrah Wadirama Altifl Ma Qabl Almudrisata, Altibeat Al'uwlaa Dar Alfikr Alearabi.
12. Madkur , Eali 'Ahmad , Eabd Aleazim , Shakir (Bla) , Altifl , Kuliyyat Altarbiat , Jamieat Hulwan , Wahdat Thaqafat Altifli.
13. Markaz Masadir Altafw Lat Almubakira (1994). Baramij Tatwir Riad Al'atfali. Alquds: Filastin.

14. Saeadaldin, Samar Musaa, (2012) Faelyt Barnamaj Muqtarah Qayim Ealaa Al'anshitat Almsrhy (Msarih Altifl Wamasarah Alearayisa) Fi 'Tiksab Tifl Alrawdāt Bibaed Almuharat Allghwyt Jamieatan Dimashqa, Ghyr Manshurat.
15. Sasila , Ranya , (2002) , Faeiliat Barnamaj Litadrib Muealimat Riad Al'atfal Ealaa Tariqat Laeib Al'adwar Wa'atharah Fi 'Tiksab Al'atfal Khibrat Eilmiat , Risalat Dukturah , Jamieat Dimashq , Kuliyyat Altarbiat.
16. Taeimatan , Rashdiun 'Ahmad , (2009) , Almafahim Allughawiat Eind Al'atfal , 'Ussihaan , Muharatuha , Tadrisuha , Taqwimiha. Dar Almasirat , Altibeat Alththaniat , Eamman , Al'urdunn.

المراجع الأجنبية : References

- Abramovit _ Sima, 2000 , The power of performance in multi cultural curricula screams of trying cries of hops .
- Ann podlozny , 2000 , Strengthening verbal skills through the use of classroom drama .
- Annk , Levy – Socio Dramatic Play as a Method For Enhancing The Language Performance Of Kindergarten Age Students-1986 .
- Early Childhood Research Quarterly , Comprehensive evaluation of a full-day kindergarten 2002 .
- Nesrin Al Refaai , 2005 , Teaching English through drama for students Learning English as there second language .
- Noe , Roger T – Accelerating The Pace Against Illiteracy Parent and Child Education – 1989 .

مدى الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثره في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

إعداد:

دعاء غسان أبازيد

Prepared By

Douaa Ghasan Abazeed

إشراف:

أ.د. حسين دحدوح

Supervised By:

Dr. Hussain Dahdouh

ملخص

هدف البحث إلى قياس إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة المتعلقة بالعاملين والمنتجات والمجتمع، واختبار أثر الإفصاح عن كل نشاط منها في قيمة الشركة.

وللوصول إلى هدف البحث تم وضع قائمة بالإفصاحات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية مقسمة إلى أنشطة تخص العاملين (22 نشاط) والمنتجات (11 نشاط) والمجتمع (14 نشاط)، وتم الرجوع إلى التقارير السنوية التي تخص الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للعام (2016) لقياس مدى إفصاحها عن تلك الأنشطة، ولحساب قيمة الشركة تم استخدام مقياس Tobin's q بالاستعانة بالقوائم المالية النهائية للشركات، وتمت الدراسة العملية واختبار فرضيات البحث من خلال الأساليب الإحصائية الوصفية، وتحليل التباين الأحادي وتحليل الانحدار البسيط.

وقد توصل البحث إلى أن أكبر نسبة من إجمالي إفصاحات المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك، يليه التأمين في المرتبة الثانية ثم قطاع الخدمات والصناعي والزراعي على التوالي، وكانت

الشركات أكثر إفصاحاً عن الأنشطة المتعلقة بالعاملين يليه الإفصاحات عن المجتمع ثم أقلها وهو إفصاحات المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات، وتوصل البحث إلى وجود تأثير سلبي للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين في قيمة الشركة، وعدم وجود تأثير للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ المنتجات والمجتمع في قيمة الشركة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، قيمة الشركة.

**The Extent Of Corporate Social Responsibility Activities Disclosure And
Its Impact On Firm Value Of The Listed Companies In Damascus
Securities Exchange
(Applied Study)**

Abstract

The research aimed to measure the listed companies in Damascus securities exchange (DSE) disclosure about social responsibility activities which related to, employees, products and Society to investigate the effect of those activities disclosures in their firm values.

To achieve the research goal a statement contained of social responsibility activities was formulated and classified to activities related to employees(22 Activities), products (11 Activities), society (14 Activities), and then the Annual reports of the (24) listed companies in (DSE) for the period (2016) were examined to count their disclosure extent about that statement activities. Firm value measured by Tobin'sq was calculated by using final financial statements to the (24) listed companies in (DSE) for the period (2016), the research hypothesizes were tested using some statistical ways which are one way Anova, simple liner regression, and descriptive analysis.

The research found that the largest numbers of total disclosures of social responsibility were in the banking sector, followed by the insurance in the second and then the industrial and agricultural,the services sector, respectively.

Social responsibility activities related to the workers was the biggest, then the disclosures about the community and the least was the disclosures of products , The research found a negative impact of disclosure of social responsibility activities about the employees on firm value and no impact of the social responsibility activities that related to products and society on the firm value.

Keywords: Social Responsibility, Firm Value.

أ- مقدمة:

لقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبّهت إلى أنّ أداءها الاجتماعي أصبح محطّ أنظار الكثيرين، سواء داخل المؤسسة أم خارجها، حيث تستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح التي تنصّ على أنّ الهدف الأساسي للشركات يتمثّل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح، من حملة الأسهم والشركاء والموردين، والعملاء والعاملين و البيئة المحيطة والمجتمع ككل، ومن العوامل التي تساعد في التوسع بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية هو الإفصاح المباشر والمستمر عنها من قبل الشركات، فكّما زاد مستوى الشفافية في الإفصاح عن مدى مراعاتها للأبعاد الاجتماعية زادت الثقة المتبادلة بينها وبين أصحاب المصالح.

وإنّ كفاءة الشركات في أدائها الاجتماعي ستعكس في قيمة الشركة، فقيمة الشركة هي إدراك وتصوّر المستثمر لمدى نجاح الشركة، والذي يرتبط وينعكس دائماً في أسعار الأسهم، فالهدف الأساسي للشركة هو تعظيم ثروتها أو قيمتها، وبالتالي تعظيم ثروة حملة الأسهم، حيث أنّ أسعار الأسهم المرتفعة تجعل تقييم الشركة أعلى وتؤثر على ثقة السوق نحو أداء الشركة الحالي والمستقبلي، وتوقعات قيمة الشركة المستقبلية، وبالتالي بدورها تعتبر مؤثراً هاماً في قرار الاستثمار .

ولكن ما هو أثر القيام بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركات، هل تؤثر إيجاباً من خلال تحسين سمعتها أم سلباً بحيث تكون زيادة في التكاليف فقط ، أم أنّه لا يوجد أثر، وهذا ما يتناوله البحث الحالي في اختبار أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة، بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ب - مشكلة البحث:

نظراً لعدم اتفاق الأدبيات المحاسبية على أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة، فإنّ مشكلة البحث تتبلور في محاولة الوصول إلى طبيعة هذه العلاقة وذلك على مستوى أنشطة المسؤولية الاجتماعية الثلاثة التي تتعلّق بالعاملين، والمنتجات وبالمجتمع ، لذا فإنّ البحث يثير التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية؟

السؤال الثاني: هل يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ العاملين في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

السؤال الثالث: هل يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ المنتجات في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

السؤال الرابع: هل يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ المجتمع في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ج - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1- من الناحية العملية: إنّ معرفة الشركات المدرجة والجهات الإشرافية لمدى إفصاحات هذه الشركات عن أنشطتها الاجتماعية وما لها من أثر في قيمتها، سيمكّنها من اتخاذ الإجراءات الضرورية في حال وجود آثار سلبية أو عدم وجود أثر، أو تتوسّع في إفصاحاتها لأغراض تعظيم قيمتها في حال كان الأثر إيجابياً.

3- الجهات الأكاديمية من باحثي ودارسي هذا المجال: حيث أنه يوضح أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركات في البيئة السورية، وبذلك يعد مرجعاً لهم في هذا المجال، ويمكنهم تناول جوانب أخرى منه.

د - أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

- تحديد أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ العاملين في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- التعرف على أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ المنتجات في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- توضيح أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخصّ المجتمع في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هـ - الدراسات السابقة:

1- دراسة (Sheikh, 2018) بعنوان "المسؤولية الاجتماعية، منافسة السوق، وقيمة الشركة":

تختبر هذه الدراسة فيما إذا كان وجود المنافسة في السوق يؤثر على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركات، ومن أجل ذلك تم أخذ عينة من الشركات المدرجة ضمن مؤشر S&P 500 and Russell 3000، وذلك خلال الأعوام (2003-2015)، وتم أخذ تقديرات الأداء الاجتماعي للشركات عينة الدراسة من قاعدة بيانات MSCI، أما قيمة الشركات فقد تم احتسابها باستخدام مؤشر Tobin's q المعدل، وباستخدام الاختبار الاحصائي للتجانس (Durbin-Wu-Hausman) و استخدام أسلوب تحليل انحدار (IV-GMM) لدراسة العلاقة بين المتغيرين، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للمسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة في حال وجود منافسة مرتفعة، وفي حال عدم وجود منافسة فلا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة.

2- دراسة (فرج، 2017): بعنوان "العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية":

استهدف البحث اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة من جهة، وقيمة الشركة من جهة أخرى، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة لمصرية عن السنوات من 2010-2014، ومقارنته مع المؤشر الذي تم التوصل إليه من الدراسات السابقة ومقارنتهما معا والحصول على نسبة الإفصاح البيئي لشركات العينة، وتم قياس قيمة الشركة من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في سعر السهم السوقي في نهاية كل عام، وتم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية للتعرف على الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام أسلوب تحليل الارتباط والانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرين، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح البيئي للشركات تأثير إيجابي ومعنوي على قيمة الشركة في العينة ولكنه ضعيف.

3- دراسة (بدوي، 2017) بعنوان "أثر هيكل ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية":

هدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين هيكل الملكية، وتحديد الملكية المؤسسية، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من جهة وقيمة الشركات المدرجة في البورصة المصرية من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك تم اخذ عينة من 31 شركة من أصل 160 شركة مدرجة بالبورصة المصرية لعام 2015، مع استبعاد البنوك وشركات التمويل، وتم قياس هيكل الملكية بنسبة الملكية المؤسسية والمقاسة بعدد ونسبة الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين المؤسسين، أما مستوى

الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والذي تمّ قياسه من خلال تحليل محتوى افصاحات الشركات محل العينة لمسؤوليتها الاجتماعية، أما قيمة الشركة فتمّ قياسها باستخدام Tobin's Q وهو نسبة القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة الدفترية للالتزامات إلى القيمة الدفترية للأصول، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الملكية المؤسسية من جهة وبين قيمة الشركة من جهة ثانية.

4- دراسة (Habash، 2017) بعنوان "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي وقيمة الشركة: حالة المملكة العربية السعودية":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها المحتمل على قيمتها وأدائها المالي في المملكة السعودية. ولتحقيق ذلك تمّ استخدام التحليل اليدوي للمحتوى وتحليل الانحدار، وذلك لاختبار عينة مكونة من (267) تقرير ، للشركات السعودية المدرجة خلال الأعوام (2007-2011)، وتمّ استخدام العائد على الأصول كمؤشر على الأداء المالي، ومقياس Tobin'sQ لأغراض قياس قيمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أنّ معدّل مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بلغ 13% وهو قريب من المعدّلات التي توصّلت إليها دراسات سابقة، كما توصّلت الدراسة إلى أنّ مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية قد ساهم في رفع كلّ من الأداء المالي وقيمة الشركة.

5- دراسة (رميلي، 2016) بعنوان "أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية":

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية على قيمة الشركة، كما اعتمد البحث على مؤشر قياسي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، واستخدمت الدراسة نموذج Tobin'sQ، والسعر/ القيمة الدفترية للسهم لقياس قيمة الشركة، واختبار فروض الدراسة استخدم الباحث نموذج الانحدار ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة على قيمة الشركة.

6- دراسة (حافظ، 2016) بعنوان : "العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى علاقتهما بقيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتنقسم إلى عدّة

أهداف فرعية تتجلى في دراسة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء النظريات المفسرة له وقيمة المنشأة ودراسة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة وقيمة المنشأة بالتوسع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واعتمدت الباحثة على دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، ونماذج الإفصاح وكتاب الإفصاح السنوي المعد في الفترة محل الدراسة من 2007-2013، بهدف اختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة العملية إلى وجود تأثير معنوي وارتباط إيجابي لحجم الشركة والاستقلالية والملكية العامة والخاصة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولا يوجد تأثير للجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود تأثير معنوي مباشر لآليات الحوكمة المتمثلة في الاستقلالية والملكية العامة والملكية الخاصة على قيمة المنشأة، كذلك يوجد تأثير معنوي غير مباشر على قيمة المنشأة بتوسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة، بينما يوجد تأثير غير معنوي عند توسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

7- دراسة (العودات، 2015): " أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q) دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية (2009-2014) "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q كما تكون مجتمع الدراسة وعينتها من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنك عن الفترة الواقعة ما بين (2014 - 2009) ، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك غرض الدراسة .ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج النوعي (تحليل المضمون)، من خلال تطبيق مؤشر معدّ خصيصاً للبنوك التجارية الأردنية تضمن (28) فقرة، واستخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية مثل (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية)، بالإضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار المتعدد أو البسيط. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q عند مستوى $a \leq 0.05$.

8- دراسة (الشارف، 2014) بعنوان: " أثر الأداء الاجتماعي والبيئي على القيمة السوقية للشركة الأردنية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء الاجتماعي والبيئي، كما هو مفصّل عنهما في التقارير السنوية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية، وتحديد أثر كل منهما إضافة إلى أثر الأداء المالي

على القيمة السوقية لها، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على بيانات (65) شركة من الشركات العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2007-2012). استخدم الباحث المنهج التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى لقياس الأداء الاجتماعي والأداء البيئي من خلال مؤشر تمّ إعداده مسبقاً من قبل الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة الملائمة واختبار الفرضيات للدراسة على الانحدار المتعدد، وتمّ التوصل الى النتائج التالية : تدني مستوى الإفصاح عن كل من الأداء الاجتماعي الذي بلغ (47,7%) ، والأداء البيئي الذي بلغ (34,4%)، وعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للأداء الاجتماعي والأداء البيئي على القيمة السوقية لسهم الشركة الصناعية الأردنية، بعكس الأداء المالي الي وجد له أثر هام.

9- دراسة (Gregory, Tharyan, & Whittaker, 2014) بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة الشركة، تجزئة الآثار على التدفق النقدي، والمخاطر والنمو ":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في قيمة الشركة وتحديد مصدر هذه القيمة والمتعلق حصراً بالربحية المتوقعة ، والنمو طويل الأجل وتكلفة رأس المال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم أخذ بيانات من قاعدة KLD تغطي الأعوام من عام 1991 إلى 2001، تحتوي على تقدير للمسؤولية الاجتماعية والحوكمة للشركات، وتمّ استخدام الأساليب الاحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات من احصاء وصفي وارتباط وانحدار، وتوصلت الدراسة إلى أنّ وجود قيمة سوقية عالية للشركة ناتج عن أدائها لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك لأنه على المدى الطويل فإنّ الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية المرتفعة لديها معدل نمو متوقع في المكاسب غير العادية وبالإضافة الى ظهور بعض الشركات بتكلفة رأس مال منخفضة .

10- دراسة (Servaes and Tamayo, 2013) بعنوان " أثر المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة، دور إدراك العملاء ":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في قيمة الشركة بوجود ادراك كاف من العملاء حول الشركة، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على عينة من 3,436 شركة من 1991 - 2005 وتمّ الحصول على مؤشر المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات من خلال بيانات قاعدة KLD المختصة بذلك، وتمّ الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية لهذه الشركات من خلال قاعد بيانات Compustat، وذلك لأغراض حساب مصاريف الاعلان التي اعتبرت مؤشر لقياس مدى ادراك العملاء للمنشأة - فكلما زادت مصاريف الإعلان ازداد إدراك ووعي العملاء بالشركة-، ولأغراض حساب مقياس Tobin's Q كمؤشر على قيمة الشركة، وبتطبيق المقاييس الاحصائية الوصفية ومصفوفة الارتباط على متغيرات الدراسة توصل الباحثان إلى أنّ تأثير المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة يكون إيجابياً بوجود إدراك كافٍ للعملاء

بالشركة، وتأثير سلبي أو غير هام في حال عدم وجود ادراك كاف بالشركة، وهذا يتفق الرأي القائل بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تضيف قيمة للشركة ولكن بشروط معينة فقط.

11- دراسة (Tjia & Setiawati, 2012) بعنوان "تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

في قيمة الشركة: دراسة في قطاع المصارف في اندونيسيا" :

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة، ولتحقيق ذلك تم تحليل القوائم المالية للبنوك المدرجة في بورصة اندونيسيا للأعوام من 2008 حتى 2010، سواء الخاصة و الحكومية، وبلغ حجم العينة 21 بنكاً على مدار ثلاث سنوات وبالتالي بلغ عدد المشاهدات 63 مشاهدة، واستخدمت الدراسة نموذج Tobin'Sq لقياس قيمة المنشأة، وبتطبيق المقاييس الاحصائية الوصفية وتحليل الانحدار والارتباط على متغيرات الدراسة توصل الباحثان إلى أنّ تأثير المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير لافصاحات المسؤولية الاجتماعية في قيمة المنشأة.

ما يميّز هذه الدراسة:

- إنّ الدراسة الحالية قد تناولت الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مقسّمة إلى ثلاثة أنشطة (العاملين، المجتمع، المنتجات) ومن ثمّ تمّ قياس أثر كل نشاط في قيمة الشركة، أمّا بقية الدراسات فقد تناولت الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكله الإجمالي.
- نلاحظ عدم توافق نتائج الدراسات السابقة حول أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة، وبالتالي كان لا بدّ من قياس ذلك الأثر في بيئة الأعمال السورية، وخاصة في ظل ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة في سوريا على حد علم الباحثة.

و- فروض البحث:

يقوم البحث على الفروض الأربع التالية:

- يختلف مدى إفصاح الشركات المدرجة عن أنشطة مسؤوليتها الاجتماعية تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي إليه .
 - يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص العاملين في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص المنتجات في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص المجتمع في قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ز - منهجية البحث:

اعتمد البحث بشكل أساسي على البيانات الثانوية وقدم وصفاً تحليلياً لها، وذلك بالرجوع إلى التقارير السنوية والمالية والإفصاحات الأخرى لوضع نموذج يحتوي جميع مؤشرات أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص العاملين والمنتجات والمجتمع، ومن ثم قياس مستوى إفصاح الشركات المدرجة في (DSE) للعام (2016) عن هذه الأنشطة حسب القطاع، من خلال جمع عدد الأنشطة التي أفصحت عنها الشركات، كمؤشر على المتغيرات المستقلة، ومن ثم حساب قيمة الشركات المدرجة التي تمثل المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية النهائية للعام (2016) للشركات المدرجة في (DSE) وباستخدام مقياس Tobin's q. وتمت الدراسة العملية واختبار فرضيات البحث باستخدام عدة أساليب احصائية باستخدام برنامج Spss للوصول إلى نتائج واقتراح التوصيات.

الإطار النظري للبحث:

المقدمة:

إنّ تأثير المسؤولية الاجتماعية في قيمة الشركة لا يزال سؤالاً مفتوحاً ، نظراً لعدم وجود نظرية تحدّده، أو دليل تجريبي تستند إليه، وقد تعدّدت الآراء حولها، فالبعض اعتبرها إيجابية، بمعنى أنّ المسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجاباً في قيمة الشركة، والبعض توصّل إلى أنّه تأثير ضعيف، أو أنّها تؤثر في قيمة الشركة بشروط معيّنة، فيما لم يجد آخرون أي أثر بينهما، ويقوم البحث الحالي باختبار هذا الأثر في البيئة السورية، ومن أجل ذلك نعرض فيما يأتي المفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة قبل تناول الإطار العملي للبحث.

أولاً- المسؤولية الاجتماعية للشركات: مفهومها؛ وأنشطتها؛ وافصاحاتها:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأدبيات العلميّة في الفترة من 1960 إلى 1970 م من القرن الماضي، وما تلى ذلك من اهتمام عالمي خاصّة في العقد الأول من القرن الحالي نتيجة تزايد المخاوف من التغييرات البيئية جنباً إلى جنب مع قضايا الفقر وزيادة حدّة التفاوت بين المجتمعات والتوترات الناتجة من عدم المساواة الاجتماعيّة (رمضان، 2016، ص 185)، حتّى أنّ بعض الدول بدأت تشترط على الشركات الراغبة في القيام بأنشطة تجارية على أراضيها أن تساهم في تنمية المجتمع مثل تشغيل العمالة المحليّة، وإستخدام المنتجات المحليّة، وحماية البيئة، وتقديم خدمات للمواطنين من باب المسؤولية الاجتماعية والبيئية الملقاة على عاتقها.

1- 1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرّف Friedman 1970 المسؤولية الاجتماعية بأنّها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجّهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة بالاعتماد على التنافس الحرّ في السوق دون اللجوء إلى النّحاييل" (العايب، 2011، ص48)، كما عرّفها Carrol بأنّها "تمثّل توقّعات المجتمع من المنظّمات في النواحي الاقتصادية والتشريعية والأخلاقية والخيرية" (Carrol, 1979 p.499)، من التعريفين السابقين نجد أنّ المسؤولية الاجتماعية تناولت في بدايتها في السبعينيات البعد الاقتصادي ثمّ الاجتماعي. حيث أنّ الاهتمام بالبعد البيئي من جانب الهيئات والمنظّمات الدولية يعود إلى عام 1987م، حيث نشر المجلس العالمي للبيئة والتنمية تقريراً أعدته لجنة Brand Land Commission

والذي عرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة، حيث تمّ تسمية الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتنمية المستدامة (رمضان، 2016، ص193).

ويعتبر تعريف WBCSD 2004 مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الأكثر شمولية حيث جاء فيه "المسؤولية الاجتماعية هي التزام أصحاب الشركات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وأسرهم و المجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياتهم" (Servae & Tamayo, 2013, p.1046)، حيث يتضمن هذا التعريف العناصر التي يتم تضمينها بشكل عام عند تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مثل المجتمع والبيئة وحقوق الإنسان ومعاملة الموظفين.

1-2: أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

لا يوجد تصنيف محدد لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن معظم التصنيفات جاءت متوافقة مع أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي البعد الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والإنساني، ومن هذه التصنيفات:

- وفق مؤشر KLD: في عام 1989 تمّ تأسيس شركة KLD (Kinder, Lydenberg & Domin) لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات، وتقديم خدمات استشارية للمستثمرين المهتمين بمعرفة الأنشطة البيئية والاجتماعية للشركات عند اتخاذهم قرارات استثمارية، وصنفت أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا المؤشر إلى سبعة مجالات وهي: (المجتمع- حوكمة الشركات- التنوع- علاقات الموظفين- البيئة- حقوق الانسان -المنتج)، ويندرج تحت هذا المؤشر أكثر من 3000 شركة مساهمة تعمل في الولايات المتحدة، ويتم الاعتماد على تصنيفات KLD في الأبحاث والدراسات الأكاديمية بشكل كبير (Lee & Riffe, 2017, p.294).

- الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية : حيث حدّد الميثاق مجالات المسؤولية الاجتماعية في: معايير العمل الدولية، حقوق الإنسان، حماية البيئة، مكافحة الفساد، ويعتبر الميثاق أكبر مبادرة عالمية للتنمية المستدامة من خلال مشاركة 7700 شركة من 135 دولة (عمار، 2016، ص.125) ومن الجدير بالذكر أنّ هناك (42) منظمة وشركة في سوريا تدخل ضمن شبكة الميثاق، (3) منها من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (بنك بيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي- المتحدة للتأمين) .

- ISO 26000: يعدّ أول اصدار للأيزو في مجال المسؤولية الاجتماعية بتاريخ 2010، والذي أكد على قيمة التقارير في مجال أداء المسؤولية الاجتماعية ، وتوفير الإرشادات بشأن المبادئ الأساسية

للمسؤولية الاجتماعية وقضاياها، بالشكل الذي يمكن من قابلية التقارير للمقارنة (رمضان، 2016، ص 193).

- محاولات الباحثين : تناولت العديد من الدراسات الأجنبية أو العربية نماذج لتصنيفات أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومنها على سبيل المثال: (Saaydah, 2005) (Jitaree, 2015) (فيلف، 2011)، (علي، 2016)

و تناولت معظم هذه الدراسات تصنيفات مقارنة للمؤشرات العالمية وتركزت في معظمها على الأنشطة التي تتعلق بكل من (العاملين - المجتمع - المنتجات - البيئة - الطاقة - حماية المستهلك). ويرأي الباحثة فإن إيجاد تصنيف ثابت ومحدّد يعتبر بالأمر الصّعب نظراً للتغير المتسارع الذي يطرأ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لذا وعند وضع أي تصنيف أو مؤشرات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن يعاد النظر في صلاحيته بشكل دوري، وقد استخدمت الباحثة لأغراض الدراسة تصنيف يتضمن ثلاث مجموعات من الأنشطة وهي التي تتعلّق (العاملين والمجتمع والمنتجات) وذلك بما يتناسب مع افصاحات الشركات وطبيعة القطاعات لعينة و تاريخ الدراسة.

1-3: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ أشكاله، واقعه :

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أسلوب لعرض البيانات والمعلومات الحالية والمحتملة عن الأداء الاجتماعي للشركات في صلب القوائم المالية والتقارير الدورية والإيضاحات المتممة لها، مما يسهل مهمة قارئها في دراسة تلك القوائم والتقارير، بهدف ترشيده عند اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة للأداء البيئي والاجتماعي.

1-3-1: أشكال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن أن تأخذ المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية أحد الأشكال أو الأنواع التالية (حمودة، 2007، ص215):

- أ- التقارير الوصفية: حيث أنّه يعتمد على وصف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة، ولا يعتمد على قواعد محددة في التقرير وإنما يستخدم وصف الظاهرة أو النشاط بأسلوب إنشائي (وصفي)، ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها القياس النقدي أو الكمي.
- ب. التقارير الكمية: يستخدم هذا الأسلوب لتوفير معلومات كمية مدعمة بالأرقام والإحصائيات والنسب والمعدلات، أي يتم استخدام التعبير الكمي سواء النقدي أو غير النقدي وهذا الشكل من التقارير هو أكثر التقارير الاجتماعية شيوعاً.

ج. التقارير المالية: وفيها يمكن الحصول على معلومات المسؤولية الاجتماعية في صورة مالية تمكن من تحديد التكلفة والعائد من النشاط الاجتماعي.

برأي الباحثة أنه كلما كانت للشركة سياسة افصاح واضحة فسوف تزداد دقة تقييم الأداء الاجتماعي لها، و دقة قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً.

1-3-2 : واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في سورية:

إن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق الشركات التي تخضع لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بما فيها الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أن الهيئة تفصح بدورها عن مقارنات للأنشطة الاجتماعية للشركات الخاضعة لها وذلك ضمن تقرير الحوكمة الصادر عنها.

أ - افصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية : لا تزال إلى الآن التشريعات السورية قاصرة على إيجاد صياغة متكاملة لمؤشر افصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واقتصرت على الإفصاح في المادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المعمول بها منذ عام 2006، وتناولت هذه الإفصاحات :

- ما يتعلق بالعاملين بالشركة: تطلب إفصاح الشركة عن عدد الموظفين في كل فرع من فروع الشركة، والإفصاح عن عدم وجود ما يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، وعن الهيكل التنظيمي لها، وأسماء العاملين بالشركة وفئاتهم، ومؤهلاتهم، وبرامج تأهيلهم وتدريبهم.
- ما يتعلق بالمنتج: تطلب ذكر أية امتيازات تتمتع بها الشركة، ولأي من منتجاتها، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية، والتطورات التي تهم الشركة بتحقيقها.
- ما يتعلق بأنشطة المجتمع: بيان بالتبرعات والمنح التي قامت بها الشركة.

وترى الباحثة وبعد الاطلاع على محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة للعام 2016 بأنه لا توجد آلية موحدة للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تحدد المادة (7) شكل معين للإفصاح أو التبويب، سواء كمي أو وصفي، أو حتى تصنيف لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، تنوعت طريقة الإفصاح فيها فقد استند بعضها إلى التقارير المالية للإفصاح عن تكاليفه في الأنشطة الاجتماعية، والبعض استخدم التقرير الوصفي، و بعض الشركات اعتمدت على وضع صور لأنشطتها دون التقرير عنها.

ب - افصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية في تقرير الحوكمة الصادر عن الهيئة:

تناول تقرير الحوكمة للعام 2016 في الفقرة الثانية منه موضوع المسؤولية الاجتماعية لعينة من (36) شركة من الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة (بما فيها كل الشركات المدرجة في DSE)، وقد جاء في التقرير : (تقرير الحوكمة، 2016، ص26):

- لا يوجد سياسات واضحة ومعبر عنها للمسؤولية الاجتماعية في (9) من الشركات التي شملها التقرير. - يوجد لدى جميع الشركات التي شملها التقرير سياسات واضحة للسلامة المهنية للعاملين فيها، تهدف إلى الحفاظ على سلامة العاملين والتعامل مع الحالات الطارئة، وخاصةً بعد ارتفاع مستويات المخاطر في

بيئة عمل هذه الشركات خلال الأزمة.

- أثرت الأزمة بشكل واضح في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتغير أولويات الشركات وقيامها بضغط كبير لنفقاتها.

- على الرغم من وجود سياسات المسؤولية الاجتماعية لدى 27 / شركة من الشركات التي شملها التقرير إلا أنَّ تطبيقات هذه السياسات خلال العام اقتصرت على عدد ضئيل من الشركات.

وبرأي الباحثة أنَّ تقرير الحوكمة يعتبر خطوة جيدة ولكن غير كافية بشكلها الحالي لمتابعة افصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية، إذ اعتمدت المقارنات على الأنشطة التي تخص المجتمع والأنشطة البيئية وأغفلت الأنشطة المتبقية للمسؤولية الاجتماعية، لذا وبرأي الباحثة أن يتم اعتماد تقارير خاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية تحت مسمى تقرير التنمية المستدامة يتناول كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية والزام الشركات باعتمادها بتقارير الحوكمة الصادرة عن كل منها.

ثانياً- قيمة الشركة؛ مفهوماً، وأساليب تعظيمها:

يعتبر موضوع قيمة الشركة من الموضوعات الهامة والحيوية في مجال التمويل، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنَّ جميع القرارات المالية المتخذة تؤثر في النهاية على قيمة الشركة سواء كانت هذه القرارات مرتبطة بالعمليات الاستثمارية (قرار الاستثمار) أو كانت مرتبطة بالعمليات التمويلية (قرار التمويل)، وأصبحت قيمة المنشأة مقياساً لمدى تحقيق هدف تعظيم الثروة من خلال مقدار الزيادة الحاصلة فيها.

2-1: مفهوم قيمة الشركة:

اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة، لا سيما بعدما تغير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه إدارة المنشأة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة (Firm Profit Maximization) إلى العمل على تعظيم

قيمة المنشأة (Firm Value Maximization) في سوق المال (إبراهيم، 2012، ص 64)، إذ تمثل قيمة المنشأة الترجمة المالية لأداء المنشأة، فأى تحسن في أداء المنشأة يصاحبه زيادة في قيمتها، كما أن أي قصور في أداء المنشأة، أو نواحيها التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية والاقتصادية (عبد الفتاح، 2011، ص 25).

و أشار كل من (Bhullar & Bhatnagar, 2013, p. 335) إلى قيمة المنشأة، فعرفاها من حيث الأداء، بأنها تمثل الأداء الماضي والحالي والمستقبلي للمنشأة فضلا عن الفائدة طويلة الأجل للمستثمرين (حملة الأسهم وأصحاب المصالح) الذين يستثمرون في المنشأة لتوقعهم الحصول على عائد مرتفع من استثمارهم في نهاية فترة عقد (الأسهم والسندات والمشتقات المالية وحسابات التوفير والودائع الثابتة وغيرها من الأصول والاستثمارات) التي سوف تعوض مخاطر استثماراتهم.

ومن حيث الجانب الإداري فإن قيمة المنشأة هي المحور الذي يدور حوله اتخاذ القرارات والتصرفات المالية وغير المالية، ولذلك عملت كثير من المنشآت على التحول من هدف تعظيم الربح إلى هدف تعظيم قيمة المنشأة كهدف استراتيجي؛ لما يتميز به الهدف الأخير بشموليته ومراعاته لعناصر لم تتمكن إدارة المنشآت من مراعاتها في هدف تعظيم الربح، ومن أمثلة تلك العناصر المخاطرة: معدلات النمو، والتغير في القوة الشرائية (الفاقي، 2014، ص 48)،

وكما تتميز قيمة المنشأة بأنها تقلل من الخلافات في السياسة المحاسبية، وقابليتها لتقليل وتجنب تأثير هيكل رأس المال، وكونها شاملة تشمل المؤسسة بأكملها، تمكن المستفيدين منها من استبعاد الأصول غير الأساسية، وسهولة التطبيق على التدفقات النقدية (القصاب، 2016، ص. 72).

مما سبق يتبين لنا أن قيمة الشركة مفهوم واسع له أبعاد عديدة، وذلك لأنه يعكس العوامل التي تتأثر بها الشركات سواء الداخلية أو الخارجية منها، و سواء كانت مالية أم غير مالية.

2-2: أساليب تعظيم قيمة الشركة:

إن قيمة الشركة هي إدراك وتصور المستثمر لمدى نجاح الشركة، والذي يرتبط وينعكس دائما في أسعار الأسهم، فالهدف الأساسي للشركة هو تعظيم ثروتها أو قيمتها، وبالتالي تعظيم ثروة حملة الأسهم، حيث أن أسعار الأسهم المرتفعة تجعل تقييم الشركة أعلى وتؤثر على ثقة السوق نحو أداء الشركة الحالي والمستقبلي، وتوقعات قيمة الشركة المستقبلية، وبالتالي بدورها تعتبر مؤثراً هاماً في قرار الاستثمار (Olivia and Setiawati 2012, p172).

وأظهرت دراسة (Putu et al., 2014, p36) أنه يمكن تعظيم قيمة المنشأة من خلال:

- 1- الربحية ، والتي هي قدرة الشركة على توليد الأرباح، وكلما ارتفعت الربحية كلما كان هناك احتمال أكبر لأن توزع الشركة أرباحاً أكبر وهو ما يزيد من قيمة المنشأة.
- 2- التنفيذ والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ممّا يؤدي بالتالي إلى تعزيز صورة الشركة وبالتالي تزيد من نموها وقيمتها.
- 3- تطبيق الحاكمية المؤسسية الجيدة في الشركة ، والتي من الممكن أن تزيد من قيمتها.
- 4- زيادة حجم الشركة، ممّا يزيد جاذبيتها للمستثمرين، ممّا قد يزيد من قيمتها.
- 5- السيولة، إذ تعدّ الشركات ذات السيولة النقدية العالية قادرة على الدخول في استثمارات مختلفة أكثر من الشركات ذات السيولة النقدية المنخفضة، إلا أنّها قد تؤثر سلباً في قيمة الشركة في حال بقيت فيها ولم تستثمر (Sinnetry & Emery ,1997,p814).
- 6- سياسات توزيع الأرباح وهي القرارات المتعلقة بمفاضلة الإدارة بتوزيع أرباح الشركة على حملة الأسهم أو باحتجازها يؤثر في قيمة الشركة (Sinnetry & Emery ,1997,p532)، وكذلك الضرائب لأنّ أغلب تقييمات الشركة تعتمد على صافي الربح، وهذا يعني أنّ التدفق النقدي الناجم عن الأرباح بعد الضريبة يؤثر إيجاباً في قيمة أسهم الشركة (Ross et al., 1996, p317).

2-3 : قياس قيمة الشركة: يمكن قياس قيمة الشركة بإحدى الطرق التالية:

1- مقياس Tobin'S Q:

استخدم James Tobin's عام 1969 نموذج Tobin'S Q للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركة وأدائها المستقبلي، ويتمّ قياسه بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله، ويعتبر هذا النموذج واحداً من أهم نماذج التقييم الأكثر قبولاً وذلك لسهولة حسابها وتفسيرها، فإذا كانت قيمة Tobin'S Q أقل من الواحد فإنّ القيمة السوقية أقل من قيمة أصول الشركة أي أنّ الشركة مقيمة بأقلّ من قيمتها، أمّا إذا كانت أكبر من الواحد فإنّ القيمة السوقية أكبر من تكلفة استبدال أصول الشركة ممّا يدلّ على وجود فرص للاستثمار ومؤشر على أداء الإدارة الجيد (السليحات، 2016، ص 29).

وتّم أخذ مقياس Tobin'S Q في دراسة (Nekhili et al., 2017, p44) ، ، لثلاثة أسباب الأول: مقياس مستقبلي يستند على أسعار القيمة السوقية، الثاني: المقاييس التي تعتمد الأساس السوقي تعكس أفكار الأطراف الخارجية وتعطي تصوّر أفضل حول قيمة أنشطة المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، كما أنّ توبينز يعطي تقييم حول تأثيرات السمعة، وثالثاً: يستخدم توبينز لتقييم الشركات من قطاعات مختلفة لأنه لا يتأثر بالأمور (الاتفاقيات) المحاسبية، حيث يرى العديد من الباحثين أنّ المقاييس التي تعتمد على السوق مناسبة أكثر من المقاييس التي تعتمد

الأساس المحاسبي،، ويتم قياس نسبة توبينز بالصيغة المعدلة الجديدة لتتناسب مختلف القطاعات (Shiekh, 2018, P.43) بالمعادلة التالية:

- Tobin'S Q = (القيمة السوقية للشركة + القيمة الدفترية للديون) / القيمة الدفترية لأصول الشركة.
- 2- القيمة السوقية للشركة: وهي القيمة التي تتحدد في سوق الأوراق المالية، والتي تفرزها عوامل العرض والطلب على السهم، (Hampeton, 1996,P.3)، وهي تعكس السعر المستعد أن يدفعه المستثمرون كثمن لأصول الشركة، حيث يتم قياس قيمة الشركة من خلال حاصل ضرب سعر إغلاق السهم في نهاية العام في عدد الأسهم المتداولة.
- 3- القيمة السوقية على القيمة الدفترية: حيث أن القيمة الدفترية للسهم هي حقوق الملكية إلى عدد الأسهم المتداولة، فإذا كانت النسبة تزيد عن الواحد فإن الاستثمار يعد مربحاً، أي أن قيمتها السوقية أعلى من قيمتها الدفترية (السليحات، 2016، ص 29).

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المقياس الأول (Tobin'S Q) بصيغته المعدلة في حساب قيمة الشركة، وذلك لأنه يناسب مختلف قطاعات الأعمال، ويعكس قيمة الشركة على المدى الطويل، وهذا ما يلائم أيضاً طبيعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي لا تظهر آثارها على المدى القصير.

الإطار العملي للبحث:

أولاً- مجتمع البحث وعينته:

إنّ مجتمع البحث هو كافة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها (24) شركة، وهو مطابق لعينة البحث، حيث تمّ أخذ التقارير المالية النهائية العائدة لهذه الشركات عن عام 2016، وتوزّعت عينة البحث على القطاعات كالآتي:

الجدول (1) * توزّع عينة البحث على القطاعات

الرقم	نوع القطاع	عدد الشركات من كل قطاع	النسبة المئوية لعدد كل قطاع (%)	الترتيب
1	بنوك	14	58.3	1
2	تأمين	6	25.0	2
3	خدمي	2	8.3	3
4	صناعي	1	4.2	4
4	زراعي	1	4.2	4
-	إجمالي عدد الشركات	24	100	-

* الجدول من إعداد الباحثة

يُظهر الجدول السابق توزع الشركات ضمن (5) قطاعات، وكانت البنوك الأكثر عدداً، يليها شركات التأمين، وكان ضمن القطاع الزراعي والصناعي شركة واحدة فقط لكل قطاع.

ثانياً: متغيرات البحث :

إنّ متغيرات البحث هي على الشكل الآتي:

1- المتغيرات التابعة: قيمة الشركة مقاسة بمؤشر Tobin's Q .

2- المتغيرات المستقلة: وهي عبارة عن ثلاثة متغيرات تمثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية وهي:

أ- أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع.

ب - أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين بالشركة.

ج - أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن منتجات الشركة.

ثالثاً: الأساليب الرياضية الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الاعتماد على برنامج الإكسل، وبرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Packages for Social Sciences) (SPSS) في إجراء التحليل الوصفي اللازم لمتغيرات الدراسة وإجراء الاختبارات التالية؛ وهي اختبار تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA)، واختبار الانحدار الخطي البسيط.

رابعاً: البيانات المستخدمة في البحث ومصادر الحصول عليها:

اعتمدت الباحثة على البيانات الثانوية التالية:

1- أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع والعاملين ومنتجات الشركة، والتي تم الإفصاح عنها من قبل كل شركة من الشركات عينة البحث، وتم إحصاؤها من خلال الخطوات الثلاث التالية: أولاً: إعداد قائمة تشمل جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية مقسمة إلى ثلاثة بنود رئيسية وهي العاملين (23 نشاط)، والمجتمع (14 نشاط)، والمنتجات (11 نشاط)، بإجمالي (48) نشاط، ثانياً: استخراج معلومات تلك الأنشطة من التقارير المالية النهائية لتلك الشركات خلال عام 2016، ثالثاً: تم إعطاء علامة (1) لكل بند تفصح عنه الشركة، وعلامة (0) لكل بند لا تفصح الشركة عنه.

2- قيمة الشركات المدرجة في بورصة دمشق (DSE)، ويتم قياس قيمة الشركة باستخدام Tobin's Q ويتم احتسابها كما يلي: (القيمة السوقية للشركة + القيمة الدفترية للديون) / القيمة الدفترية لأصول الشركة، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للشركات في البورصة عن عام (2016).

خامساً: قياس إفصاح الشركات المدرجة في (DSE) عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

جدول (2) عدد إفصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة

أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن :	عدد الإفصاحات
المنتجات	25
العاملين	137
المجتمع	31
المجموع	193

نلاحظ من الجدول (2) أنَّ الشركات كانت أكثر إفصاحاً عن الأنشطة المتعلقة بالعاملين، كالتدريب والتأمين وغيره، وذلك لأن قانون العمل السوري قد ألزم الشركات بأن تؤمن ذلك النوع من الأنشطة لموظفيها، بالتالي أبدت الشركات التزاماً حول تلك الأنشطة، كنوع من التقيد بالقانون، خاصة أن الأنشطة الأخرى غير المذكورة ضمن القانون، لم تلتزم فيها الشركات.

سادساً: قياس إفصاح الشركات المدرجة في (DSE) عن قائمة أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

أ- حسب القطاع:

جدول (3) عدد افصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية حسب القطاع

النسبة النئوية	إجمالي الأنشطة	عن المجتمع	عن العاملين	عن المنتجات	نوع الإفصاح القطاع
62%	119	28	85	6	بنوك
23%	45	1	36	8	تأمين
7%	13	1	7	5	خدمات
5%	10	1	5	4	صناعي
3%	6	0	4	2	زراعي
100%	193	31	137	25	المجموع

نلاحظ من الجدول (3): أنَّ أكبر نسبة من إفصاحات المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك بنسبة (62%) من إجمالي الإفصاحات، يليه التأمين في المرتبة الثانية بنسبة (23%)، ثم قطاع الخدمات والصناعي والزراعي بنسب (7%)، (5%)، (3%) على التوالي.

وترى الباحثة أنَّ هذه النسب تعدّ منطقية مقارنة مع حجم كل قطاع، فكلما زاد حجم القطاع (انظر الجدول رقم (1))، زاد عدد الإفصاحات، مع ملاحظة انخفاض كبير في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص المجتمع في قطاع التأمين، حيث لم يتم الإفصاح إلا عن نشاط واحد فقط، وهو عائد إلى تبرعات نقدية أفصحت عنها الشركة المتحدة للتأمين، مع أنَّه القطاع الثاني من حيث عدد الشركات بعد البنوك.

ب - حسب النشاط:

الجدول (4) * إجمالي الإفصاح عن كل نشاط من أنشطة المسؤولية

الاجتماعية

العدد	اسم النشاط	العدد	اسم النشاط	العدد	اسم النشاط
31	المجتمع	25	المنتجات:	137	العاملين:
10	التبرعات النقدية.	4	معلومات عن جودة منتجات أو خدمات الشركة.	19	تدريب الموظفين.
4	التبرعات العينية.	1	توفير المعلومات عن سلامة منتج الشركة.	15	توفير المنافع للموظفين من غذاء، ووقود، وغير ذلك.
3	خدمات دعم الأنشطة المجتمعية كالفنون، والرياضة، الخ.	1	البحث والتطوير من قبل الشركة لتحسين منتجاتها من حيث الجودة والسلامة.	19	توفير الرعاية الصحية منخفضة التكلفة للموظفين.
1	دعم تطوير البرامج المجتمعية، الأنشطة، والرحلات.	5	معلومات عن التطورات المتعلقة بمنتجات أو خدمات الشركة.	2	الإفصاح عن سياسة أو خطة الأجور في الشركة بحيث تتوافق من جهودهم المبذول.
3	تمويل برامج أو أنشطة المنح الدراسية ودعم البحث العلمي	3	توفير المنتجات دون انقطاع.	21	توفير المعلومات عن استقرار عمل العمال ومستقبل الشركة.
1	رعاية مشاريع	8	توفير البيانات اللازمة	1	معلومات عن توظيف /

	الصحة العامة.		عن المنتج أو الخدمة.		توظيف الأقليات / النساء / مجموعات المصالح الخاصة.
2	توزيع الخدمات الصحية للجمهور، ودعم المشافي .	1	وضع حلول للأضرار المحتملة لما بعد البيع أو تأدية الخدمة	11	توفير المعلومات عن مؤهلات وخبرات الموظفين المعيّنين.
3	رعاية مؤتمرات، التعليم، ندوات، ورشات عمل أو معارض الفنية.	1	وجود إرشادات لاستخدام المنتجات أو الخدمات	24	الإبلاغ عن علاقة الشركة بنقابات أو اتحادات العمال.
2	مساعدة ضحايا الكوارث (التبرع النقدي، والعينية، الخ).	1	شكاوى واقتراحات المستهلكين.	23	مزايا التقاعد وتعويضات انتهاء الخدمة.
2	خلق فرص عمل جديدة لمكافحة البطالة.			2	قروض للموظفين.

* الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج الإكسل.

ملاحظات على الجدول (4):

1- فيما يخص الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين فقد كانت الأكبر بين الإفصاحات، وخصوصاً تلك الأنشطة الملزمة للشركة وفق قانون العاملين حيث أن معظم الشركات المدرجة في بورصة دمشق قد سجلت العاملين في التأمينات الاجتماعية وظهر ذلك في قوائمها المالية وتجلي ذلك في كل من الأنشطة (الإبلاغ عن علاقة الشركة بنقابات أو اتحادات العمال.) و (مزايا التقاعد وتعويضات انتهاء الخدمة)، (توفير المعلومات عن استقرار عمل العمال ومستقبل الشركة.) ،

كما أنّ (19) شركة أفصحت عن قيامها بتدريب مستمر لموظفيها، إلا أن شركة واحدة فقط وهي (بنك الشرق) التي أفصحت عن (معلومات عن توظيف / توظيف الأقليات / النساء / مجموعات المصالح الخاصة).

2- فيما يخص الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات فقد كانت الأقل عددا بين الإفصاحات، وبالعودة إلى الجدول (3) نجد أنّ قطاع التأمين الأكثر إفصاحاً عن الأنشطة المتعلقة بالمنتجات، حيث أن النشاط الأكثر إفصاحاً عن المنتجات (توفير البيانات اللازمة عن المنتج أو الخدمة). حيث بلغ (8) إفصاحات، (6) منها تعود إلى شركات التأمين الست المدرجة، ويعود الإفصاحان الباقيان لكل من قطاع الخدمات والصناعي.

3- فيما يخص الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع فقد افصحت 10 شركات عن نشاط (التبرعات النقدية)، ملتزمة بذلك بما جاء في المادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الجدول (5) الاحصاءات الوصفية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation
نشاط يتعلّق بالمنتجات	24	0	5	25	1.04	1.459
نشاط يتعلّق بالعاملين	24	3	9	137	5.71	1.367
نشاط يتعلّق بالمجتمع	24	0	11	31	1.29	2.349

نلاحظ من الجدول (5) : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإفصاحات الأنشطة التي تتعلّق بالعاملين (5.71) وهي أكبر من بقية المتوسطات، في حين كانت إفصاحات الأنشطة التي تتعلّق بالمنتجات الأقل وبلغ (1.04).

وبلغ الانحراف المعياري أقل قيمة له وهي (1.367) أي أنّ الإفصاحات التي تتعلق بأنشطة العاملين هي الأقل تشتت بين بقية الأنشطة أي تتوزع هذه الإفصاحات بين الشركات المدرجة بالبورصة بشكل أكثر تجانساً من إفصاحات الأنشطة المتبقية، و كانت الإفصاحات الأكثر تشتتاً هي التي تتعلق بالأنشطة عن المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري عندها أعلى قيمة (2.349)، أي أنها لم تكن موزعة بشكل متجانس بين مفردات العينة، حيث تأرجحت قيمها بين (0) إفصاح لعدة شركات و (11) إفصاح لصالح إحدى البنوك الإسلامية المدرجة (بنك البركة).

سابعاً: اختبار فروض البحث:

اختبار الفرض الأول: يختلف مدى إفصاح الشركات المدرجة عن أنشطة مسؤوليتها الاجتماعية تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي إليه.

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One –Way ANOVA) لاختبار معنوية الفروقات في الإفصاحات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق القطاع الذي تتبع له الشركة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6) تحليل التباين (ANOVA) لتوزع أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق القطاع

ANOVA

إجمالي أنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق القطاع

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	66.008	1	66.008	6.884	.016
Within Groups	210.950	22	9.589		
Total	276.958	23			

من الجدول (6) نلاحظ أنّ: قيمة التباين ($F=6.884$)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة (Sig 16) (=0.0) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية (Sig= 0.05)، ما يؤكد أنّ الفروقات ذات دلالة معنوية وبالتالي نقبل الفرض الأول أي أنّه:

"يختلف مدى إفصاح الشركات المدرجة عن أنشطة مسؤوليتها الاجتماعية تبعاً لنوع القطاع".

اختبار الفرض الثاني: يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين في قيمة المنشأة.

تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصح عنها وقيمة المنشأة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين عدد افصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين وقيمة المنشأة

Model Summary				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
35428.	237.	270.	^a 520.	1
a. المتغيرات المستقلة Predictors (Constant): عدد افصاحات أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تتعلق بالعاملين.				

يُلاحظ من الجدول رقم (7) السابق أن قيمة معامل الارتباط ($R=52\%$)، وهذا يدل على وجود

ارتباط

متوسط بين المتغير التابع والمستقل، ومعامل التفسير (27%)، أي أن المتغير المستقل التفسيري في هذا النموذج، وهو إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تتعلق بالعاملين والتي أفصحت عنها الشركات له تأثير بمقدار (27%) في المتغير التابع وهو قيمة الشركة، مما يعني أن إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تتعلق بالعاملين المفصح عنها فسرت (27%) فقط من التغيرات الحاصلة في قيمة الشركة والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ويوضح الجدول الآتي اختبار التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار:

الجدول رقم (8) تحليل التباين (ANOVA) لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصح عنها وقيمة الشركة

ANOVA ^b						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.009 ^b	8.145	1.022	1	1.022	Regression	1

		126.	22	2.761	Residual	
			23	3.784	Total	
<p>a. المتغيرات المستقلة Predictors (Constant): عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها.</p> <p>b. المتغير التابع Dependent Variable : قيمة الشركة مقاسة باستخدام Tobin'sq.</p>						

يُظهر الجدول رقم (8) قيم تحليل التباين حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج، إن قيمة التباين ($F=8.145$)، ويقابلها مستوى الدلالة المحسوبة ($\text{Sig} = 0.009$) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية ($\text{Sig} = 0.05$)، ما يؤكد أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية ويصلح للتفسير والتنبؤ.

ولصيغة معادلة أو نموذج الانحدار، ومعرفة معنوية المتغير المستقل، تم إعداد جدول (Coefficients) رقم (9) الآتي:

الجدول رقم (9) Coefficients لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها وقيمة الشركة

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Un standardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
000.	5.904		317.	1.871	(Constant)	1
009.	-2.854-	-520.-	054.	-154.-	إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها	
a. المتغير المستقل Predictors (Constant): عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصح عنها.						

يُظهر الجدول رقم (9) السابق أن إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها له معنوية في هذا النموذج، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر من مستوى الدلالة المعنوية ($\text{sig} = 0.05$)، حيث بلغت قيمتها ($\text{sig} = 0.000$)، أي التأثير معنوي إحصائياً، ويوجد أثر سلبي لإجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها في قيمة الشركة وإن معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{(قيمة الشركة)} = (Y) = 1.871 + (-0.154) \text{ (إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها)}$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين المفصّل عنها بمقدار نشاط واحد، يقابله انخفاض في قيمة الشركة بمقدار (-0.154) .

وبالتالي نقبل الفرض الثاني: يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عن العاملين في قيمة الشركة.

اختبار الفرض الثالث: يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات في قيمة المنشأة.

تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصّل عنها وقيمة الشركة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10) تحليل التباين (ANOVA) لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصّل عنها وقيمة الشركة

ANOVA ^b						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.194 ^b	1.796	286.	1	286.	Regression	1
		159.	22	3.498	Residual	
			23	3.784	Total	
a. المتغيرات المستقلة (Predictors (Constant): عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصّل عنها.						
b. المتغير التابع Dependent Variable : قيمة الشركة مقاسة باستخدام Tobin'sq.						

يُظهر الجدول رقم (10) السابق أن إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصح عنها ليس له معنوية في هذا النموذج، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\text{sig}= 0.05$)، حيث بلغت قيمتها ($\text{sig}=0.194$)، أي التأثير ليس معنوي إحصائياً، وبالتالي لا يوجد تأثير لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصح عنها في قيمة الشركة، وبالتالي نرفض الفرض الثالث أي أنه : لا يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات في قيمة الشركة.

اختبار الفرض الرابع: يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع في قيمة المنشأة.

تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصح عنها وقيمة الشركة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11) تحليل التباين (ANOVA) لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع المفصح عنها وقيمة الشركة

ANOVA ^b						
Sig.	F	Mean Square	DF	Sum of Squares	Model	
.825 ^b	.050	009.	1	009.	Regression	1
		172.	22	3.775	Residual	
			23	3.784	Total	
a. المتغيرات المستقلة (Predictors (Constant): عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع المفصح عنها.						
b. المتغير التابع Dependent Variable : قيمة الشركة مقاسة باستخدام Tobin'sq.						

يُظهر الجدول رقم (11) السابق أن إجمالي عدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات المفصح عنها ليس له معنوية في هذا النموذج، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\text{sig}= 0.05$)، حيث بلغت قيمتها ($\text{sig}=0.825$)، أي التأثير ليس معنوي إحصائياً، وبالتالي لا يوجد تأثير لعدد أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع المفصح عنها في قيمة الشركة، وبالتالي

نرفض الفرض الرابع أي أنه : لا يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عن المجتمع في قيمة الشركة.

ثامناً : النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- إن أكبر نسبة من إجمالي افصاحات المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك، يليه التأمين في المرتبة الثانية ثم قطاع الخدمات والصناعات والزراعي على التوالي.
- الشركات كانت أكثر إفصاحاً عن الأنشطة المتعلقة بالعاملين يليه الإفصاحات عن المجتمع ثم أقلها وهو افصاحات المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات.
- انخفاض كبير في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تخص المجتمع في قطاع التأمين، حيث لم يتم الإفصاح إلا عن نشاط واحد فقط، وهو عائد إلى تبرعات نقدية أفصحت عنها الشركة المتحدة للتأمين، مع أنه القطاع الثاني من حيث عدد الشركات بعد البنوك.
- الإفصاحات التي تتعلق بأنشطة العاملين هي الأقل تشتتاً بين بقية الأنشطة أي تتوزع هذه الإفصاحات بين الشركات المدرجة بالبورصة بشكل أكثر تجانساً من افصاحات الأنشطة المتبقية، وذلك نظراً للطبيعة الإلزامية لبعض بنود أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين.
- يؤثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين بشكل سلبي في قيمة الشركة، فكل زيادة في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن العاملين بمقدار افصاح واحد يقابله انخفاض في قيمة الشركة بمقدار (0.154) ويفسر ذلك باختلاف توجهات أصحاب المصالح حيث يظهر من النتيجة أن بعض أصحاب المصالح يرون في التكاليف المتكبدة على العاملين إنما هي نفقات غير ضرورية تؤثر سلباً على قيمة الشركة.
- لا يوجد أثر لافصاح الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتجات في قيمة هذه الشركات.
- لا يوجد أثر لافصاح الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع في قيمة هذه الشركات.
- عدم التزام جميع الشركات المدرجة في بورصة دمشق بالمادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- عدم وجود شكل ونمط موحد للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة دمشق..

ثانياً: التوصيات:

- وضع مفهوم موحد للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تحدّد فيه الأنشطة الاجتماعية على نحو يعكس متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري وبما يتلاءم مع متطلبات إعادة الإعمار .
- ضرورة إيجاد مؤشر افصاح للمسؤولية الاجتماعية خاص بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يعكس النشاط الاجتماعي للشركات، ويعكس أثر ذلك النشاط من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على الشركات، بحيث يتمّ توحيد أشكال الإفصاحات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بين الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بشكل يسهل المقارنات، وذلك بإضافة بند مستقل ضمن افصاحات التقرير السنوي لها، تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية -وهو ما قامت به بعض الشركات - .
- ضرورة توسيع نطاق الإفصاحات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالإفصاحات المدرجة بالمادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- عدم وجود أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية عن المنتجات في قيمة الشركة يعود إلى عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الأطراف المعنية، وخاصة وأن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتجات هو الأقل بين بقية الإفصاحات، وأن إفصاحات أنشطة العاملين أثرت سلباً، لذا من الضروري إيضاح طبيعة هذه الأنشطة سواء كانت بإظهار طبيعتها الإلزامية، أو الاختيارية وضرورتها كإفصاح عن ضرورة الدورات التدريبية التي يقوم بها العاملين، والإفصاح عن سياسة المكافآت والحوافز للوقوف على مدى أهميتها.

تاسعاً: المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- 1) إبراهيم، عاطف فوزي، (٢٠١٢)، "العلاقة بين رأس المال الفكري وقيمة المنشأة" دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر ، كلية التجارة بنين.

- (2) بدوي، هبة الله، (2017)، "أثر هيكل ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيّدة بالبورصة المصرية"، (مجلة المحاسبة والمراجعة؛ م 5، ع 2، ص ص 171-206).
- (3) حافظ، سماح طارق أحمد، (2016)، "العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، (الفكر المحاسبي؛ م 20، ع 2، ص ص 3-48).
- (4) حمودة، نور الدين عبد الله، (2007)، "نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية"، (الطبعة الأولى؛ طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر).
- (5) رمضان، علي، (2016)، "تأسيس وإعداد إطار العلاقة بين تقارير الأداء المالي والاقتصادي وتقارير أداء الإستدامة للشركات المساهمة المصرية"، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية؛ م 1، ع 4)، ص ص 183-244.
- (6) رميلي، سناء محمد رزق، (2016)، "أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، (الفكر المحاسبي؛ م 20، ع 4، ص ص 330-374).
- (7) السليحات، ياسر، (2016)، "أثر التدفق النقدي وتكاليف الوكالة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- (8) الشارف، محمد الشارف أحمد، (2014)، "أثر الأداء الاجتماعي والبيئي على القيمة السوقية للشركة الأردنية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- (9) العايب، عبد الرحمن، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- (10) عبد الفتاح، روحية حسن محمد، (٢٠١١)، "تحليل العلاقة بين الاستثمار في تقنية المعلومات وتعظيم قيمة المنشأة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
- (11) عمار، نضال، " دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المتدامة - دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية"، (مجلة جامعة البعث؛ م. 38، ع 54، ص ص 111-147).

12) العودات، أنس ابراهيم سالم، (2015)، " أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q) دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية (2009-2014) "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال.

13) فرج، هاني خليل، (2017)، "العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية"، (مجلة المحاسبة والمراجعة؛ م 5، ع 1، ص ص 107-148).

14) الفقي، مصطفى إبراهيم عبد الحليم أحمد، (٢٠١٤)، "أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة"، جامعة المنصورة، المنصورة.

15) فليفل، سهاد، (2011)، "العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي: دراسة ميدانية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

16) القصاب، سيف الدين أمجد اسماعيل، (2017)، " مدخل مقترح لتأكيد تقارير الاستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية"، جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الاقتصاد.

17) القصاب، سيف الدين، (2016)، "مدخل مقترح لتأكيد تقارير الاستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة -دراسة تطبيقية-"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

18) هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، تقرير الحوكمة للعام (2016).

19) هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، المادة (7) للعام (2006).

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- 1) Bhullar, Pritpal Singh & Bhatnagar, Dyal, (2013), "Theoretical framework EV vs Stock price – A better measurement of firm value", **International Journal of Commerce, Business and Management**, (V. 2, N.6., p.335–343).

- 2) Carrol, A. B.,(1979), "Athree- dimensional conceptual model of corporate performance", **Academey of management review**; (Vol.4, No.4. pp. 497-505).
- 3) Emery, Douglas k. & Sinnetry, Jjon D., (1997), **Corporate financial management**, Prentice Hall, Inc., New Jersey, USA.
- 4) Gregory, Tharyan, & Whittaker, (2014), "Corporate Social Responsibility and Firm Value, Disaggregating the Effects on Cash Flow, Risk and growth", **Journal of Business Ethics**, (No.124, pp.633-657).
- 5) Hampton, John J., (1996), " **Financial Decision Making : Concepts, Problems, and Cases**", 4 th.ed., New Delhi: prentice – Hill, Inc.
- 6) Henri Servaes, Ane Tamayo, (2013), "The Impact of Corporate Social Responsibility on Firm Value: The Role of Customer Awareness" . **Management Science**; (Vol. 59, No. 5, pp. 1045-1061).
- 7) Henri Servaes, Ane Tamayo, (2013), "The Impact of Corporate Social Responsibility on Firm Value: The Role of Customer Awareness", **Management Science**; (Vol. 59, No. 5, pp. 1045-1061).
- 8) Jitaree, Wisuttorn, (2015), "Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance: Evidence from Thailand, **Unpublished doctoral Dissertation in Accounting**, University of Wollongong.
- 9) Lee, S. Y., & Riffe D.,(2017) , "Who sets the corporate social responsibility agenda in the news media? Unveiling the agenda-building process of corporations and a monitoring group", **Public Relations Review**; (Vol. 43, No. 2 , pp. 293-305).
- 10)Murya, S. Habbash,(2017), "corporate Social Responsibility Disclosure, financial performance And Firm Value: The Case Of Saudi Arabia ", **Arab Journal of administrative Sciences**; (Vol.24, No. 1, pp81-105).

- 11) Nekhili, Mehdi, et al., (2017), "Corporate social responsibility disclosure and market value: Family versus nonfamily firms", **Journal of Business Research**; (VOL. 77, PP. 41–52).
- 12) Olivia, Tjia and Setiawati, Lulu, (2012), " Effect of CSR Disclosure to Value of the Firm: Study for Banking Industry in Indonesia ", **World Journal of Social Sciences**, (Vol. 2. No. 6, pp.169 – 178).
- 13) Putu et al., (2014), "Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms", **International Journal of Business and Management Invention**, (vol. 3 , NO. 21, PP.35–44).
- 14) Ross, Stephen et al., (1996), **Essentials of corporate Finance** , McGraw–Hill Inc., USA.
- 15) Saaydah, Mansour Ibrahim, (2005), “ Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait”, **Dirasat–Administrative Sciences**; (Vol. 32, No. 1, PP. 453–435).
- 16) Sheikh, Shahbaz, (2018), "Corporate social responsibility, product market competition, and firm value", **Journal of Economics and Business**; (VOL. 98, PP. 40–55).